محاضرات في الفونولوجيا العربية

لطلبة السنة الثانية ماستر– لسانيات عربية

إعداد: د. حمزة بوجمل

السنة الجامعية: 2021/ 2022م

فهرس المحاضرات

1. المحاضرة الأولى: الدراسات الصوتية– المجال والمنهج.

2. المحاضرة الثانية: الفونولوجيا– المصطلح والمفهوم والأهداف.

3. المحاضرة الثالثة: المعنى في الدراسات اللسانية والفونولوجية

4. المحاضرة الرابعة: الفونيم (الوحدة الصوتية الصغرى)

5. المحاضرة الخامسة: النظام الفونولوجي في اللّغة العربية

6. المحاضرة السادسة: التّشكيل الصّوتيّ للأبنية في العربيّة الفصحى

7. المحاضرة السابعة: النظام المقطعيّ في اللغة العربية

8. المحاضرة الثامنة: النـّبـــر في اللغة العربية

9. المحاضرة التاسعة: التنغيم في اللغة العربية

10. المحاضرة العاشرة: التغيرات الصوتية التركيبية (1)– المماثلة الصوتية.

11. المحاضرة الحادية عشرة: التغيرات الصوتية التركيبية (2)– المخالفة الصوتية.

12. المحاضرة الثانية عشرة: التغيرات الصوتية التركيبية (3)– الحذف الصوتي.

– قائمة المصادر والمراجع

المحاضرة الأولى

الدراسات الصوتية– المجال والمنهج.

تختلف الدراسات الصوتية باختلاف طرق التناول أو المناهج المتبعة في البحث، وباختلاف المادة المدروسة (الأصوات اللغوية)، هل هي مفردة أو داخل التشكيل؟، وهل هي في لغة معينة، أو في جميع اللغات؟، كما تختلف باختلاف الغرض، نحو الكشف عن قوانينها وتحليلها، أو تعليمها، أو رصد تطورها، أو مقارنتها من لغة إلى أخرى...إلى غير ذلك، وفيما يلي بعض التقسيمات للدراسات الصوتية التي تعكس هذه التصورات:

1. الفونتيك والفنولوجيا:

الفونتيك: يطلق على الدراسة الصوتية التي تركز في دراستها للأصوات اللغوية على المادة الصوتية المنطوقة بالفعل كما في الفروع الثلاثة المتقدمة، إذ تلاحظ نطقها وتحللها، وتجري التجارب عليها للتعرف على دقائقها ومكوناتها[1]. أو بعبارة أخرى، فإنّ هذا العلم يدرس الأصوات من حيث كونها أحداثًا منطوقة بالفعل، لها تأثير سمعي معيّن، دون نظر في قيم هذه الأصوات، أو معانيها في اللغة المعَيَّنة، إنّه يُعنى بالمادة الصوتية، لا بالقوانين الصّوتية، وبخواص هذه المادة، أو الأصوات بوصفها ضوضاء، لا بوظائفها في التركيب الصّوتي للغة من اللغات.

الفنولوجيا: يعنى هذا القسم بتنظيم المادّة الصوتية وإخضاعها للتقعيد والتقنين، أي البحث في الأصوات من حيث وظائفها في اللغة. وذلك لأن علماء الأصوات لا يكتفون بالنظر في المادة وتحليل جزئياتها وعناصرها التركيبية كما في القسم الأول بل يسعون إلى استخلاص القواعد الكلية وتحديد الخواص المشتركة. ومن المصطلحات التي تطلق على هذا العلم: علم وظائف الأصوات، وعلم الأصوات التنظيمي، وعلم الأصوات التشكيلي.

---

(1) ينظر: علم الأصوات (كمال بشر)، ص: 57.

2. علم الأصوات العام وعلم الأصوات الخاص:

علم الأصوات العام:

يطلق على الدراسة التي تعنى بالأصوات كظاهرة مشتركة بين البشر، وتهتم بالأصوات اللغوية كونها آثارا سمعية تنتج عن تلك الأعضاء المسماة أعضاء النطق، بغض النظر عن انتمائها للغة معينة. ويهتم الباحثون في هذا القسم "بالخواص العامة للصوت الإنساني، وبالنظر في جهاز النطق ووظائفه وبالتركيب الطبيعي للصوت، منتهين من كل ذلك إلى شبه قوانين عامة يصلح تطبيقها على كل اللغات أو الاستفادة منها عند دراسة هذه اللغات كل على حدة" [1]. وهذه الدراسة أقرب إلى الفونتيك منها إلى الفنولوجيا؛ لأنها تنحو منحى عاما في بحوثها ومناقشاتها، بينما تختص الفنولوجيا بالنظر أساسا في القواعد والقوانين الصوتية للغة المعينة.

علم الأصوات الخاص:

يطلق هذا العلم في مقابل القسم الأول على الدراسة التي توجه إلى اللغة المعينة، حيث تحلل أصواتها وتجرى عليها التجارب، وقد تخضع نتائج البحوث فيها لشيء من التنظيم والتقعيد. وهي دراسة خاصة جرت عادة العلماء على تعيينها بالإضافة التي تحدد اللغة المدروسة، نحو قولهم مثلا: علم أصوات العربية، أو علم أصوات الفرنسية، أو علم أصوات الإنجليزية... وهذه الدراسة أقرب للفنولوجيا كما ذكرنا سابقا. ويستفيد هذا القسم من المبادئ العلمية والقوانين الموضوعية التي توصل إليها علم الأصوات العام، إذ يغلب أن يكون (الخاص) تطبيقيا أو معياريا ووظيفته الأساسية الإرشاد إلى صحة النطق أو تعليمه. ويعد هذا النوع من الدراسة أقدم الدراسات الصوتية على الإطلاق، ولم يظهر علم الأصوات العام إلا مع النزعة العامة والشمولية التي جاءت بها الدراسات اللسانية الحديثة.

---

(1) علم الأصوات (كمال بشر)، ص: 58. 59.

3. علم الأصوات الوصفيّ وعلم الأصوات المعياريّ:

علم الأصوات الوصفيّ: وظيفة هذا العلم النظر في أصوات لغة بعينها في فترة زمنية محدّدة بطريق الوصف الصرف، وذلك بتسجيل هذه الأصوات وتحليلها كما هي في الواقع من غير اعتماد على تأويلات أو افتراضات أو أحكام مسبقة أو رجوع إلى فترات زمنية سابقة يستمد منها العون في التفسير والتحليل. ولا يعمل هذا العلم على فرض نوع معين من النطق، أو المفاضلة بين أساليب النطق أو المحافظة عليها؛ لأنه يتوخى الموضوعية ويبحث عن الحقيقة في ذاتها لا غير. وهذا المنهج هو الأكثر اتّباعاً في البحوث العلمية المعاصرة.

علم الأصوات المعياريّ: يعنى بتحديد قواعد وضوابط معينة للنطق المقبول في لغة من اللغات مع محاولة فرض هذه القواعد والضوابط بوصفها معايير صحيحة أو مستحسنة يعتمد عليها دون غيرها في هذا المجال. ومن الواضح أن منهج هذا العلم يفترض وجود نمط أو نموذج للنطق صالح للتقليد والاتّباع في البيئة اللغوية الخاصة. ويتميز هذا القسم بنزعته التعليمية، وهو لا يقبل عادة في البحث إذا لم يسبق بدراسة وصفية.

وقد يظهر تقسيم آخر لعلم الأصوات يعتمد على فكرة الزمن [1]، فإن كانت الدراسة الصوتية في فترة زمنية محدّدة، يسمى: علم الأصوات المتزامن أو السانكروني، وقد أشار إليه بعضهم بعلم الأصوات الوصفي، على أساس أن الوصف من أهم خواصه. وإن تعدّدت الفترة الزمنية وتم النظر في الأصوات من مرحلة إلى أخرى، وفي تطورها وما أصابها من تغير في مسارها التاريخي، فيطلق عليه علم الأصوات الزمني، أو الدياكروني، كما قد يشار إليه أيضا بعلم الأصوات التاريخي لارتباطه بفترات متعدّدة من التاريخ وبفكرة التطور. وأيضا هناك منهجان آخران أحدهما يسمى المقارن، والآخر يسمى التقابلي، فالأول منهما يشترط انتماء اللغتين المدروستين إلى نفس الأصل، أما الثاني فلا يشترط اشتراك اللغتين في أصل واحد ويكون هدفه التعليم.

---

(1) ينظر: علم الأصوات (كمال بشر)، ص: 61. 62.

المحاضرة الثانية

الفونولوجيا– المصطلح والمفهوم والأهداف.

يهتم علم الأصوات بدراسة عمليات الكلام متضمنة التشريح، والأعصاب، وعلم النفس وأمراض الكلام، وإدراكها، وهو علم صرف لا يدرس في ضوء لغة معينة، ولكنه ذو تطبيقات عملية كثيرة، كما هو الحال في التدوين الصوتي، وتعليم اللغات، وعلاج أمراض الكلام، وبعض علمائه يعتبرونه خارجا عن جوهر علم اللغة بالمعنى الدقيق ، ولكنّ معظمهم يعدونه من علم اللغة إذ المفاهيم اللغوية في علم الأصوات متضمنة في دراسة الأنظمة الصوتية للغات معينة وهي جانب من علم وظائف الأصوات.

وقد استطاع العلماء مع تقدم الدرس الصوتي من الناحيتين النظرية والعملية أن يقفوا على حقائق صوتية لم تكن معروفة من قبل، فاكتشفوا أنّ للصوت اللغوي خصائص لغوية أخرى إضافة إلى خصائصه النطقية والفيزيائية والسمعية وهو ما دفع باللغويين المجتمعين بالمؤتمر الدولي للسانيات عام 1928 بلهاي إلى تأسيس فرع جديد في اللسانيات عرف بالفونولوجيا.

1. الفونولوجيا:

علم وظائف الأصوات مصطلح لغويّ معاصر وُضع في مقابل المصطلح الفرنسي (phonologie) ، وقد وضعه اللسانيان محمد أحمد أبو الفرج في كتابه: مقدمة لدراسة فقه اللغة، وصالح القرمادي في كتابه: دروس في علم أصوات العربية طبع سنة 1966، وهو ترجمة لكتاب المستشرق الفرنسي جان كانتينو.

وقد أطلق عليه قبلهما محمود السعران في كتابه (علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي) المقابل العربي : علم الأصوات اللغوية الوظيفي. أما تمام حسان في كتابه مناهج البحث في اللغة ، فقد اصطلح عليه: علم التشكيل الصوتي، وأطلق عليه الطيب البكوش في ترجمته لكتاب جورج مون ان (مفاتيح

الألسنية): مصطلح **الصوتمية**، كما ورد ليوسف غازي وعبد المجيد النصر المقابل العربي **التصويتية** في ترجمتهما لكتاب ديسوسير (محاضرات في الألسنية العامة)، كما مال بعض الباحثين إلى الاكتفاء بتعريب المصطلح الأجنبي (الفونولوجيا) فقط تفاديا لكثرة المصطلحات واختلافها.

ويبقى المصطلحان الأكثر شيوعا واستحسانا عند الدارسين العرب هما: **علم وظائف الأصوات** ، و**الفونولوجيا**.

ويهتم هذا العلم أي: **الفونولوجيا** بدراسة التغيرات والتحولات والتعديلات وغيرها مما يطرأ على أصوات الكلام، خلال التاريخ، وكذلك التطور الذي يصيب لغة أو لهجة ما، وذلك باعتبار كل وحدة صوتية مميزة والدور الذي تقوم به في تركيب أشكال الكلام، بغض النظر عن مراعاة طبيعتها الصوتية الفيزيائية.

ويعنى أيضا بدراسة أصوات كلام لغة معينة، ودراسة وظائف هذه الأصوات في النظام الصوتي لتلك اللغة، وفي الاستعمال المعاصر لا يقتصر على حقل علم الوحدات الصوتية المميزة فقط بل يتعدى ذلك إلى دراسة التغيرات الصوتية خلال التاريخ في لغة معينة، ونعني بذلك علم وظائف الأصوات التاريخي.

ومن كل ما سبق يمكن أن نجمل مفهوم الفونولوجيا في أنها علم يهتم بدراسة وظيفة الصوت في البنية وعلاقة هذه الوظيفة بالمعنى.

2. موضوع الفونولوجيا:

يتفق جمهور الباحثين في ميدان الفونولوجيا أنّ الوحدة الصوتية المميزة هي محور التحليل الفونولوجي، وهذه الملامح المميزة مستمدة من الدراسة الفونيتيكية للأصوات، هذا بالإضافة إلى أنّ علم وظائف الأصوات يمكن أن يتتبع التغيرات الصوتية عبر مراحل تاريخية للغة ما أو للغة جماعة معينة وهو ما يعرف باللهجة .

وعلى هذا النحو فإنّ علم وظائف الأصوات يهتم بمعرفة ما يعتري أصوات الكلام من تطور داخل الجماعة اللسانية، ويتمثل هذا الدور في:

* الإبدال الذي يطرأ على أصوات الكلام ، بإحلال أصوات محل أخرى.

* النقل الذي يطرأ على أصوات الكلام طبقا لقواعد صوتية.

* الإعلال الذي يطرأ على أصوات الكلام بفعل التبادلات الصوتية.

3. أهداف الفونولوجيا (علم وظائف الأصوات):

بعدما تنتهي مهمة الباحث في علم الأصوات النطقي تبدأ مرحلة دراسة الأصوات في علم آخر يسمى الفونولوجيا ، ويرتكز الباحث في هذا العلم على النتائج التي توصل إليها علم الأصوات النطقي من قواعد وقوانين. والفرق بين العلمين كما سلف هو الفرق بين العام والخاص، ففي حين تكون الأصوات في أي لغة هي مجال علم الأصوات النطقي، فإن مجال علم وظائف الأصوات أو الفونولوجيا هو أصوات لغة بعينها، أو بالأحرى النظام الصوتي لهذه اللغة.

وكان هذا العلم حديث النشأة كفرع من فروع اللسانيات، حيث ظهر كردة فعل على المبالغة في المادية التي يتسم بها علم الأصوات النطقي، وقد ولد على يد ي رواد المدرسة الوظيفية (حلقة براغ)، ويعد تروبتسكوي هو المؤسس الحقيقي لهذا العلم، على الرغم من أنه أفاد من مقولات ديسوسير وآرائه. ويهدف هذا العلم إلى:

أ. تحديد السمات العامة التي تتكون منها هوية الصوت في لغة ما.

ب. التحولات السياقية التي تطرأ على الصوت اللغوي، فتفقده بعض خصائصه، أو تكسبه خصائص أخرى.

وهو بهذا يهتم بمعيارية الصوت (هويته) التي تمثل الأصل الذهني الجامع لكل الصيغ النطقية المتفرعة عنه في التحولات السياقية التي يخضع لها الصوت، وقد سمي هذا الأصل فونيما، وسميت التنوعات المتفرعة عنه ألوفونات.

4. العلاقة بين الفونتيك والفونولوجيا:

إذا كان علم الأصوات الوظيفي هو العلم الذي يدرس الصوت اللغوي داخل البنية اللغوية من حيث وظيفته وتوزيعه وعلاقة ذلك بالمعنى والقوانين العامة التي تحكم ذلك فإنّه ومع تقدم الدراسة الصوتية واكتشاف القيمة الوظيفية للأصوات اللغوية واستقرار التحليل الفونولوجي للغة وزّع علماء اللغة والأصوات الدراسة الصوتية بين الفونتيك والفونولوجيا، وهنا رأوا أنّ مظاهر أخرى تدخل في الدرس الصوتي وهي قضية محدودية عدد الأصوات في أية لغة، وطبيعة النظام الذي يحكم كل لغة، والمسؤول عن تبيان حيثيات هذا النظام هو التحليل الفونولوجي الذي يختلف عن التحليل الفونتيكي؛ لأنّ الفونتيك يدرس الأصوات اللغوية منفردة مجردة دون الالتفات إلى وظائفها اللغوية في حين أن الفونولوجي يدرس وظيفة الأصوات التي تتميز بها داخل بنية لغوية كالكلمة مثلا كما تتميز بها المعاني والدلالات المختلفة للكلمة.

ولكن هذا لا يعني انفصال الفرعين عن بعضهما أثناء الدراسة الصوتية وإنما يُشكل كل فرع مرحلة من مراحلها بحسب هدف الدراسة ومنهجها، ذلك أننا في التحليل الفونولوجي لأية لغة لابد لنا من التحرك بصورة مستمرة بين التحليل الفونتيكي والتحليل الفونولوجي الذي يستند إلى :

علم الأصواتِ الفيزيائي أو الأكوستيكي ، وعلم الأصواتِ النّطقِيّ، وعلم الأصواتِ السمعي أو الإدراكي، وعلم الأصواتِ التّأليفيّ، وعلم أصواتِ الآلة، وعلمُ الأصواتِ التّقويميّ، وعلمُ الأصواتِ التّزامُنيّ.

حيث يرى كلّ من دوسوسير وتروبيتسكوي وأندري مارتيني أن كلّ متكلِّمٍ يستعملُ أصوات لغتِه استعمالاً فونولوجيّاً، وهو يجهلُ ماهيّةَ الصفات الصوتيّة ولكنّه يُجيد استعمالَها، أي أنّه يمتلك معرفةً حدسيةً لوظيفة أصوات لغته.

المحاضرة الثالث

المعنى في الدراسات اللسانية والصوتية

1. المعنى في الدِّراسات اللِّسانية

تسعى الدِّراسات اللِّسانية إلى العلمية والموضوعية، وتشترط الابتعاد عن الخضوع لحدس والأحكام الميتافيزيقية والانطباعات الذَّاتية.

وإذا اتَّفق الباحثون على أنَّ العلامات اللُّغوية مكوَّنة من (دالٍّ) و «مدلول»، وعلى أنَّه لا يمكن الاستغناء عن دراسات تهتمُّ بالمعنى وتكون في إطار علم الدَّلالة، فإنَّهم يختلفون في ضرورة تدخُّل المعنى على المستويين الفونولوجي والتَّركيبي.

فالتَّوزيعيُّون أسَّسوا منهجيَّتهم انطلاقا من مبدإ الاستغناء عن المعنى، فحاولوا تحديد الوحدات الدَّالة وتصنيفها اعتمادا على التَّجاور داخل التركيب، وإمكانية التَّعويض. ولكن في هذه الطَّريقة نوع من التعسّف، وتعقيد على المستوى التَّطبيقي؛ يجعل الوصف الشَّامل للغة من اللُّغات شبه مستحيل عندما نقصي المعنى إقصاء تامًّا.

أما في المدارس الحديثة؛ الَّتي تتبع منهجية تشومسكي، فيبرز عنصر «المعنى» من البداية؛ إذ إنّ أساس هذه المدارس مبني على كون الدِّراسة لا يمكن أن تقتصر على «مدوَّنة» مغلقة، ولكن يلزم أن تتعدَّاها إلى مجموعة النُّصوص الممكنة؛ والَّتي لم يتلفَّظ –ربَّما– بها أحد، ذلك أنَّ عدد جمل اللُّغة غير متناه.

ولكن، عندما يُنتِج أيُّ نموذج نظريٍّ جملةً من الجمل، فإنَّ السُّؤال المطروح هو: هل هذه الجملة مقبولة أم لا ؟ فإذا تأمَّلنا مثلا الجمل الثَّلاث الآتية:

1/ في الدَّار رجل.

2/ * الدَّار رجل في.

3/ في الرَّجل دار.

نرى أنَّ الجملة الأولى مقبولة في العربية، وذلك من ناحية البناء والمعنى، أمَّا الثَّانية فإنَّها غير مقبولة بناء، والثَّالثة غير مقبولة معنى. على أنَّه قد يُعترض على سلامة الجملة الثَّالثة بقول المتنبِّي – مثلا–:

لكِ يا منازلُ في القلوب منازلُ .... أقفرتِ أنتِ وهنَّ منك أواهلُ.

فالدَّار يمكنها أن تسكن الرَّجل إذن، وذلك بواسطة التَّخييل والعاطفة، ولكنَّ الجملة الثَّانية لا يمكن أبدا تبرير انتمائها إلى العربية؛ ومن اللاَّزم إهمالها. ومن يفعل ذلك ؟ النَّاطق بالعربيَّة طبعا ! وبواسطة ماذا ؟ بواسطة إحساسه اللُّغوي الفطري الَّذي يجعله ينطق بالجمل المقبولة تركيبا ومعنى، وبها فقط..

2. المعنى في الفونولوجيا البنوية:

تلجأ الفونولوجيا، عند تحديدها للوحدات الصَّوتية الدَّالة، إلى مقارنة علامتين لغويَّتين تكون في الغالب كلمتين؛ لا تختلف إلاَّ في مقطع من المقاطع. وقد يؤدِّي هذا الاختلاف في الشَّكل الصَّوتي إلى اختلاف المعنى، كما أنَّه قد لا يؤدِّي إليه.

فمثلا: مقارنة (راب) و(غاب) تجعلنا نجزم أنَّ الرَّاء والغين حرفان مختلفان في العربية. بينما في الفرنسية كلمة (riche) (بمعنى غني)؛ إذا نُطق بها (ريش) أو (غيش)، فإنَّها تتغيَّر من ناحية الشَّكل

ولكنَّها لا تتغيَّر من ناحية المعنى، ممَّا يجعلنا نحكم على الرَّاء والغين بأنَّهما في الفرنسية تأديتان لحرف واحد.

وفي العربية الرَّاء حرف واحد سواء فخِّمت أو رقِّقت، ولكن نلاحظ في العامية الجزائرية أنَّ (راب) بتفخيم الرَّاء معناها خثر (راب اللَّبن)، وبترقيقها معناها انهار (راب المنزل)، والأولى من (راب يروب)؛ والثَّانية من (راب يريب)، فنقول: (اللّبن يروب) و(الدَّار تريب)، ولا يجوز العكس ...

ويمكننا، ممَّا سبق، أن نلاحظ أنَّ المطلوب منَّا عند عمليَّة المقارنة هو فقط الإجابة بنعم أو لا عن السُّؤال: هل الكلمتان اللَّتان نقارنهما متَّفقتان في المعنى ؟

3. المعنى والوظيفة التَّبليغية:

تحدِّد الأصوات اللُّغوية هويَّتها بواسطة مجموعة من الصِّفات (المخرج، الهمس أو الجهر، التَّفخيم أو التَّرقيق ...)، واختلاف صوتين يكون ناتجا عن اختلاف صفتين من الصِّفات على الأقل، فالسِّين والصَّاد مثلا يختلفان في التَّفخيم والتَّرقيق فقط، وكذلك التَّاء والدَّال فإنَّ الَّذي يميِّزهما هو كون الأوَّل مهموس والثَّاني مجهور، بينما نرى أنَّ العين والميم تختلفان في أكثر من صفة.

ولقد رأينا أنَّ اختلاف صوتين في إشارتين لغويَّتين قد يؤدِّي إلى اختلاف في المدلول أو قد لا يؤدِّي إليه. ويمكننا طرح قضيَّة اختلاف الشَّكل وعلاقتها بالمعنى على مستوى ما يميِّز الصَّوتين؛ أي: على مستوى الصِّفات.

مثال: لننظر مثلا إلى حرفي التَّاء والطَّاء، فما يميِّزهما هو التَّفخيم وعدمه. ففي الكلمة الفرنسية (taxi) لو نطقناها على طريقة المصريين (تاكسي) أو على طريقة الجزائريين (طاكسي)؛ فإنَّ المعنى لا يتغيَّر، وتفخيم التَّاء أو ترقيقها لا يؤثِّر على المعنى، ونقول: إنَّ التَّفخيم بالنِّسبة لحرف التَّاء غير وظيفي في اللُّغة الفرنسية. والأمر ليس كذلك بالنِّسبة للعربية، فالكلمتان (تاب) و (طاب)، لهما مدلولان متمايزان، ونقول: إنَّ التَّفخيم في حرف التَّاء وظيفي في اللُّغة العربية.

والمقصود بالوظيفة هنا، هو الوظيفة التَّبليغية، لأنَّ تطابق المعنى رغم اختلاف الدَّال لا يغيِّر من فحوى الخطاب، بينما اختلاف الدَّال والمدلول جميعا ينتج عنه خطاب آخر.

نتيجة:

إنَّ التَّمييز بين التَّاء والطَّاء فونولوجي في العربية؛ وغير فونولوجي الفرنسية. ذلك أنَّ الفونولوجيا تهتمُّ بالوحدات الصَّوتية من ناحية تأثيرها أو عدمه على مدلول العلامة اللُّغوية.

المحاضرة الرابعة

الفونيم (الوحدة الصوتية الصغرى)

انتشر مفهوم الفونيم في الدرس اللساني الحديث نتيجة للتفريق بين اللغة والكلام، وملاحظة التأديات المختلفة الفردية واللهجية للنظام اللساني الواحد، ووظائف الأصوات المتنوعة. كذلك ارتبطت فكرة الفونيم في نشأتها باختراع الكتابة الألفبائية للغات المختلفة، وقد عرف أحد الباحثين في ظل هذا التصور الفونيم بأنه: " مجموعة من أصوات الكلام متماثلة تقريبا، وبشكل كاف لأن تعالج كوحدة لأغراض ألفبائية" [1]. ومصطلح (phonème) كغيره من المصطلحات الغربية تُلقي في الدرس اللساني العربي بترجمات كثيرة منها [2]: وحدة صوتية، صوتية، مستصوت، صوت مجرّد، صوتون، لافظ، صوتم، صوتيم، كما قد عرّب إلى: فونيم، وفونيمية.

1. تعريف الفونيم: تعدّدت تعريفات الفونيم باختلاف وجهات النظر إليه، وهي كما يلي:

أ. وجهة النظر المادية أو الفيزيائية: الفونيم أسرة من الأصوات في لغة معينة متشابهة الخصائص، ومستعملة بطريقة لا تسمح لأحد أعضائها أن يقع في كلمة في نفس السياق الصوتي الذي يقع فيه الآخر. وهذا يعني أن أصواته لا تتبادل المواقع ما دامت منتمية إلى فونيم واحد، والفونيم يكون إما متعدّد الأعضاء مثل النون، وإما له عضو واحد مثل الياء.

ب. وجهة النظر العقلية أو النفسية: الفونيم هو الصورة العقلية للصوت، والمتكلمون يحاولون تقليده في النطق فقط، وتتعدّد طرق تحققه.

ج. وجهة النظر الوظيفية: الفونيم هو الوحدة المميزة الصغرى للغة معينة، فهو أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني. أو هو أصغر وحدة صوتية تغييرها يغير المعنى.

---

(1) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1997م، ص: 173.

(2) ينظر: نفسه، ص: 165.

2. الفرق بين: الفونيم phonème، والألوفون allophone ، والفون phone.

الفونيم كما سبق أن أشرنا هو أصغر وحدة صوتية تغييرها يغير المعنى، نحو: قلب/كلب. تاب/طاب. سار/زار. أما الألوفون فهو عنصر من عناصر الفونيم لا يغير المعنى، بل يمثل إحدى تأديات الفونيم، نحو: تأدية فونيم النون ميماً في الكلمتين: منبر، اسطنبول. وأما الفون فهو صوت لغوي مفرد بسيط، أو هو التحقق المادي للفونيم قبل الانتساب إليه. فالصوت قبل تصنيفه ونسبته إلى فونيم معين هو فون.

3. أنواع الألوفونات: يوجد نوعان من الألوفونات:

أ. الألوفونات التكاملية: هي التي يكمل بعضها بعضا، فكل ألوفون يظهر في سياق صوتي، يجعل بقية الألوفونات التي تنتمي معه لنفس الفونيم ممتنعة من دخول ذلك السياق، مثل تأديات النون في السياقات الصوتية المختلفة.

ب. الألوفونات الحرّة: هي التي تحل محلّ بعضها في نفس السياق الصوتي دون أن يتغير المعنى، مثل التنوعات اللهجية للفعل قال: قال، آل، قال، غال، كال. أو التنوعات اللهجية للفعل: ضرب، درب، أو: ظهر، زهر.

4. علاقات الفونيم:

أ. علاقات أفقية خطية: تتوالى الفونيمات واحدا بعد الآخر أفقيا لتكوين المقطع، وتتوالى المقاطع لتكوين المورفيمات(الوحدات القواعدية الصغرى)، وتتوالى المورفيمات لتكوين الكلمة، وتتوالى الكلمات لتكوين الجملة.

ب. علاقات رأسية: إذا استبدلنا فونيما مكان فونيم آخر تغير المعنى وحدث التقابل الفونيمي، وهو استهلالي، نحو: نال/ قال.، ووسطيّ، نحو: مشى/ مدى، وختاميّ، نحو: سار/سال.

ج. علاقات ثنائية: عندما تتطابق الفونيمان في كل السمات إلا سمة واحدة مثل: س/ز، فكلاهما احتكاكي لثوي، صفيري، مستفل، منفتح، ولكن (س) مهموس، و(ز) مجهور. ومن العلاقات الثنائية: ط/ت، د/ت، ص/س، .....

5. أنواع الفونيم: تنقسم الفونيمات إلى قسمين:

أ. فونيمات أساسية: وهي ثلاثة أنواع: صوامت، صوائت، أشباه صوائت.

ب. فونيمات ثانوية: وهي ما فوق التشكيلية، والتي تظهر في الكلام أثناء الأداء كالنبر والتنغيم والمفاصل.

6. وظائف الفونيم:

* يعين الفونيم على فهم اللغة بكل مستوياتها الصرفية والنحوية والبلاغية، وتفسير بعض مسائل المعجم الدلالية كالترادف، والصوتية، كالإعلال والإبدال والإدغام والإمالة.

* يساعد على تعلم اللغات الأجنبية بطريقة أسهل وبشكل أدق؛ لمعرفة ما يتغير به المعنى وما هو مجرد تأديات سياقية ولهجية أو فردية لتراكيب اللغة الهدف.

* يساعد على وضع نظام كتابة أكثر دقة من الكتابات القديمة.

7. التمثيل الكتابي للفونيمات في اللغات (الأبجديات):

أدى قصور الأنظمة الكتابية لكثير من اللغات، والتطور الحاصل في علم الأصوات مع نهاية القرن التاسع عشر، إلى ظهور إصلاحات في مجال التمثيل الكتابي للأصوات اللغوية، يتميز بالدقة والعالمية، فكانت الأبجدية الصوتية الدولية(International phonitic Alphabet (IPA

التي أفرزتها الجمعية الدولية للدراسات الصوتية، وكان الهدف منها المساعدة على تدريس النطق الدقيق للغات. وقد توصلوا إلى نوعين أو نظامين للكتابة يمكن استعمال أيهما في مجال الدراسة الصوتية[1]:

أ. الكتابة(الأبجدية) الفونيمية phonemic Alphabet: وهذه الكتابة تقتصر على تمثيل الفروق الوظيفية فقط، أي تمثيل الفونيمات دون كتابة سماتها الثانوية. وفي هذا النوع قد تستعمل الأبجدية الاصطلاحية العادية لكل لغة أو الأبجدية الصوتية الدولية، وعادة تكتب الرموز الفونيمية فيها بين خطين مائلين هكذا: / /.

ب. الكتابة الصوتية phonetic Alphabet: وتعنى هذه الكتابة بتسجيل الفروق الدقيقة بين الأصوات الكلامية، أي تهتم بتمثيل الألوفونات، وتعمل الأبجدية الدولية على وضع رمز كتابي لكل صوت يختلف به عن غيره من الأصوات الكلامية الأخرى. وتلتزم هذه الكتابة بالأبجدية الدولية، وتضع رموزها بين قوسين معقوفين هكذا: [ ].

(1) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1997م، ص: 173.

المحاضرة الخامسة

النظام الفونولوجي في اللّغة العربية

1. عدد الفونيمات الأساسية وأقسامها:

يتألّف النّظامُ الفونولوجيُّ في اللّغةِ العربيّةِ من أربعةٍ وثلاثين فونيماً [1] مقسَّمة على قسمين رئيسين هما[2]:

أ_ الصَّوامت أو السّواكن (consonnes) :

وتمثِّل ثمانيةً وعشرين فونيماً من المجموع، وهي: ء، هـ. ع،ح. ق. غ،خ، ك. ش، ج، ي. ل، ر، ن. د، ض، ت، ط، ز، س، ص. ذ، ظ، ث. ف، ب، م، و.

ب_ الصّوائت أو المُصوِّتات أو الحركات (voyelles):

وتمثِّل الفونيمات السّتّة الأخرى: الحركات القصيرة الثّلاث أو أبعاض الحركات، وهي: الفتحة والكسرة والضمّة (ـَ ـِ ـُ)، ويرمز لها بالرّمز (ح) المقابل للحرف الأول من كلمة حركة، أو بالرّمز(م) المقابل للحرف الأول من كلمة مصوّت، أو بالرّمز(v) المقابل للحرف الأول من كلمة (voyelle) أو كلمة(vowel). والحركات الطّويلة التي تمثّل تمطيطاً أو تطويلاً لها، وهي ما تسمّى بحروف المدّ (الألف، والياء والواو المدّيتين [3]). ولما كانت تعدّ تطويلاً للحركات القصيرة فقد أعطيت قيمة الحركة مضاعفة ورمز لها بالرمز (ح ح) أو (VV). وقد التبس على القدماء فعدّوا حروف المدّ سواكن،

---

[1] هذا العدد يمثل الوحدات الصوتية الصغرى التي يتغير المعنى بتغيرِها، أما التأدية الفردية لهذه الأصوات وتغيراتها السياقية فلا حصر لها.

[2] ينظر: معجم علم الأصوات، د محمد علي الخولي، مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1982م، ص: 187.186.

[3] الواو والياء لكلٍّ منهما رمز كتابي واحد ويطلق على مدلولين صوتيين مختلفين، فهما حركتان خالصتان ونعني بهما: الضمة والكسرة الطويلتين في مثل: ندنو، نرمي. وهما حرفان في مثل: وَهب، يَهب، قوْم، بيْت. ويعرف هذان الأخيران في الدرس الصوتي الحديث بأنصاف الحركات أو أنصاف الصوامت، وذلك لأنهما ينتميان إلى الحركات من الناحية النطقية، وإلى الصوامت من الناحية الوظيفية. ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص:95.

لاعتمادهم على الرموز الكتابية لا على الظّواهر الصّوتية في التّقعيد لهذه القضية، وبهذا علّل أحد الباحثين في قوله: "وما سمّيت هذه المدّات سواكن_ على ما نفهم من كلامهم_ إلا لخلوّها من علامات الحركات الثلاث(الفتحة والكسرة والضمة القصيرات)، وإلّا فمن المستحيل تسميتها سواكن على أيّ وجه فسّرت السكون ومعناه" [1]. وربّما لأنّها مساوية للصامت السّاكن في البنية الإيقاعية ما عدا بنية القافية عند العروضيين[2].

وأهمّ صفة فاصلة بين القسمين هي ما يعترض الهواء المندفع في الحلق والفم عند النّطق بالأصوات؛ فالصّوامت "إمّا ينحبس معها الهواء انحباساً محكماً فلا يُسمح له بالمرور لحظة من الزّمن يتبعها ذلك الصّوت الانفجاريّ، أو يضيق مجراه فيحدث النّفس نوعاً من الصّفير أو الحفيف."[3]، في حين أنّ الصّوائت تتميّز بنطقٍ مفتوحٍ ولا يعترض هواءها أيُّ عائق [4]،كما عرّفها دانيال جونز، بأنّها صوتٌ مجهور ينبعثُ الهواءُ أثناء تشكيله في تيّارٍ متتابعٍ خلال الحلق والفم ولا يوجد معه إعاقةٌ أو تضييقٌ يسمح بوجود احتكاك[5].

كما تتميّز الصّوائت إضافة إلى النّطق المفتوح، بالعلوّ والارتفاع في درجة الصّوت، وصفة الجهر المطلقة المصاحبة لها.

---

[1] دراسات في اللغة، ص: 156.

[2] ينظر: نظرية العروض وموسيقى الشعر في الفكر الفلسفي النقدي عند العرب قديما وحديثا، مخطوط أطروحة دكتوراه دولة، إعداد: د. محمد خليفة، وإشراف: أ. د. عبد القادر دامخي، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة2004. 2005م. ص: 6. 7.

[3] الأصوات اللغوية، ص 26.

[4] ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص 135 وينظر: علم الأصوات العام ص: 79.

[5] دراسة الصوت اللغوي، ص: 137.

2_ توزّعها في جهاز النطق:

أ_ الصوامت:

تتوزّع الأصوات الصّامتة في اللغة العربية على مدارج النّطق توزيعاً واسعاً شاملاً لكلّ نقاطه ومواضعه، ابتداءً من أقصى نقطة من جهاز النّطق، وتتمثّل في الحنجرة إلى نهايته وتتمثّل في الشّفتين، وقد وزّع علماء الأصوات المحدثون هذه الصّوامت على عشرة مخارج[1] على النحو التالي[2]:

1. الشّفتان: وأصواتها: الباء والميم والواو.
2. الشّفة السّفلى مع الأسنان العليا: ولها صوت الفاء.
3. الأسنان: والأصوات الصادرة منها هي: الذال، والظاء، والثاء.
4. الأسنان مع اللثة: وأصواتها هي: الدال، والضاد، والتاء، والطاء، والزاي، والسين، والصاد.
5. اللثة: والأصوات الصادرة منها هي: اللام، والراء، والنون.
6. الغار: والأصوات الصادرة منه هي: الشين، والجيم، والياء.
7. الطّبق: والأصوات الصادرة منه هي: الكاف والغين والخاء.
8. اللهاة: والصوت الصادر منه هو القاف.
9. الحلق: ويخرج منه صوتان هما: العين، والحاء.
10. الحنجرة: ويخرج منها صوتان هما: الهمزة، والهاء.

ما يميّز أصوات اللغة العربية هو توزّعها في أوسع مدرجٍ صوتيٍّ عرفته اللغات [3]، على شكل سلسلة متّصلة الحلقات بدءاً من الحنجرة إلى الشّفتين، بحيث لا يَحدُث ازدحامٌ في منطقةٍ أو مناطق،

---

[1] المخرج هو مكان النّطق، وهو المكان الذي ينحبس عنده الهواء أو يضيق مجراه عند النطق بالصوت.

[2] ينظر: مناهج البحث، ص: 111.110. وينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، رمضان عبد التواب، ص: 31_30.

[3] ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية، ص: 249.

ولا يَحدُث إهمالٌ لبعضها، عملاً بمبدأ التّدرُّج المنتظم الخالي من ظاهرة التّجمّع عند منطقة وترك أخرى دون استغلال[1].

وقد تجد في لغات أخرى حروفاً أكثر عدداً، ولكنها تكون محصورة المخارج في نطاق أضيق وفي مدرج أقصر، ما يتسبّب في سوء توزيع الأصوات اللغوية واختلال الميزان الصوتي وفقدان الانسجام. أمّا اللغة العربية فأصواتها تتوزّع في مدرجها الواسع توزعا عادلاً يؤدي إلى التوازن والانسجام[2].

إنّ اتّساع المدرج يساهم في ارتفاع درجة تمايز الأصوات اللغوية داخل السّلسلة الكلامية، ما يؤدّي إلى الوضوح في السّمع والسّهولة في الأداء، ويعزو أحد الباحثين احتفاظ اللغة العربية الفصحى بأنسابها اللغوية وثبات أصواتها عكس ما اعترى سائر اللهجات في العالم لسعة مدرجها الصّوتي [3]. وقد اشترط النقّادُ قديماً لفصاحة الكلمة العربية التّباعدَ بين مخارج الأصوات، قال ابن دريد: "اعلم أنّ الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت.....وإذا تباعدت مخارج الحروف حسن وجه التأليف"[4].

تتميّز أصواتُ اللغة العربية في توزّعها داخل جهاز النّطق بخاصية لا تقِلّ أهمّيةً عن اتّساع المدرج وهو وجود جملة كبيرة منها على شكل مجموعاتٍ أو أُسرٍ يقع بعضُها من بعضٍ موقع التّناظر أو التّقابل، فكلُّ أسرة أو مجموعة من الأصوات تشترك في مخرجٍ واحدٍ ومجموعة من الصّفات الأخرى، وكلّ صوت منها يختلف عن غيره بسمة تمييزية واحدة تسهّل مهمة الإرسال والإدراك، وتجعل منه

---

[1] ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، د.ط،1998م، ص: 194.

[2] ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية، ص: 250.

[3] ينظر: دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص:285.

[4] جمهرة اللغة، ابن دريد، مطبعة مجلس دار المعارف، حيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1344هـ، ص: 09/1.

صوتاً مستقلّاً له دوره في تركيب المقطع أو الكلمة وفي دلالة هذه الكلمة ووظيفتها [1]، ومن الأمثلة على ذلك:

الهمزة والهاء: كون الهمزة وقفةً حنجريةً أو صوتاً شديداً، والهاء احتكاكية أو رخوة جعل كلاً منهما كياناً مستقلّاً بنفسه له دوره في اللغة، في مثل: آب و هاب.

العين والحاء: يشتركان في المخرج وكيفية مرور الهواء عند النّطق بهما، وتنفرد العين بتذبذب الأوتار الصّوتية عند نطقه، هذه الصّفة التي تسمّى الجهر فرّقت بينهما في الدّلالة، نحو: عور وحور.

الذال والثاء: فهما ممّا بين الأسنان واحتكاكيان، ولكن الذّال مجهور والثاء مهموس، وهذا الفرق بينهما أدّى لاختلافهما في الدّلالة، نحو: ذاب وثاب.

الطاء والتاء: فهما يشتركان في المخرج وفي صفة الوقف والانفجار والهمس، وينفرد الطاء بملمح التفخيم الذي يجعله يؤدي وظيفة لغوية تختلف عن التي يؤدّيها التاء في نحو: طاب وتاب، فاختلاف المعنى سببه صفة الإطباق التي اتّصف بها الطاء.

وهذا الذي ذُكر كان على سبيل المثال لا الحصر من تقابل الأصوات داخل مخارجها [2]. وربّما يوجد هذا التّقابل أو التّناظر في أصوات بعض اللغات كما حدث بين الصّوتين الأوّلين من الكلمتين: box و pox في اللغة الإنجليزية، ولكن هذا التّقابل لا يجري على سنن مطّرد في تكوين الكلمات

---

[1] ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص: 195، و بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص: 249/2- 250.

[2] هناك ثنائيات أخرى متقابلة في المخرج مثل: الظاء والذال، والدال والتاء، والصاد والسين، والسين والزاي، والغين والخاء، والباء والميم، والضاد في النطق الحديث مع الدال. إضافة إلى الثنائيات المتقاربة مثل: القاف والكاف، الجيم والشين، والباء والفاء، والهمزة والعين، واللام والنون، وغيرها. ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د الطيب البكوش، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط2، 1987م، ص: 46. 47.

وبنيتها، فهو وإن وُجِد في بعض الكلمات إلّا أنّه لم يتّخذ اتّجاهاً مستقرّاً يؤهّله لأن يكون قاعدةً أو ما يشبه أن يكون كذلك[1].

ب_ الصّوائت (المصوّتات):

تتوزّع الصّوائت القصيرة باعتدال مع الفم، واحدة في الوسط والأخرى في الأمام والثالثة في الخلف، وهي على النحو التالي[2]:

الفتحة: يكون اللسان معها مستوياً في قاع الفم مع ارتفاعٍ خفيفٍ في وسطه، حيث يبقى الفمُ مفتوحاً بشكلٍ متَّسِع، وحجرات الرّنين فيه كبيرة، والشّفتان مسطحتان منفرجتان. فهي حركة أو صائت وسطيّ متّسع قصير.

الكسرة: يرتفع معها مقدّم اللسان تجاه الحنك الأعلى إلى أقصى حدٍّ ممكن، مع انفراج الشّفتين، فهي حركة أو صائت ضيّق أماميّ.

الضمّة: يكون اللسان معها أقربَ ما يمكن من الحنك الليّن واللهاة، وتكون الشفتان مفتوحتين فتحاً خفيفاً ومتقدمتين نحو الأمام بشكلٍ مدوّر. فهي حركة أو صائت خلفيّ ضيّق.

تُعدّ الصّوائت أشيعَ الأصوات اللغوية في العربية، لتناسبها مع قانون السّهولة واليسر، فنطقها أسهل من نطق الصّوامت؛ إذ لا تحتاج إلى حبس تيّار النّفس أو إعاقته، كما لا تحتاج إلى مكان نطق محدّد[3]، والصوامت مجهدة تتطلّب جهداً عضلياً وطاقة أكثر منها [4]، وهو ما يُفهم من قول الفرّاء بأنّها تسمّى بحروف المدّ واللين، "لأنّها تخرج بامتدادٍ ولينٍ من غير كلفةٍ على اللسان لاتّساع مخرجها،

---

[1] ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص: 196.

[2] ينظر: الأصوات اللغوية، عبدالقادر عبد الجليل، ص: 209_210. و المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 93_94.

[3] ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 91.

[4] من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، د فوزي الشايب، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، العدد30، الأردن، 1986م، ص: 83.

فإنّ المخرج إذا اتّسع انتشر الصّوت فيه وامتدّ ولان، وإذا ضاق انضغط فيه الصوتُ وصلُب، وكلّ حرف مساوٍ لمخرجه إلّا هي فلذلك قبلت الزّيادة وأمكن فيها التّطويل والتّوسّط بخلاف غيرها من الحروف"[1].

إنّ اللغة العربية الفصحى تستعمل الصّوائت بطريقة متميزة، إذ تختار أقلّ عدد يحويه نظام الصّوائت في اللغات المعروفة، وهو ثلاثة صوائت، في حين أنّ اللغات الأخرى قد أوغلت في استخدامها، ابتداءً من خمسة صوائت إلى ما يفوق التّسعة[2]، وهي في اللغة الإنجليزية واحد وعشرون صائتاً[3]، من بينها اثنا عشر صائتاً مفرداً، لا وجود لحركة اللسان أثناء نطقها[4]، والأخرى مركبة.

يرى أحد الباحثين أنّ هذه الحركات القليلة العدد ظاهرة بارزة تستحقّ النّظر والتأمّل إذا قيست بما يناظرها في اللغات الأخرى[5]. ثم بيّن لنا أنّ قلّة الصّوائت "في لغة ما حسنةٌ من حسنات هذه اللغة في النّطق والأداء الفعلي للكلام. ذلك أنّ الحركات – في عمومها- أصعب من الأصوات الأخرى وأكثرها تعرّضاً للتغيّر والتبدّل. ومن الطّبيعي أنّه كلّما زاد عدد الحركات كانت صعوبة النّطق أقوى احتمالاً وظاهرةُ التغيّر والتّحوّل أكثرَ وقوعاً."[6]

لا شكّ أنّ الصّوائت أقلّ كلفةً على جهاز النّطق من الصّوامت لما ذكرنا سابقاً من وضعها الحرّ أثناء إنتاج الصّوت لاتّساع المخرج وعدم وجود التّعويق، ولكنّ المشقّة تكمن في صعوبة تحقيقها

---

[1] الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمد الضبّاع، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة مصر، ط1، 1999م، ص: 15 وينظر: شرح المفصّل، ص: 130/10.

[2] ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 156- 157 .

[3] علم الأصوات، حسام البهنساوي،ص: 112.

[4] الأصوات اللغوية، عبدالقادر عبد الجليل، ص: 203_204.

[5] دراسات في علم اللغة، د كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط1، 1998م، ص: 199. ومجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج: 71، نوفمبر، 1992م، ص : 37 .

[6] دراسات في علم اللغة، د كمال بشر، ص: 200.

نظراً لتأثّرها بما يجاورها من صوائت [1]، والقرب الشّديد بينها؛ إذ يؤدّي أيُّ انحراف إلى سوء الفهم، خاصّة مع كثرة دورانها ووضوحها السّمعي الذي تمتلكه قياساً بالأصوات الصّامتة ما يجعل الانحراف في نطقها واضحاً ومستكرهاً، وهذا ما يجعل كثرةَ عدد الصّوائت تنهك النّاطق والسّامع في تمييزها من بعضها البعض، خصوصاً في تعلّم اللغات الأجنبية[2].

وما يزيد من صعوبة الصّوائت هو عدم ارتكازها على موضع محدّد(مخرج) أثناء صدورها، ما يجعلها كثيرة التّغير مع مرور الزّمن واختلاف البيئات والعادات[3].

والعربية الفصحى تجنّبت هذه التّعقيدات باختيار ثلاثة صوائت فقط اثنان متقابلان أحدهما في مقدّمة اللسان والآخر في أقصاه والثّالث في الوسط، وتضاف لها ثلاثة أخرى إذا أُخذ الطول والقصر في الحسبان [4]، "وعلى الرّغم من هذه القلّة النّسبية في عدد الحركات العربية، إلّا أنّ لهذه الحركات دوراً مهمّاً في المادّة اللغوية على كلّ المستويات. فهي بالإضافة إلى دورها الصّوتي المتمثّل في كونها لبنات أساسيةً في البناء الصّوتيّ للّغة، تؤدّي وظائف ذات أهمّية فائقة على المستوى الصّرفي والمعجمي والدّلالي والنّحوي جميعاً." [5]، وكلّ ما عدا هذه الصّوائت لا يدخل إلا ضمن التّغيّرات التّركيبية التي تفرزها التّوازنات الصّوتية داخل التّشكيل، أو التّنوّع اللهجيّ، وقد تؤدّي هذه الانحرافات إلى معرفة لكنة المتكلّم أو بيئته ومدى أصالته في اللغة ولكن لا تصل إلى سوء الفهم والإخلال بالمعنى، ولعلّ هذه القلّة العددية للصّوائت في اللغة العربية هي التي ساهمت في ثباتها واستقرارها، وضمنت بقاءها محتفظةً بخواصّها الصّوتية الأساسية على مرّ الزمن.

---

[1] ينظر: الأصوات اللغوية، عبدالقادر عبد الجليل، ص: 202.

[2] ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: 29- 30 وعلم الأصوات، ص: 112- 113.

[3] الأصوات اللغوية، ص: 30.

[4] ينظر: الصوائت والمعنى في العربية، ص: 15- 16.

[5] دراسات في علم اللغة، د كمال بشر، ص: 201. وينظر: خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية، د كمال بشر، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء:71، نوفمبر، 1992م،ص: 39. وينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية، ص: 49.

المحاضرة السادسة

التّشكيل الصّوتيّ للأبنية في العربيّة الفصحى

تتميّز اللغة العربية بخصائص كثيرة في جميع مستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية، نظاما واستعمالا دلالة وتداولا؛ وذلك لما تهيّأ لها عبر التاريخ من عوامل وظروف لم تتوفر لغيرها من اللغات، وفيما يلي سنقف على بعض ما تميّز به التشكيل الصوتي للأبنية المجرّدة والمزيدة، وما يميّز المدرج الصوتيّ للعربيّة، وما يأتلف من الأصوات اللغوية وما يتنافر.

1. التشكيل الصوتيّ للأبنية المجرّدة:

تقوم الكلمة العربية على قواعد ثابتة تضمن لها اقتصاد الجهد وسهولة الأداء، وشيوع الاستعمال وحسن القبول، وهذه القواعد تتمثل في:

أ. خفّة اللفظ وقلّة حروفه، فالعربية تستعمل من الألفاظ وتختار أيسرها نطقاً وأقلّها حرفاً، وقد ثبت هذا بالأدلّة الإحصائية، كما وُجد في كلام البلاغيين ما يدلّ على ذلك، فهذا ابن سنان الخفاجي يضع اعتدال الكلمة وقلّة حروفها أحد شروط فصاحة اللفظ المفرد، قال: "أن تكون الكلمة معتدلةً غير كثيرة الحروف فإنّها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجهٍ من وجوه الفصاحة"[1].

ب. حسن التّأليف وذلك يكون بالانسجام بين مخارج الحروف وصفاتها، ودرء التّنافر[2] الذي يجعل الكلمة متناهيةً في الثّقل على اللسان وعسيرة النطق.

---

[1] ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1982م، ص: 87.

[2] ربط بعض البلاغيين التنافر بقرب المخارج، لأنّ أغلب الكلام المستعمل مركّبٌ من الحروف المتباعدة، وجعل بعضهم الآخر التنافر في تباعد الحروف جداً أو لتقاربها، لكونها في ذلك كالطفرة أو المشي في القيد. وانتُقِد هذان الرأيان لوجود ألفاظ متقاربة الحروف حسنة كلفظ الشجر والجيش والفم، ومتباعدة قبيحة مثل ملع. هذا ما جعل ابن الأثير يصرّح بأنّ الضّابطَ في تنافر الحروف وحاصلَه هو الذوقُ الصحيح سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك. والحقّ في كون التقارب موجباً للتّنافر إنّما

ج. شيوع الأصوات السّهلة داخل نسج الكلمة، وذلك لأنّ الأصوات اللغوية تتفاوت في الخفّة والثّقل، فأحسن الألفاظ تأليفاً أكثرها استعمالاً لما خفّ من الأصوات، بل قد يكون بعضها شرطاً في عربية الكلمة كاشتراطهم للحروف الذُّلق في ما زاد على الثلاثة من الأصول. وسنحاول فيما يلي أن نلقي الضوء على هذه المظاهر.

لقد لاحظ القدماء أنّ الكلمة العربية الفصيحة المقبولة هي التي يجري تأليف أصولها الثلاثة (الفاء والعين واللام) على شرط تباعد المخارج وتناسقها، ليختلف الجرس ويسهل الأداء، ولا تتسامح اللغة في هذا المطلب إلّا في أضيق الحدود في حالات الزيادة والإلصاق ونحوهما، وهذه الشروط مرتبطة أشدّ الارتباط بدراسة المستعمل والمهجور من موادّ اللغة

وحركية الانتقال بين هذه المناطق الثلاثة هي التي تُحدَّد على أساسها مراتبُ الفصاحة [*]، فإنّ الكلمة تَخِفّ وتثقُل بحسب الانتقال من حرف إلى حرف لا يلائمه قرباً أو بعداً [1]. وقد ورد عن السّبكي ذكرٌ لشروط حسن تأليف الكلمة الثلاثية [2]، إلا أنّ هذه الدراسة التي بُنيت على المناطق

هو الغلبة لا اللزوم، ويشبه استواء تقارب الحروف وتباعدها في تحصيل التّنافر استواء المثلين اللذين هما في غاية الوفاق والضدّين اللذين هما في غاية الخلاف فلا يجتمع المثلان لشدّة تقاربهما ولا الضدّان لشدّة تباعدهما، وحيث دار الحال بين الحروف المتباعدة والمتقاربة فالمتباعدة أخفّ وهي المكونة لأغلب كلام العرب، لذا جُعل التباعدُ صفةً من صفات حسن اللفظ المفرد وشرطاً من شروط فصاحته. لمزيد من التفصيل ينظر: شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص: 82.81.80/1. وسعد الدين التفتازاني، شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم، ت عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م، ص: 20. وابن سنان الخفاجي، (سر الفصاحة)، ص: 58.

[*] وضع البلاغيون إضافة إلى شرط خلوّ اللفظ المفرد من التنافر، والتئام حروفه وانسجامها شروطاً أخرى تتمثل في خفّة اللفظ واعتداله وشيوع استعماله وخلوّه من الغرابة والتوعّر، وموافقته للقياس حيث تؤدّى الألفاظ على مقاييس محفوظة ومطّردة لا ترهق الذاكرة. ينظر: سعد الدّين التفتازاني، شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم، ص:20. وشروح التلخيص، ص: 76/1. وابن سنان الخفاجي (سر الفصاحة)، ص: 64 وما بعدها.

[1] ينظر: الإمام جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 1998م، ص: 156/1. و تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة)، مصر، (د.ط)، 1979م، ص: 267.

[2] بهاء الدين السّبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ط، د.ت، ص:95.94/1. وينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص: 156/1-157.

الثّلاث الرّئيسة _التي يشتمل كلٌّ منها على مخارج متعدّدة_ تكون أقلَّ دقّة وشمولية من الدّراسة المبنية على جميع المخارج، لذلك ارتأينا فيما يلي أن نحصر جميع التّتابعات الصّوتية المرفوضة في الكلمة العربية مجرّدها ومزيدها. واخترنا التّتابعات الصّوتية المرفوضة في المجرّد من دراسة إحصائية لدوران الحروف في جذور العربية [1]؛ لأنّها تمثّل الأصل المعجميّ الذي تتفرّع عنه الصّيغ الاشتقاقية. وقد اعتمدت في مادّتها اللغوية على 11347 جذراً لغوياً تمثّل محتوى خمسة من أمّات المعاجم العربية هي: جمهرة اللغة لابن دريد، وتهذيب اللغة للأزهري، والمحكم لابن سيدة، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروز آبادي. وأسفر هذا الإحصاء عن التّنائيات المرفوضة في الجدول التالي:

جدول ما لا يقترن من الحروف في إحصاء الجذور العربية للمعاجم الخمسة[2]

الحرف	ما لا يأتلف معه تتابعاً
ء	ء ع
ب	ف
ت	ظ ذ ص ض ط
ث	ذ ز س ص ض ظ ش
ج	ت غ ق ظ
ح	ع غ ه خ
خ	ء غ ه ح ك
د	ت ط ض ظ
ذ	ت ث ز س ش ص ض ط ظ د
ر	ظ
ز	ث س ش ص ض ظ ذ
س	ث ز ش ص ض ظ
ش	ض
ص	ث س ش ض ظ ذ ز

[1] ينظر: يحيى مير علم، المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، مخطوط رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة دمشق، 1983م، ص: 03.

[2] نفسه، ص: 205.

ض	ذ س ص ظ ت ث ش ق
ط	ت ذ ص ض ظ
ظ	ت ث ج ح خ د ذ ز س ش ص ض
ع	ط غ ق ك ء ح خ غ
غ	ء ح ج خ ع ك
ف	ب
ق	ج ك
ك	ط ق
م	ب ف ح خ ظ
هـ	ح خ ظ

تلافت الجذورُ العربيةُ 114 ثنائية متعذّرة ومستثقلة [1]، من جملة الأصول الممكنة (812)، بنسبة 14,03% وتبقى الكثرة الكاثرة التي تأتلف حروفها بنسبة 85.97%. وقد شملت ظاهرة عدم الائتلاف أربعة وعشرين حرفاً من جملة الحروف العربية(28)، وبقي منها أربعة تأتلف مع غيرها هي: (و، ي، ل، ن) إضافة للرّاء فهو لا يأتلف متقدّماً مع الظاء فقط في جذور معدودة، غير أنّه الأقوى دوراناً من بقية الحروف، والأكثر ائتلافاً مع غيره إذ يأتلف مع ثمانية عشر حرفاً [2]، تشكّل الثنائية (ب ر) أقواها دوراناً، إذ وردت (255) مرّة بنسبة تقرب من 8%، وجاء مقلوبها (ر ب) في المرتبة الثانية. والذي يلاحظ أنّها من حروف الذّلاقة التي تجسّد الاقتصاد بارتفاع تواترها وكثرة ائتلافها مع غيرها في الكلمة العربية

ولزيادة التوضيح قد بسطنا الجدول السّابق وبيّنّا كلَّ حرف من الحروف، وما لا يقترن معه في الجذور بالتقدّم أو التأخّر أو بهما معاً، وتفصيل ذلك في الجدول التالي:

---

[1] نفسه، ص: 139_140.

[2] ينظر: نفسه، ص:141.

ما لا يسبقه من الحروف	الحرف	ما لا يلحقه من الحروف
غ ع خ ء	ء	ء ع
ف م	ب	ف
ظ ط ض ذ د ج	ت	ظ ذ ص ض ط
ظ ض ص س ز ذ	ث	ذ ز س ص ض ظ ش
ق غ ظ	ج	ت غ ق ظ
هـ غ ع ظ خ	ح	ع غ هـ خ
هـ غ ع ظ ح	خ	ء غ هـ ح ك
ظ ذ	د	ت ط ض ظ
ظ ط ض ص ز ث ت	ذ	ت ث ز س ش ص ض ط ظ د
_____	ر	ظ
ظ ص س ذ ث	ز	ث س ش ص ض ظ ذ
ظ ض ص ز ث	س	ث ز ش ص ض ظ
ظ ض ص ز ذ ث	ش	ض
ظ ط ض ز ذ ث ت	ص	ث س ش ض ظ ذ ز
ط ص ش س ز ذ د ث ت	ض	ذ س ص ظ ت ث ش ق
ك ظ ذ د ت	ط	ت ذ ص ض ظ
ط ض ص ز س ر ذ	ظ	ث ج ح خ د ذ ز س ش ص
غ ح ء	ع	ء ح غ خ
ظ خ ح ج	غ	ء ح ج خ ع ك
م ب	ف	ب
ك ظ ض ج	ق	ج ك
ق غ ظ خ	ك	ط ق
_____	م	ب ف
خ ح	هـ	ح خ ظ

من الجدول السّابق يتجلّى لنا بناء اللغة العربية في تشكيلها الصّوتي على الاقتصاد اللغوي، فقد تجنّبت المخارج المتساوية والمتجاورة، والأصوات المستثقلة التي يكلّف نطقها جهداً مضنياً، وفيما يلي بعض هذه الخصائص:

*عدم تتابع الثنائيات ذات المخرج الواحد أو المتقاربة، كتجاور الأصوات الحلقية فإنّها تمثّل أقلّ الحروف تآلفاً بلا فصل، ومن الثّنائيات المرفوضة تجنّباً للثقل: (غ ء)، (ع ء)، (ء ء)، (ء ع)، (خ ء)، (هـ ح)، (ح هـ)، (غ ح)، (ح غ)، (ع ح)، (ح ع)، (خ ح)، (ح خ)، (غ خ)، (خ غ)، (خ هـ)، (هـ خ)، (غ ع)، (ع غ)، (ع خ).

إنّ هذه الثنائيات المهجورة تقتضي وجود 16 ثنائية مستعملة غير أنّ ابن جني لم يذكر إلا تسعاً. منها خمس ثنائيات متجاورة في ثلاثة مواضع[1]:

تجاور الهمزة مع الهاء والحاء والخاء شرط تقدّم الهمزة.

تجاور العين مع الهاء، شرط تقدّم العين.

تجاور الخاء مع العين، شرط تقدّم الخاء.

وأربع مكرّرة مثّل لها بـ[2]: المهَه، والبحَح، والبعَع والرخَخ.

ومن الأصوات التي اشتركت في المخرج أو تقاربت ولم تأتلف البتّة أصوات أقصى اللسان (ق،ك)[3]، وكذا أصوات الصّفير والأصوات الأسنانية (ظ، ث، ذ، ص، ز، س).

يبدو ممّا سبق أنّ اقتراب مخرجي الثّنائية مدعاة لزيادة النّفرة، وهو السّبب الرّئيس في انعدام ائتلاف جلّ الثنائيات أو قلّتها [4]، فكلّما تقارب مخرجا الحرفين كانا أثقل على اللسان منهما إذا

---

[1] ينظر: ابن جني(سر الصناعة)، ص: 328/2_329. وقد سكت ابن جني عن سبع ثنائيات أثبت الإحصاء ائتلافها، ربّما لقلّتها، أو شذوذها.

[2] ينظر: نفسه، ص: 330/2.

[3] أضاف لهما ابن جني صوت الجيم فثلاثتها لا تأتلف البتّة عنده، غير أنّ إحصاء الجذور العربية أثبت وجود (ك ج)، و(ج ك) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص: 330/2. و يحي مير علم، (المعجم العربي)، ص: 205.

[4] يحي مير علم، (المعجم العربي) ، ص: 67.

تباعدا. ومن شأن العرب استعمال ما خفّ وتجنّب ما ثقل، ولا يكادون يجمعون بين حرفين من مخرج واحد، أو مخرجين متساويين، وإذا اجتمعا أدغموا أحدهما في الآخر[1].

* ومن خصائص العربية في تشكيل أصواتها أن جعلت الأسهل منها والأكثر امتزاجاً بغيرها أكثرَ دوراناً، وقلّلت من المستثقل لزيادة مؤنته على اللسان واعتياصه.

ومن الأصوات الأكثر تنافراً مع غيرها في التشكيل الصوتي العربي صوت الظاء، فقد رُفض استعماله في سبع وعشرين ثنائية: مع عشرة أصوات مطلقاً سواء بالتقدّم أو بالتأخّر، وهي: ط، ص، ض، ز، س، ذ، د، ج، ث، ت. ومع صوت الرّاء متأخّرة (ر ظ). ومع ستة أصوات متقدّمة: (ظ ح)، (ظ خ)، (ظ ش)، (ظ ق)، (ظ ك)، (ظ غ).

إنّ كثرة التّنافر هي ما جعلته أقلّ استعمالاً، فقد ورد في ذيل قائمة شيوع الأصوات العربية، إضافةً إلى ضعف دورانه في الثّلاثي والرّباعي وانعدامه في الخماسي [2]. ولا شكّ في أنّ هذا عائدٌ إلى كلفة النّطق به. وربّما كان هذا سبب اختصاص العربية به، جاء في كتاب العين: "وليس في شيء من الألسن ظاء غير العربية"[3]، وقريب منه ما قاله ابن دريد: "اعلم أنّ الحروف التي استعملتها العرب في كلامها في الأسماء والأفعال والحركات والأصوات تسعة وعشرون حرفاً، مرجعهنّ إلى ثمانية وعشرين

---

[1] محمد مراياتي، يحيى مير علم، محمد حسان الطيان، علم التعمية واستخراج المعمّى عند العرب (التشفير وكسر الشفرة)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق سورية، ص: 115/2.

[2] يحيى مير علم، (المعجم العربي)، ص: 137.

[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: د مهدي المخزومي– د إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، د.ط، د.ت، ص: 59/1.

حرفاً. منها حرفان مختصٌّ بهما العرب دون الخلق وهما: الحاء والظاء" [1]. وقال ابن فارس: "وممّا اختصّت به العرب الحاء والظاء"[2].

تشترك معه في كثرة التّنافر الأصوات المطبقة وأصوات النّفث: الضاد الذال والثاء والصّاد ثمّ الطّاء. وذلك للثّقل النّاتج عن الإطباق والاستطالة والنّفث؛ فتجعل اللسان يعمل من جهتين (طرفه وأقصاه)، أو منهما مع حافّته، وهدر كمّية كبيرة من النَّفَس(مادة الصوت). وقد أثبت القدماء ثقل الضّاد، فهو "أصعب الحروف تكلّفاً في المخرج، وأشدّها صعوبةً على اللافظ" [3]، قال ابن الجزري: "والضّاد انفردت بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإنّ ألسنة النّاس فيه مختلفة وقلّ من يحسنه..."[4].

كذلك من الأصوات التي تكلّف جهاز النطق جهداً عضلياً كبيراً صوت الهمزة، لأنّه بعيد المخرج عسير النطق؛ يتمّ بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية بقوّة وحفز، ويساعد على ذلك مقاومة الحجاب الحاجز وعضلُ الصدر، وانغلاق الوترين ومنعهما للنفَس المتردّد بينهما وبين الصّدر بعض الوقت، ثمّ انفراج هذه الأوتار فجأة ليندفع الهواء بالصّوت، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضليّ كبير

---

[1] ابن دريد، جمهرة اللغة، مطبعة مجلس دار المعارف، حيدر آباد الدكن، ط1، 1344هـ، ص: 1/ 4

[2] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1997م، ص:71.

[3] مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق: د أحمد حسن فرحات، دار عمار، (عمان)، الأردن، ط3، 1996م، ص: 185.

[4] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط1، 2002م، ص: 178/1.

بإجماع القدماء والمحدثين[1]، فقد قال فيها ابن يعيش: "اعلم أنّ الهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخل الحروف في الحلق فاستثقل النّطق به، إذ كان إخراجه كالتهوّع"[2].

وأكّد ذلك من المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس في قوله: "ولا شكّ أنّ انحباس الهواء عند المزمار انحباساً تامّاً ثم انفراج المزمار فجأة، عملية تحتاج إلى جهد عضليّ قد يزيد على ما يحتاج إليه أيُّ صوت آخر، ممّا يجعلنا نعدّ الهمزة أشقّ الأصوات" [3]، كما أكّد الإحصاء ضعف دورانها فيما زاد على الثلاثة[4].

وصعوبة إنتاج هذا الصوت أو ثقله جعل العرب عموماً تغيّره وتتصرّف فيه ما لم تتصرّف في غيره من الأصوات، وقد أوضح هذا الأمر مكّي بن أبي طالب في قوله: "إنّ الهمزة على انفرادها حرف بعيد المخرج جلد صعب على اللافظ به، بخلاف سائر الحروف، مع ما فيها من الجهر والقوّة، ولذلك استعملت العرب في الهمزة المفردة ما لم تستعمله في غيرها من الحروف، فقد استعملوا فيها: التّحقيق، والتّخفيف وإلقاء حركتها على ما قبلها وإبدالها بغيرها من الحروف، وحذفها في مواضعها، وذلك كلّه لاستثقالهم لها، ولم يستعملوا ذلك في شيء من الحروف غيرها..." [5]. وفي ذلك يقول السيوطي أيضاً: "لما كان أثقل الحروف نطقاً وأبعدها مخرجاً، تنوّع العرب في تخفيفه بأنواع التّخفيف،

---

[1] ينظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي وقانون السّهولة والتيسير، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية- القاهرة-الجزء36، نوفمبر 1975م. ص: 196.

[2] ابن يعيش، شرح المفصّل، تحقيق أحمد السيد سيّد أحمد، راجعه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ص: 107/9.

[3] إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، ط3، 1999م، ص: 78.

[4] ينظر: يحي مير علم، (المعجم العربي)، ص: 79.

[5] مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق سوريا، د.ط، 1974م، ص: 72/1.

وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً" [1]، ثم ذكر أربع طرق لتخفيفها وهي: النقل والإبدال، والتسهيل، والإسقاط[2].

ومن الخصائص أيضاً قلّة استعمال الأصوات المصمتة في الأبنية العربية، وعدم انفرادها فيما طال منها؛ لأنّها تتّصف بالثّقل والصّعوبة في النطق، وتكلّف جهاز النطق جهداً مضنياً، كما يقلّ شيوعها في الاستعمال مقارنةً مع المذلقة، التي أثبتت الدراسات الإحصائية كثرة استعمالها [3] في أبنية الكلام لخفتّها وسهولتها في النطق، وقد ورد عن الخليل أنّها "أخفّ الحروف في المنطق، وأكثرها في الكلام، وأحسنها في البناء. ولا يحسن بناء الرّباعي المنبسط والخماسي التّام إلا بمخالطة بعضها" [4]، وجعلها معياراً لمعرفة الأصيل من الدخيل والمحدث في كلام العرب [5]. وعن الأخفش أنّها سمّيت بالمذلقة؛ "لأنّ عملها في طرف اللسان وطرف كلّ شيء ذلقه، وهي أخفّ الحروف وأحسنها امتزاجاً بغيرها، وسمّيت الأُخَر مصمتة؛ لأنّها أصمتت أن تختصّ بالبناء إذا كثرت حروفه لاعتياصها على اللسان"[6]. ولم يخرج ابن جني عن هذا المعنى لأصوات الذلاقة حيث قال: "وفي هذه الحروف الستة سرٌّ طريف يُنتفع به في اللغة، وذلك أنّك متى رأيت اسماً رباعياً أو خماسياً غير ذي زوائد، فلا بدّ فيه من حرف من هذه الستّة أو حرفين، وربما كان فيه ثلاثة... فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من بعض هذه الأحرف الستّة، فاقض بأنّه دخيل في كلام العرب وليس منه.."[7].

---

[1] جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق وتعليق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان،2004م، ص: 246.

[2] ينظر: نفسه، ص: 2/628-629-630.

[3] ينظر: محمد يحيى سالم الجبوري، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 2006م، ص: 83. و يحيى مير علم(المعجم العربي)، ص: 146.

[4] أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السّلام هارون، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة مصر، 1964م، ص: 50/1.

[5] ينظر: الخليل، العين، ص: 1/51-52، .

[6] ابن دريد، (الجمهرة)، ص: 8/1.

[7] ابن جني (سر الصناعة)، ص: 70-71.

يتّضح ممّا سبق أنّ أسهل كلام العرب وأكثر ما تستعمله من الأصوات ما كان بطرف اللسان أو الشفتين[1]، وهذا التّرتيب التّنازلي لتواتر الأصوات في جذور العربية دليلٌ على ذلك[2]:

ر، ل، ن، ب، م، ع، ق، د، س، ف، ج، ح، و، هـ، ش، ط، ك، خ، ز، ي، ت، ء، ص، ث، غ، ذ، ض، ظ، ا.

هذا التّرتيب التّنازلي يبيّن النزعة الاقتصادية للّغة العربية في قيام أبنيتها على الأصوات السّهلة والخفيفة، فأقوى الحروف دوراناً (ر، ل، ن، ب، م)، ولم تتخلّف عنها سوى الفاء التي تقدّمت عليها أحرف الطّلاقة والنّصاعة (ع، ق، د، س)[3] التي يعلو تواترها في غير الثلاثي.

2. التشكيل الصوتيّ للأبنية المزيدة:

تتصرّف العربية في أصولها بالاشتقاق والإلصاق لتوليد ألفاظ جديدة تتميّز بالرّشاقة والانسجام، وذلك بصبّها في قوالب موسيقية معتدلة، وتزويدها بأسهل الأصوات وأخفّها، وهي التي ذكرها ابن جني في قوله: "فأخفّ الحروف عندهم وأقلّها كلفة عليهم الحروف التي زادوها على أصول كلامهم، وتلك الحروف العشرة المسمّاة حروف الزيادة، وهي: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والميم، والنون، والتاء، والهاء، والسين، واللام، ويجمعها في اللفظ قولك: اليوم تنساه" [4]. وقد أضاف لها بعضهم[5] الكاف والباء والفاء حتى تستوعب الكلام المستعمل(بمجرّده ومزيده وسوابقه ولواحقه)؛ لأنّ حروف الزّيادة وحدها لا تفي بكلّ ما يزاد على الجذر من حروف، بل لا بدّ من زيادة هذه

---

[1] محمد مراياتي، يحيى مير علم، محمد حسان الطيان، (علم التعمية)، ص: 117/2.

[2] ينظر: يحيى مير علم، (المعجم العربي)، ص: 146.

[3] نفسه، ص: 50.

[4] ابن جني، (سر الصناعة)، ص: 327/2.

[5] ينظر: محمد مراياتي، يحيى مير علم، محمد حسان الطيان، (علم التعمية)، ص: 154/2.

الأحرف الثّلاثة ليكتمل بها تصريف الكلمة. فالكاف للتشبيه نحو: (وجهها كالقمر)، والباء للعلّة أو السببية نحو: ﴿ **فَكُلّاً أَخَذْنَا بِذَنبِهِ**﴾[1]، والفاء للنّسق أي العطف نحو: قام زيد فعمرو.

هذه الأصوات تضفي على الكلام التئاماً وانسجاماً وتقضي على بعض التّتابعات المستثقلة أو المتعذّرة في أبنية العربية، ولاستجلاء هذه المظاهر نتتبّع الثّنائيات الممتنعة في الكلام العربي (النّصوص)، والتي كان الفضل في استخراجها وإيراد قواعد اقترانها لعلماء التعمية [2] الذين استطاعوا تتبّع مواطن الائتلاف والتّنافر الخاصّة بالحروف، ومعرفة دورانها ومراتبها [3]، فقد أدّى اشتغالهم بتعمية النّصوص واستخراج معمّاها إلى عنايتهم باللغة وعلومها عنايةً بالغةً فاقوا بها من سبقهم، وتوصّلوا إلى الكثير من النّتائج العلمية الهامّة التي يتعلّق بعضُها بالدّراسة الصّوتية كمخارج الأصوات وصفاتها، والدّراسة الكمّية والإحصائية عليها لاستخراج قواعد تواترها وتنافرها وتمازجها[4].

اعتمد علماء التعمية في دراستهم لاقتران الأصوات اللغوية وامتناعه في العربية على الإحصاء لاستقراء الظّواهر الصّوتية ووضع القوانين لها، فوجدوا أنّ الأصوات العربية منقسمة على قسمين[5]:

أ. **الأصوات المتغيّرة:** وهي التي تمتاز بالسّهولة واليُسر وتأتلف مع كلّ الأصوات الأخرى بالتّقديم والتّأخير معاً أو بأحدهما [6]، ويعرض لها أن تكون تارة أصلية وتارة زوائد [1]، ومجموعها اثنا عشر حرفاً، حروف الزّيادة (سألتمونيها)، مع الكاف والباء والفاء.

---

[1] الآية 40 من العنكبوت.

[2] التعمية لغةً هي الخفاء والالتباس، وهي في الاصطلاح تحويل نص واضح إلى آخر غير مفهوم باستعمال طريقة محدّدة يستطيع من يعرفها أن يفهم النص. واستخراج المعمّى يكون عكس ذلك، يحوّل فيه النصّ المعمّى إلى نص واضح. ينظر:محمد مرايا‌تي، يحيى مير علم، محمد حسان الطيان، (علم التعمية)، ص: 09/1.

[3] محمد مرايا‌تي، يحيى مير علم، محمد حسان الطيان، (علم التعمية)، ص: 14/1. 15.

[4] هناك مؤلفات كثيرة في هذا الفن تزخر بهذه النتائج العلمية الهامّة، منها: رسالة في استخراج المعمّى ليعقوب بن إسحاق الكندي، والمؤلّف للملك الأشرف لعلي بن عدلان، ومفتاح الكنوز في إيضاح المرموز لعلي بن الدريهم، ومقاصد الفصول المترجمة عن حلّ الترجمة لابن دنينير. ينظر: محمد مرايا‌تي، يحيى مير علم، محمد حسان الطيان، (علم التعمية).

[5] ينظر: محمد مرايا‌تي، يحيى مير علم، محمد حسان الطيان، رسالة الكندي، (علم التعمية)، ص: 238/1.

[6] يستثنى منها السّين فإنّها لا تقارن: ث، ذ، ص، ض، ظ، ز بتقديم ولا تأخير.

ب. الأصوات الأصلية: وهي التي يعرض لها ألّا يقارن بعضُها بعضاً بالتّقديم والتّأخير، أو بأحدهما فقط. ولا تتغيّر البتّة فتكون زوائد بوجه من الوجوه. وهي ستّة عشر صوتاً لغوياً موضّحة في الجدول الآتي[2]:

الحروف الأصليّة	ث ج ح خ د ذ ر ز ش ص ض ط ظ ع غ ق
الحروف المتغيّرة	ء ب ت س ف ك ل م ن هـ و ي

وقد اخترنا دراسة ابن دنينير(ت 627هـ) نموذجاً لما لا يأتلف من الثّنائيات في التّشكيل الصّوتي؛ لأنّها متأخّرة وشاملة لما قبلها من حالات التّنافر المطلق أو المشروط بالتقدّم، أو التأخّر، وهي على النحو التالي:

ما لا يأتلف من الحروف في الكلام(أي النّصوص)[3]

ما لا يسبقه	الحرف	ما لا يلحقه
ذ ز س ص ض ظ	ث	ذ ز س ص ض ظ ش
ط ظ غ ق	ج	ط ظ غ ق
ظ خ ع غ (هـ)[4]	ح	خ ع غ

[1] الزوائد هي ما لحق الاسم بتصريفه في الأزمان، أو الأعداد، أو التذكير، أو التأنيث، أو الإضافة، أو التشبيه، أو العلّة، أو النّسق، أو ما كان نحو ذلك.

[2] ينظر: محمد مراياتي، يحيى مير علم، محمد حسان الطيان، (علم التعمية)،ص: 240/1.

[3] نفسه، ص: 149/2.

[4] لم يذكر ابن دنينير هذه الثنائية (هـ ح) ولا الكندي قبله، وهي لا تأتلف في الجذور مطلقاً بسبب الثقل الشديد، ولم يوقف على إمكانية لاقتران هذه الثنائية في الكلمات المزيدة. ينظر: محمد مراياتي، يحيى مير علم، محمد حسان الطيان، (علم التعمية)، ص: 145/2.

ظ ح غ	خ	ح غ
ظ	د	ظ ز ص ض
ث ز س ص ض ط ظ	ذ	ث ز س ص ض ط ظ ش غ
د ث ذ س ص ظ ط	ز	ث د س ص ظ ش ض
ث ذ ز ص ض ظ	س	ث ذ ز ص ض ظ ش
ث ز س ص ظ ذ ض	ش	ض
ث ذ ز س ص ض ط ظ د	ص	ث ذ ز س ص ض ط ظ ج ش
د ز ث ذ س ش ص ض ط ظ	ض	ث ذ س ش ص ض ط ظ ق
ض ص ذ ظ (د)[1]	ط	ظ ذ ز ص ض
ث ج د ذ ز س ص ض ط	ظ	غ ث ج ح د ذ ز س ص ض ط ش ق خ
ع ق ذ خ ح ج (ظ) [2]	غ	ج ح خ ع

يتّضح من هذا الجدول خصائص التشكيل الصوتي للحروف الزّوائد التي تلحق ما يشتقّ من الأبنية المجرّدة، وذلك لاشتمال المجرّد على حالات من التّنافر وعدم الائتلاف لم يشتمل عليها المزيد،

[1] (دط) ثنائية لم يذكرها ابن دنينير، بيد أنّ كثيراً من المتقدّمين نصّ على عدم ائتلافها كابن السرّاج وابن جني وابن الدريهم، وقد وُجِد في الدّراسة الإحصائية لدوران الحروف في جذور العربية جذران تقدّمت فيهما الدال على الطاء، على أنّ في كلّ منهما تضعيفاً من العلماء، وهما: (دطر)، و(أدط). ينظر: محمد مراياتي، يحيى مير علم، محمد حسان الطيان، (علم التعمية)، ص: 152/2. 153.

[2] زاد ابن دنينير الثنائية (ظ غ) على الكندي، وحقّها أن تزاد، إذ أثبتت الدّراسات الإحصائية عدم ائتلافها، فلم تسجل إلا جذراً واحداً هو (غظغظ)، وقد أهمله أئمة اللغة المتقدّمون، كما أنّ الظاء فيه لغة، الأصل فيها المغطغطة. ينظر: يحيى مير علم، (المعجم العربي)، ص: 179. و محمد مراياتي، يحيى مير علم، محمد حسان الطيان، (علم التعمية)، ص: 152/2.

وهو أمرٌ طبيعيٌّ لأنّ الأبنية تتّسع رقعة التّنافر فيها كلّما ضاق تصريفها وتجرّدت من الزّوائد حتّى تبلغ أقصاها في الجذور، "والعكس صحيح؛ إذ تتناقص حروف التّنافر كلّما اتّسع تصريفُ الكلمة واكتنفتها السّوابق واللواحق حتّى تبلغ أضيق مجالٍ لها في الكلام المستعمل المشتمِل على كلّ أحوال الكلمة مجرّدة ومزيدة ومسبوقة بسوابقها ومتّصلة بلواحقها وتكاد حروف التّنافر عند ذلك تنحصر فيما يستحيل ائتلافُه لمانعٍ صوتيٍّ وثقلٍ فيزيائيٍّ كالحاء والخاء والظاء والصاد...."[1].

وممّا يستدلّ به على ذلك وجودُ خمس عشرة ثنائية عديمة الائتلاف في المجرّد دون المستعمل، وهي ممثّلة في الجدول الآتي:

ء ء	ب ف	ت ظ	خ ء	د ت
ذ ت	ظ ت	ع ء	غ ك	خ ك
ف ب	ق ك	ك ط	ك ق	ه ح

كما يُستدلّ على تخفّف الأبنية المزيدة بهذا التّرتيب التّنازلي لتواتر الأصوات في الكلام العربيّ الذي يُظهر شيوع ما يسمّى بالأصوات المتغيّرة لما تمتاز به من سهولة ويسر[2]:

ا، ل، م، ه، و، ي، ن/ ر، ع، ف، ت، ب، ك، د، س، ق، ح، ج/ ذ، ص، ش، ض، خ، ث، ز، ط، غ، ظ[3].

---

[1] محمد مراياتي، يحيى مير علم، محمد حسان الطيان، (علم التعمية)، ص:153/2.

[2] ينظر: نفسه، ص: 147/1.

[3] رتّب ابن عدلان النحوي (ت666ه) الحروف في رسالته: المؤلّف للملك الأشرف بناءً على تواترها كثرةً وقلّةً، وجعلها ثلاثة أقسام على النحو الآتي:

الكثيرة: ا ل م ه و ي ن. وقد جمعت في قولهم: المهوين. **المتوسّطة**: ر ع ف ت ب ك د س ق ح ج. جمعت أيضاً في قولهم: رعفت بكدس قحج. **القليلة**: ذ ص ش ض خ ث ز ط غ ظ. جمعت في أوائل حروف كلمات بيت من الشعر(الترتيب فيه من نهاية البيت إلى أوله):

ونلاحظ أنّ الكلام العربي المستعمل تزيد حاجته للأصوات السّهلة إضافة لأصوات الذّلاقة فيتغيّر تواترها عمّا كانت عليه في الأبنية المجرّدة، فتتقدّم (ا، ل، م، ه، و، ي، ن) إلى رتبة الأصوات كثيرة الاستعمال، وتتأخّر الرّاء إلى الرّتبة السّابعة مع الأصوات متوسطة الاستعمال بعدما كانت الأولى في الأبنية المجرّدة، وتبقى الأصوات المستثقلة قليلة الاستعمال.

المحاضرة السابعة

النظام المقطعيّ في اللغة العربية

يمثل المقطع اللغوي (syllabe) أصغر كمّ نطقيّ يمكن للمتكلّم التوقّف عليه، وهو أساس صوتيّ مركّب تشترك فيه جميع اللغات ويمكن تحليلها على أساسه [1]، وقد مال بعض اللغويّين إلى تقسيم الأصوات اللغوية وفقه، بسبب الاعتراضات المطروحة على التّقسيمات الأخرى [2]. وللمقطع تعريفات كثيرة منها أنّه نسق من الأصوات اللغوية له حدّ أعلى يمثّل قمّة إسماع طبيعية تقع بين حدّين أدنيين من الإسماع. ومنها أنّه قمّة إسماع غالباً ما تكون صوت علّة. ومنها أنه تعبير عن نسق منظّم من الجزيئات التحليلية، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام [3]، أو وحدات تركيبية، أو أشكال وكميات معينة[4]. ومنها أنّه "إيقاع صوتيّ، يمثّل مجموع العناصر التي تنتج من خفقة صدرية لغوية، أي: من ضغطة للحجاب الحاجز على الرّئتين للتّصويت، يكون عنها جهدٌ عضليّ يتصاعد إلى القمّة، ثم يهبط حتّى ينعدم" [5]. فمثلا كلمة "سَمِعَ" المركّبة من ثلاثة أحرف يمكن نطقها على ثلاث وحدات صوتية يمكن الوقوف على كلّ واحدة منها وقوفاً بيّنا، فالسين المفتوحة وحدة، والميم المكسورة وحدة أخرى، والعين المفتوحة وحدة ثالثة.

والمقطع يتكوّن من قمّة وقاعدة، فالقمّة تكون من الأصوات التي لها قوّة إسماع عالية وهي الصّوائت بوجه عام، إلا أنّ بعض اللغات قد تجعل القمّة من الصّوامت التي تقترب من الصّوائت في قوّة الإسماع، وهذه الصّوامت هي الرّاء والميم واللام والنّون.

---

[1] ينظر: نظرية العروض وموسيقى الشعر في الفكر الفلسفي النقدي عند العرب قديما وحديثا، ص: 7.

[2] ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية، ص: 45. ودراسة الصوت اللغوي، ص: 138.

[3] André Martinet, éléments de linguistique générale, p: 59

[4] ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص: 170.

[5] الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 54.

أمّا القاعدة فتكون من الأصوات التي لها قوّة إسماع واطئة وهي من الصّوامت عادة، ولكن تدخل معها أشباه الصّوائت[1].ومصطلحا القمّة والقاعدة وضعا من خلال تسجيل الكلام على لوح حسّاس، فتشكّلت الذّبذبات الصّوتية على هيئة خطّ متموّج فيه ارتفاعات وانخفاضات، حيث سمّيت الارتفاعات بالقمم والانخفاضات بالقواعد ولقد لوحظ أنّ أصوات المدّ (الصّوائت) تحتلّ القمم دائماً لكونها تملك قوّة إسماع عالية، في حين تحتلّ الصّوامت القواعد[2].

إنّ علّة وجود المقطع هو عدم قدرة جهاز النّطق الإنساني الأداء مستمراً، لذا فالمقطع هو أصغر وحدة نطقيّة يستطيع جهاز النّطق تأديتها بين إغلاقين، وقد يكون الإغلاق كاملاً أو جزئياً[3].ونحصل في كلّ مقطع على صائت مكتنف بصامت أو أكثر[4].

والواقع أنّ الباحث في ما تناوله تراثنا النقدي والفلسفي من ظواهر لغوية وصوتية وعروضية ليجده قد تعرّض إلى المقطع ومفهومه تعرّضا ضمنيا يستشفّ من ثنايا الخبر. أو صريحا واضح الدلالة. فمن الدلالات الضمنية الرواية التي أوردها الأخفش عن كيفية تحصيل الخليل علم العروض بقوله: "أبصرت بشيخ على باب يعلّم غلاماً وهو يقول له قل:

نعم لاـ نعم لا لا ـ نعم لا ـ نعم نعم نعم لاـ نعم لا لا ـ نعم لا ـ نعم لا لا

فسلّمت عليه وقلت له: أيّها الشيخ ما الذي تقوله لهذا الصبي؟ فذكر أنّ هذا العلم شيء يتوارثه هؤلاء الصبية عن سلفهم، وهو علم عندهم يسمى التنعيم...فحججت ثم رجعت إلى المدينة فأحكمتها"[5]. ففي هذا النص دلالة ضمنية على أن العرب كانوا يقطّعون كلامهم على أسس

---

[1] ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 46.

[2] ينظر: الأصوات اللغوية، ص: 132.

[3] ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط3، 1997م، ص:101.

[4] ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 47.

[5] كتاب القوافي، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، د، ت. د، ط، ص: 7.8.

مقطعية بسيطة ومركبة لتسهيل التلقين. وذكر الباقلاني عن أبي العباس ثعلب قوله: "إنّ العرب تعلّم أولادها قول الشعر بوضع غير معقول يوضع على بعض أوزان الشعر كأنه على وزن: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل. ويسمّون ذلك المتير واشتقاقه من المتر وهو الجذب أو القطع"[1].

وفي تراثنا الفلسفي نجد الفارابي قد تعرّض لذكر المقطع صراحة فحدّده مفهوما ونوعا. إذ عرّفه بقوله: المقطع مجموع حرف مصوت وحرف غير مصوت" [2]، وحدّد نوعه بقوله: كلّ حرف غير مصوت أتبع بمصوت قصير قرن به فإنّه يسمّى المقطع القصير، وكلّ حرف غير مصوت قرن به مصوت طويل فإنّا نسمّيه المقطع الطويل"[3]. ويشكّل النظام المقطعي عنده الأساس الذي عليه يقوم بناء الكلمة. وقد أشار أيضاً إشارة ضمنية إلى نوع آخر من المقاطع مثّل له بمقطع طويل (سبب خفيف) متبوع بحرف ساكن وأطلق عليه تسمية الوتد المفرد، وهو يقابل في التقسيم المقطعي الحديث المقطع الطويل.

إنّ النظام المقطعي الذي استقرّ في الدرس اللغوي الحديث واعتمده كثير من الباحثين المعاصرين يشتمل على خمسة أنواع من المقاطع. سنذكرها في ما يلي ونبيّن خصائصها وسلوكها في اللغة العربية، ولتسمية مكوّنات المقطع تجب الإشارة إلى رموزها، حيث رمزنا بـ (ص) إلى الصّامت، وبـ(م) إلى الصّائت (المصوّت) القصير، وبـ (م م) إلى الصّائت (المصوّت) الطويل، وإذا انتهى المقطع بصامت فهو مغلق، أمّا إذا انتهى بصائت فهو مفتوح. وباعتماد هذه العناصر نعيّن أنواع المقاطع فيما يلي[4]:

---

[1] إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، تعليق صلاح بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت،2001م، ص: 52.

[2] كتاب الموسيقى الكبير، أبو نصر الفارابي، تحقيق: غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة وتصدير: محمود أحمد الحفني، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ص: 1075.

[3] نفسه، ص: 1075.

[4] الدراسات المقطعية في التراث، د المهدي بوروبة، مقال بمجلة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، العدد:01، ماي 2005م، ص: 237 .

أ/ المقطع القصير المفتوح: ويتشكّل نسقه من صامت وصائت قصير، ورمزه(ص م) نحو: فَ، بِ، تُ. ويعدّ هذا النوع من المقاطع الأكثر شيوعا في اللغة العربية.

ب/ المقطع المتوسّط المفتوح: وهو ما توالى فيه صامت وصائت طويل، ورمزه (ص م م) نحو: ما ، في ، ذو.

ج/ المقطع المتوسّط المغلق: وهو ما تتابع فيه صامتان يتوسطهما صائت قصير، ورمزه [1] (ص م ص) نحو: لَنْ، مِنْ، قُلْ.

د/ المقطع الطويل المغلق: ويتشكّل من صامت فصائت طويل فصامت، ورمزه (ص م م ص) نحو: بابْ، عيدْ، حوتْ.

هـ/ المقطع الطّويل مضاعف الإغلاق: ويتكوّن من صوت صامت وصائت قصير يعقبه صوتان صامتان، ورمزه (ص م ص ص) نحو: عَبْدْ، حِمْلْ، تُكْلْ.

وقد زاد بعض الباحثين مقطعا سادساً أطلق عليه **المقطع المديد**[2]، ويتألّف من صامت وصائت طويل يتبعه صامتان، ورمزه (ص م م ص ص) نحو: شاقّ، ضارّ، حادّ.

إنّ الشّائع الكثير الاستعمال من هذه المقاطع مفرداً أو مركباً هو الثلاثة الأولى، التي تمتاز بأنّها أخفّ المقاطع جهداً، لسلاسة التّصويت فيها، في حين يقلّ تردّد الشّكل الرّابع في حشو الكلمة إذ له شروط قاسية، فلا يُقبل إلا في الوقف، أو عندما يكون حدّه الثّاني مكرّراً في المقطع الذي يليه، وذلك كقولك: الضّالّين، ودابّة، والحاقّة، ومع أنّه جائز في ظلّ هذين الشّرطين إلاّ أنّه مقطع مكروه

[1] ينظر: الدراسات المقطعية في التراث(المقال)، والاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص :55.

[2] ينظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص : 55.

في العربية[1]، ولا يوجد إلّا في النثر؛ لأنّ الشّعر يكتفي بالمقاطع الثّلاثة الأولى [2]، وإن استعمله على قلّة جعله يختصّ في البنى الإيقاعية الشعرية بنهايات الأبيات[3].

ويسعى للتّخلّص منه إمّا بتقصير صائته الطّويل ليتحوّل إلى مقطع من النّوع الثّالث (ص م ص)، أو بتقسيم نواته إلى صائتين قصيرين وإقحام الهمزة بينهما كما في قولهم: احمأرَّ، في احمارّ، وقد تتحوّل الهمزة للعين أو الهاء، في مثل: ابذعرّ، وارمعلّ، وادلهمّ، واكفهرّ[4].

أمّا المقطع الخامس فلا يحصل إلا في أواخر الكلمات وحين الوقف، وينشطر في الوصل إلى مقطعين. وهو نادر الوقوع في الشعر ولا يوجد إلا في حالات مخصوصة يغلب عليها إظهار السمة الصوتية للإيقاع كالإنشاد[5].

أمّا المقطع السّادس فلا يتحقّق إلّا في أواخر عدد محدود الكلمات وحين الوقف، ويصير في الوصل مقطعين. وهذا يخفّف الجهود المبذولة في أداء الكلام.

ومما يتميز به النّسيج المقطعيّ العربي أيضا، افتقاد مقاطع لغوية كثيرة تقتضي جهداً صوتياً لتحقيق الأداء. ومن ذلك المقاطع المكونة من: (م م)، أو (م ص ص)، أو (ص ص م)، أو (ص ص م م)، أو(ص ص م ص)، أو (ص ص ص م ص)، وما يتولّد عنها في التركيب، من صور معقّدة عسيرةِ النّطقِ.[6]

---

(1) ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، د يحيى عبابنة، دار الشروق، (عمان)، الأردن، ط1، 2000م، ص: 19.

(2) ينظر: مبادئ اللسانيات، ص: 113.

(3) ينظر: نظرية العروض وموسيقى الشعر في الفكر الفلسفي النقدي عند العرب قديما وحديثا، ص:10.

(4) ينظر: نظرية العروض وموسيقى الشعر في الفكر الفلسفي النقدي عند العرب قديما وحديثه ص: 21-22-23.

(5) ينظر: نفسه، ص: 10.

(6) ينظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص :56، والمنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1980م، ص: 41-42.

احتمالات نسج الكلمة العربية أو ما هو في حكمها:

قد تتكون الكلمة العربية أو ما هو في حكمها من مقطع واحد أو اثنين أو ثلاثة... حتى السبعة ولا تزيد، فمن بنات الواحد: من الشكل الأول: بِ، وَ، قِ. ومن الثاني: يا، في، ذو. ومن الثالث: عُدْ، فَمْ، يَدْ، مِنْ. ومن الرابع: بابْ، عيدْ، سورْ. ومن الخامس: بَحْرْ، دَرْبْ، عُمْرْ. ومن السادس: فارّ، بارّ، حالّ. ومن بنات الاثنين، مثل: هاتوا، دعا، رضا. ومن بنات الثلاثة، مثل: ضرب. ومن بنات الأربعة، مثل: شجرةٌ. ومن بنات الخمسة، مثل: شجرتك. ومن بنات الستة، مثل: سألتمونيها.، ومن بنات السبعة، مثل: فسيكفيكهمو.

ما لا يقبل في الكلمة العربية:

1. لا توجد كلمة من ثمانية مقاطع أو أكثر.

2. لا توجد كلمة عربية في صدرها أو حشوها مقطع من الشكل الخامس.

3. لا توجد كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من أربعة مقاطع من الشكل الأول.

4. لا توجد كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من ثلاثة مقاطع من النوع الثاني، وإن وجدت فهي أعجمية، مثل: قاديشا، مادونا.

5. لا توجد كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من مقطعين، الأول من الشكل الثاني، والثاني من الشكل الخامس، وإن وجدت فهي أعجمية، مثل: جومرت.

6. لا توجد كلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع، أولها من الشكل الثالث، وثانيها وثالثها من الشكل الثاني، وإن وجدت فهي أعجمية، مثل: سَرْغايا. وبعض الكلمات الموقوف عليها بالألف بدل التنوين بالنصب تكون من هذا النوع، مثل: اشتريتُ سربالا.

7. لا توجد كلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع، أولها من الشكل الثاني، وثانيها وثالثها من الشكل الثالث، مثل: شابندر.

المحاضرة الثامنة

النـّبـــر في اللغة العربية

تعريفه: النبر لغة هو البروز والظهور ومنه المنبر، أما في اصطلاح الدرس الصوتي فهو وضوح نسبيّ يتميز به صوت أو مقطع عن بقية الأصوات أو المقاطع المجاورة له في البنية التركيبية، ويبذل المتكلم لتحقيقه طاقة أو جهداً عضليا أكبر نسبياً من مجاوريه. أو هو نشاط فجائيّ يعتري أعضاء النطق أثناء التلفظ بمقطع ما من مقاطع الكلمة، ويؤدي هذا النشاط إلى زيادة في واحد أو أكثر من عناصر المقطع التالية، وهي: المدّة، الشدّة، الحدّة. ويصبح المقطع المنبور بارزاً أوضح في السمع من غيره من مقاطع الكلمة.

وظائفه: للنبر قيم صوتية(نطقية)، وأخرى وظيفية(فنولوجية)، فهو من الناحية النطقية ذو أثر سمعيّ واضح، يميز مقطعا من آخر، أو كلمة من أخرى. أما من الناحية الوظيفية فإنه يكشف عن بدايات ونهايات الكلمات، فهو عامل من عوامل التعرف على الكلمة. ويقوم على مستوى الكلمات في اللغات النبرية بتعيين الجنس الصرفيّ للكلمة. كما أنّ له دوراً مهماً على مستوى الجمل في إفادة التأكيد أو التعجّب (المفارقة)، حيث ينتقل النبر القوي من كلمة إلى أخرى قصداً إلى بيان هذا التأكيد أو الكشف عن هذه المفارقة.

وتنقسم اللغات إلى قسمين تبعاً لثبات النبر أو حريته:

1. اللغات ذات النبر الثابت مثل العربية، وهو نبر يخضع لقوانين ثابتة مطردة.

2. اللغات ذوات النبر الحر مثل الإنجليزية.

مواضع النبر في العربية: لمعرفة موضع النبر في الكلمة العربية تراعى القواعد التالية:

* إذا كانت الكلمة مكونة من مقطع واحد فالنبر عليه حتماً مثل: عُدْ، نَمْ، صِلْ.

* إذا كانت الكلمة مكونة من مقطعين فالنبر على ثانيهما (ويجري العدّ من اليسار إلى اليمين)، مثل: قامَ، عودا، بِها، لَكُمْ....

* إذا كانت الكلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع فأكثر، وكان الثاني منها من الأشكال المقطعية المتوسطة أو الطويلة (2، 3)، كان النبر عليه، مثل: يستهدي، يَسْ/ تَهْ/دي. أما إذا كان الثاني منها قصيراً فالنبر على الثالث أياً كان شكله، استغفر، اِسْ/تَغْ/فَ/رَ.

* ينبر الثاني القصير إذا كان ما قبله متوسطا ذا همزة وصل، مثل: اسمعي، اجلسوا، انطلق، اِسْ/مَ/عي، اِجْ/لِ/سو، اِنْ/طَ/لِقْ .

* ينبر المقطع الأخير من الكلمة إذا كان طويلا، مثل: يستعينْ، يستقرّْ.

* لا يتعدّى النبر المقطع الثالث أبداً، إلا إذا كانت المقاطع الثلاثة ما قبل الأخير من الشكل الأول فيكون النبر على الرابع.

ملاحظة: يحدّد موضع النبر على أساس أن الكلمة منطوقة في حالة الوصل، وبعد التحديد لا يهم أن ننطقها موصولة أو موقوفا عليها بالسكون؛ لأنّ موقع النبر لا يتغير بين الوصل والوقف. ويستثنى من ذلك النبر على المقطع الثالث إذا كان قصيراً فحين الوقف يتأخر إلى المقطع المجاور، مثل: مدرسةٌ، مَدْ/رَ/سَ/تُنْ. وفي الوقف: مدرسَهْ، مَدْ/رَ/سَهْ/.

المحاضرة التاسعة

التنغيم في اللغة العربية[1]

تعريف التنغيم: هناك عدة تعريفات للتنغيم نذكر منها:

التنغيم هو ارتفاع الأصوات وانخفاضها أثناء الكلام نتيجة تذبذب الوترين الصوتيين فيتولد من ذلك نغمة موسيقية، أو هو الصعود والانخفاض في درجة الجهر في الكلام وهذا التّغيير في الدّرجة يرجع إلى التّغيير في نسبة ذبذبة الوترين الصوتيين، هذه الذبذبة التي تحدث نغمة موسيقية؛ لذلك التنغيم يدل على العنصر الموسيقي في الكلام ويدل على لحن الكلام

وهذا التعريف يرجع التنغيم إلى النغمة الموسيقية الناتجة عن الذبذبات الصوتية ويفرق بين اللحن Melody والنغمة tone. فالنغمة يتصف بها مقطع من المقاطع، ويوصف المقطع من الكلمة بأنه ينطق بنغمة صاعدة وغيره بنغمة هابطة أو مستوية، أما اللحن فهو ما ينشأ عن ترتيب النغمات المتتابعة في المجموعة الكلامية.

ويعرّف التنغيم أيضا بأنه الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق، أو موسيقى الكلام، أو تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين.

ويعد إبراهيم أنيس أول من أدخل مصطلح التنغيم في الدراسات اللغوية العربية المعاصرة، وسماه موسيقى الكلام، وذكر" أن الإنسان حين ينطق بلغته لا يتبع درجة صوتية واحدة في النطق بجميع الأصوات، فالأصوات التي يتكون منها المقطع الواحد، تختلف في درجة الصوت وكذلك الكلمات قد تختلف فيها ... ويمكن أن نسمي نظام توالي درجات الصوت بالنغمة الموسيقية"

وقد يقوم التنغيم في أثناء الكلام بوظيفة نحوية نحو تحديد الإثبات والنفي في جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام، لذا فقد عرّف التنغيم برفع الصوت وخفضه في أثناء الكلام للدلالة

[1] أغلب ما جاء في هذه المحاضرة منقول من مقال للدكتور: عليان بن محمد الحازمي، التنغيم في التراث العربي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.

على المعاني المختلفة للجملة الواحدة؛ لأنّه يفرق بين أسلوب وآخر من أساليب التركيب

ويشير بعض الباحثين إلى أنّ التنغيم يتجاوز اختلاف درجات الصوت التي ينشأ عنها ارتفاع النغمة أو هبوطها إلى كل ما يحيط بالنطق من وقف، وسكت، وعلو صوت، ونبر، واتّباع سنن أهل اللغة في أدائها.

التنغيم واللغة العربية:

إن الاهتمام بالأداء والنطق من أهم الجوانب التي أكدت عليها اللسانيات. فدراسة الأصوات، ومعرفة أقسامها، وصفاتها، وما يعرض لها من تأثير وتأثر، هي البداية الأولى لمعرفة وإتقان أي لغة من لغات البشر، والأساس الذي تنطلق منه أي دراسة لغوية.

والأداء الصحيح للغة، ونطقها له أسس ومعايير، دوّنها العلماء، ينبغي أن تلقن وتعرف. فالانحراف عن النطق المتعارف عليه عند أصحاب اللغة، يؤدي غالباً إلى اختلاف المعاني وتباين المقاصد. ناهيك عن عدم وضوح المعنى. فمعرفة طرق الأداء والنطق الصحيح، لا يقل في أهميته عن معرفة علم النحو. وللسانيات قدم راسخة في دراسة أساليب الأداء في اللغات، كان من ثمراتها استحداث واستنباط مصطلحات علمية في مجال دراسة الأصوات كالمماثلة والمخالفة، والنبر، والتنغيم إلى غير ذلك.

والأصل في اللغة أن تكون منطوقة صوتية يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم. والكتابة ما هي إلا تمثيل ومحاولة لنقل وتصوير المنطوق في شكل مرئي؛ لذا ابتكرت اللغات من الوسائل ما يجعل المكتوب مقارباً للمنطوق.

وقد أثبت كثير من المنصفين بما لا يدع مجالاً للشك بأصالة فهم اللغويين العرب لظواهر اللغة وسبقهم وحسن تعليلهم. وإنّ قراءة التراث الثري الذي خلفه علماؤنا بتمعن يبين لنا مدى توفيقهم ومالهم من وقفات تعكس براعتهم في التحليل والتفسير والاستنباط. ومع ذلك كله يجب على الباحثين العرب أن يستفيدوا من الأدوات الإجرائية التي جاءت بها اللسانيات وأن ينبذوا الحساسية التي ترى أنها علم بعيد عن تراثنا، وأنه تنفس في أجواء غريبة. فاللسانيات وإن كانت نتاجاً غير عربي، فإنه لا يستبعد أن تكون قد هبت عليها رياح من نتاج الأمم الأخرى فتأثرت به.

فقد كان لعلماء الساميات أثر في تقديم قواعد اللغة العربية لأممهم، كما أن لدارسي الإسلام والعربية من المستشرقين أياً كانت توجهاتهم نصيباً في إعطاء ملامح عن التفكير العربي في مختلف الميادين. فهذا حمزة بن قبلان المزيني يتلقى رسالة من نعوم تشومسكي رائد المدرسة اللغوية التحويلية رداً على استفسارات بعث له بها اعترف فيها أنه اطلع واستفاد من التراث اللغوي العربي. كما أن فيرث رائد المدرسة اللغوية الانجليزية استفاد أيضاً من اطلاعه على اللغات الشرقية حيث أن تحليله الذي اهتم فيه بالأصوات Prosodies أو ما يسمى بالتطريز الصوتي، استقاه من الهنود عندما كان أستاذاً في جامعة البنجاب. لذا يتحتم علينا أن نؤصل ما جاء في تراثنا ونقدمه بما يتوافق وحس العصر مع الاهتمام بما يفيد لغتنا في حاضرها ومستقبلها.

والتنغيم مصطلح لساني يقابل لفظ Intonation يقول روبنز معرفاً التنغيم: ((تتابعات مطردة من الدرجات الصوتية المختلفة)) . ويقول دانيال جونز: ((التنغيم ربما يُعَرّفُ بأنه التغيرات التي تحدث في درجة نغمة الصوت في الكلام والحديث المتواصل، هذا الاختلاف في النغمة يحدث نتيجة لتذبذب الأوتار الصوتية)) ، فالتنغيم مرتبط بالاهتزازات التي تحدثها الأوتار الصوتية، فكلما زادت عدد الاهتزازات وكانت ذات سرعة كان عدد التغيرات في التنغيمات أوضح. والملاحظ أن إبراهيم أنيس أخذ مصطلح التنغيم من اللسانيات التي ترى التنغيم هو أحد سمات الأداء الذي لابد من وجوده في أي لغة. فاختلاف نغمات الكلام شيء طبيعي في اللغة التي لابد أن تحتوي على موسيقى نغمات تتألف منها ألفاظها. يقول تمام حسان"التنغيم ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام".

ويقول "إن الكلام لا يجري على طبيعة صوتية واحدة بل يرتفع الصوت عند بعض مقاطع الكلام أكثر مما يرتفع عند غيره وذلك ما يعرف باسم التنغيم"

لذا فإن كل جملة أو كلمة ينطق بها لابد أن تشتمل على درجات مختلفة من درجة الصوت، ما بين عالية، ومنخفضة، ومستوية، ومنحدرة تتناسق وتتناغم لتُؤَدّي الكلمة والجملة. فاختلاف درجة الصوت في الكلمة وتباينها من مقطع إلى مقطع آخر قاعدة عامة تخضع لها جميع اللغات. إذ إنه من المستحيل أن نجد لغة تستعمل نغمة واحدة في الكلمة أو الجملة وتجعلها سائدة في كل

أجزاء الجملة، فلابد أن تكون هنالك عدة نغمات متآلفة متناسبة في الكلمة. وقد أشار العلماء إلى أنواع النغمات ما بين هابطة إلى أسفل وصاعدة إلى أعلى وثابتة مستوية، كما حددوا الوظيفة الأصواتية للتنغيم بأنها النسق الأصواتي الذي يستنبط التنغيم منه.

فاختلاف التنغيم وتغير النغمة في اللفظ أو الجملة المنطوقة شيء طبيعي ويمكن أن نطلق عليه "التنغيم الطبيعي" وهذا يوجد في كل اللغات إذ به ينسجم الأداء المطلوب، وليست له أي وظيفة دلالية. ولكن المتحدث باللغة، أي لغة كانت، لابد له من إتقان هذا النوع، لأنه إذا لم يستعمله أصبح نطقه متنافراً لا يتفق مع طبيعة اللغة وقياسيتها عند أهلها. فعدم إتقانه يجعل المتحدث يبدو غريباً عند أهل اللغة. وربما وقع في خطأ وبدا حديثه غير مفهوم، والسبب يرجع إلى عدم التزامه بمقياسية نغمات ألفاظ اللغة.

التنغيم واللغات:

قسم العلماء اللغات إلى نوعين:

1. لغات نغمية ((Tone languages)) وهي لغات يتحدد معنى الكلمة فيها عن طريق النغمة، حيث أن الاختلاف في درجة الصوت على الكلمة المنطوقة هو المسؤول عن تحديد معناها. ويظهر هذا في اللغة الصينية، فاللفظ ينطق بنغمات مختلفة وبها يتحدد المعنى. يقول أحمد مختار عمر "إن اختلاف درجة الصوت في هذه اللغات يساعد على تمييز كلمة من أخرى".
2. لغات تنغيمية ((Intonation languages)) وتمثلها اللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية إذ إن الجملة تتعدد دلالاتها باختلاف التنغيمات التي تنطق. فطرق الأداء التي بها يتم نطق الجملة له أثر كبير في المعاني المراد إبلاغها. يقول أحمد مختار عمر "ونوع يسمى بالتنغيم وهنا تقوم درجات الصوت المختلفة بدورها المميز على مستوى الجملة أو العبارة أو مجموعة الكلمات".

وهذا ما جعل اللغويين الإنجليز أتباع مدرسة فيرث يهتمون اهتماماً كبيراً بإرساء قواعد التنغيم. يقول روبنز: لا تجد لغة من اللغات إلا وتستخدم درجات مختلفة من الصوت ((Pitch)) إنها المسؤولة عن التنغيم.

واختلاف درجة الصوت موجود في جميع اللغات إلا أن الوظيفة التي تؤديها يختلف من لغة إلى أخرى كما أن الأشخاص يختلفون أيضاً فيها ولكن مع هذا يوجد نوع عام للتنغيم يميز نطق كل لغة. وهذا ما جعل أتباع المدرسة اللغوية الانجليزية يؤكدون على دراسة الأصوات وما يتعلق بها من نبر وتزمين. فبعض المقاطع تكون أكثر جهارة ووضوحاً؛ لأن المقطع المنبور يحمل نغمات أكثر من المقطع غير المنبور. يقول روبنز: "المقطع المنبور تكون نغمته أعلى من المقطع المتوسط أو غير المنبور".

فالدراسة الأصواتية وما اصطلحت عليه مدرسة فيرث بالتحليل البروسودي ما هو إلا وسيلة يتوصل به إلى معرفة المعنى. فالمعنى أهم ما تسعى إليه الدراسة اللغوية. يقول تمام حسان: "لأن كل دراسة لغوية – لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم – لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة".

وظيفة التنغيم:

للتنغيم وظائف يقوم بها، منها:

1. وظيفة أدائية بها يتم نطق الجملة في اللغة حسب نظم الأداء فيها وحسب ما يقتضيه العرف عند أهل اللغة.

2. وظيفة دلالية بها يتم معرفة المعاني المختلفة ورغم أن هاتين وظيفتان مختلفتان إلا أنه لا يمكن أن نفصل الوظيفة الأدائية عن الدلالية. فهما متلازمتان ومتكاملتان. لذا فإن إيجاد قواعد عامة توضح التنغيم، وأهمية ما يسمى بدرجة الصوت ((Pitch)) وتتابعها إنما هو على سبيل المقاربة. فالتنغيم – في رأينا – مجموعة معقدة من الأداء الصوتي بما يحمل من نبرات، وفواصل صوتية، وتتابع مطرد للسكنات والحركات، التي بها يحدث الكلام وتتميز دلالاته.

وهذا ما دعا ديفيد كريستال إلى القول "ليس التنغيم نظاماً متفرداً من المناسيب يأتي في نهاية الجملة ولكن خصائص معقدة من مختلف الأنظمة البروسودية" تشمل النغمة، درجة الصوت، المدى، علو الصوت، التزمين. هذه الأمور كلها مجتمعة تأتي متناغمة ذات إيقاع". ولقد ظل الدارسون مترددين في حصر التنغيم فقط في حركة درجة الصوت ((Pitch)) بيد أنه عندما يسأل ما أثر التنغيم في توجيه

المعنى حينئذ معايير أخرى غير درجة الصوت يشار إليها على أنها جزء مهم وأساس في التأثير على المعنى.

فالتنغيم أوسع من أن يحصر في ما يسمى بهبوط النغمة، أو صعودها، ولكن كل ما يحيط بالنطق من طرق الأداء. هذه الطرق تشمل الوقف، والسكت، علو الصوت، نبر المقاطع، وطول الصوت وغير ذلك، ثم أن التنغيم يقتصر على التراكيب المسموعة دون التراكيب المقروءة.

فالأداء وما يحمل من نبرات، وتنغيمات، وفواصل له أثر كبير في نفوس السامعين، ومتابعتهم، وحسن إصغائهم، وفهم المراد. ولقد تناول سليمان بن إبراهيم العايد ذلك في مقال ((القراءة الجهرية بين الواقع وما نتطلع إليه)) يقول: ((فأنت حين تقول ((أُخرج!)) وأنت تأمر أمراً عادياً لك أداء يختلف عنه حين تقولها وأنت تنهر شخصاً وتطرده. ومثلها ((قم!)) في الحالين، وكذلك حين تأتي باستفهام تريد به مجرد الاستفهام، أو تريد به الإنكار، أو التعجب، أو التقرير)).

والتركيز على حسن الأداء جزء من دراسة الأصوات وطرق أدائها فإبراهيم أنيس يرى لطول الصوت أهمية خاصة في النطق باللغة نطقاً صحيحاً، فالإسراع بنطق الصوت أو الإبطاء به يترك في لهجة المتكلم أثراً أجنبياً عن اللغة ينفر منه أبناؤها. ويقول: "فالصوت المنبور أطول منه حين يكون غير منبور وانسجام الكلام في نغماته يتطلب طول بعض الأصوات وقصر البعض الآخر".

إن وضوح المعاني يتطلب أموراً كثيرة: منها أحكام بناء الجملة، فالإعراب الذي يظهر على أواخر الكلم هو من صميم الأداء يقول محمد إبراهيم البنا: "الإعراب بيانات أدائية تحقق الوضوح لأبنية التركيب".

فالتنغيم عنصر مهم من عناصر الأداء، وعدم إتقانه يؤدي إلى عدم الوضوح كما أشرنا. وقد يحدث أن يتحدث إليك من لا يتقن اللغة ولا يجيد أداءها فلا تعرف ما يريد أن يقوله، والسبب في ذلك يعود إلى أنه لا ينطقها بما هو متعارف عليه من التنغيم. إن حسن الأداء لا يتأتى إلا باتّباع سنن أهل اللغة في النطق، والاهتمام بالجانب التطبيقي، والتعود على مجاراة الفصحاء، والسماع للقراء

المجودين. فالقراءات التي نسمعها من القراء من وقف، ومد، وسكت، ومدود مختلفة هي التنغيم. هذه الجوانب المشرقة في تراثنا، يجب أن نضع أيدينا عليها، لأن حسن الأداء ووضوح المعاني من أهم ما سعى إليه علماء العربية.

التنغيم ودلالاته:

للتنغيم وظيفة أصواتية وتتمثل في انسجام الأصوات، حيث تكتمل فيه النغمات وتتآزر مؤدية المعاني والمقاصد. وقد أشرنا إلى أن التنغيم أوسع من أن يحصر. "فالوظيفة الدلالية يمكن رؤيتها لا في اختلاف علو الصوت وانخفاضه فحسب ولكن في اختلاف الترتيب العام لنغمات المقاطع".

فإذا قلت جاءَ محمدٌ قد تكون إثباتاً وقد تكون تأكيداً لمن قام بالحدث. والمعول عليه هنا النطق واختلاف طرق الأداء. وقد أكد تمام حسان هذا بقوله عندما تحدث عن التنغيم ((وربما كان له وظيفة نحوية هي تحديد الإثبات والنفي في جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام فتقول لمن يكلمك ولا تراه: أنتَ محمدٌ، مقرراً ذلك ومستفهماً عنه وتختلف طريقة رفع الصوت وخفضه في الإثبات عنها في الاستفهام)).

فدلالة التنغيم تظهر في الجمل المنطوقة ((فكم)) تكون استفهامية، وتكون خبرية، والذي يحدد ذلك هو النغمات الصوتية التي يتم بها الأداء. وبيت الشاعر الفرزدق خير مثال على ذلك:

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

إن الفرق بين دلالة الاستفهام والخبر تتضح في النغمة المرتفعة في الاستفهام والمستوية في الخبرية.

كم عمةٍ كم عمةً

مستوية مرتفعة

خبرية استفهامية

يقول سلمان العاني "إن الفرق الرئيسي بين هاتين الأداتين يوجد في المعنى الذي هو الفرق بين الاستفهام للعلم بما يجهله المتكلم ويعلمه السامع المخاطب، والإخبار الذي يعلمه المتكلم علم اليقين ويجهله السامع أو المخاطب ويوجد كذلك في المبنى وهذا ماثل في الحركة الإعرابية ... وفي النغمة

الصوتية التي هي في الإخبار نغمة صوتية مستوية بينما هي ذات نغمة صوتية صاعدة في معنى الاستفهام".

فمن مظاهر التنغيم أنه يزيل اللبس عن معنى الجملة وبه يدرك الفرق بين المعاني. وهذا يتأتى بإتقان مجموعة طرق الأداء في النطق تتمثل في النبر، والوقف، والسكت والإيقاع، ووصل بعض الكلام، واختلاس بعض الأصوات والاستغناء عن بعضها ومد بعضها لتكون واضحة. هذه الأمور هي علامات بارزة وهي ما يكوّن التنغيم. فالمتكلم قد يهدف بحديثه وتتابع نغمات كلامه العتابَ، أو الاستحثاثَ، أو لفتَ النظرِ، أو الامتعاضَ إلى غير ذلك.

التنغيم عند علماء العربية:

إنّ مفهوم التنغيم لا يمكن حصره –كما رأينا سابقا– في درجة الصوت فقط "Pitch" ولكنه مجموعة من الاتحادات الصوتية بها يتم تحقيق الأداء الصحيح. كالنبر، والسكت، والوصل ومدّ بعض الأصوات، واختلاس بعضها التي بها يتم الانسجام ويتحقق التنغيم.

وقد أشار إبراهيم أنيس إلى الآثار التي يتركها طول الصوت وقصره وتحقيقه عندما قال "وانسجام الكلام في نغماته يتطلب طول بعض الأصوات وقصر البعض الآخر".

هذه الأمور مجتمعة هي التنغيم. وقد اهتم علماء العربية قديما بطرق الأداء. ولعلماء القراءات إسهامات متميزة في هذا المجال، فاللحون التي نسمعها من القراء المجودين لقراءات القرآن الكريم هي التنغيم. فالإشباع مثل إشباع الفتحة في آخر الآيات الكريمات الآتية:

﴿وتظنون بالله الظنونا﴾، ﴿يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا﴾، ﴿فأضلونا السبيلا﴾. نوع من التنغيم

يؤدي إلى البيان والوضوح والتأكيد على تأصل الكفر. بل إن هاء السكت التي تلحق الكلمات المنتهية بياء المتكلم كتابيه، حسابيه، سلطانيه هي نوع من التنغيم الذي يشير إلى استراحة النفس وذلك بالوقف على هاء السكت ومن ثم يعدل عن الإعراب وبيانه. كما أن القسم لاشك له دلالة التأثير لكن يصاحب القسم نغمة يؤدي بها هذه النغمة، وإن كانت أغفلت لوضوح أن القسم له

دلالته، فإن هذه النغمة تكون دائماً مصاحبة للقسم. فقوله تعالى: ﴿الر تلك آيات الكتاب والذي أنزل إليك من ربك الحق﴾ يدل على التأكيد، "وقد يساق الموصول مساق التعظيم بسبب ما يحتمله التعميم من التهويل والتضخيم والتكريم".

إن الجوانب المشرقة التي نراها في اهتمام علماء القراءات بطرق أداء القرآن الكريم وتجويده دفعنا على كمٍّ من المصطلحات التي تحمل في جنباتها آليات التنغيم ودرجاته. فقراءة التحقيق هو ((إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمز، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية الغنات، وتفكيك الحروف وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترسل واليسر والتؤدة)) .

والتجويد هو "الإتيان بالقراءة مجودة الألفاظ بريئة من الرداءة في النطق ومعناه انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ النهاية في التحسين". لذا اهتموا بالوقف، وبيان ما يحسن منه وما يقبح؛ لأن الوقف استراحة يقوم بها القارئ، فقد يضطر أن يقف لئلا ينقطع نفسه، لذا فقد أشاروا وبينوا أنواع الوقف وصنفوا المطولات والمختصرات التي توضح مواطنه حتى لا يوقف على ما يخل بالمعنى.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن النطق والأداء يعتمدان على النفس، والوقف استراحة يلجأ إليها المتكلم ليعاود استئناف كلامه فيما بعد. وما بين استمرار الكلام والوقف والاستئناف نغمات وتسلسل صوتي يدركها السامع وتعيها الأذن المدربة؛ لذا فرّق العلماء بين الوقف والسكت، "فالوقف قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه"، وهو ما ينشأ عنه النغمة المنحدرة في أغلب الأحيان. بينما السكت "قطع الصوت زمناً وهو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس" وهذا ما ينشأ عنه النغمة المستوية كما في قوله تعالى: ﴿الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا * قيما لينذر بأسا شديدا من لدنه﴾، فالسكت الذي على "قيّماً" نغمة مستوية ترتفع بعد معاودة القراءة.

إن أنواع الوقف تحتاج إلى دراسة يعتمد فيها على قراءة القراء المجودين لأن النغمات التي تنشأ عنها متباينة وتؤدي معاني مختلفة لاحظها علماء القراءات. يقول محمد الصادق قمحاوي "به يعرف

الفرق بين المعنيين المختلفين والنقيضين المتنافيين والحكمين المتغايرين". وكذلك السكت له أنواع حيث ذكر العلماء السكتة اليسيرة، والقصيرة والمختلسة من غير إشباع، والسكتة اللطيفة من غير قطع.

كل هذه الظواهر الأدائية ينتجعنها نغمات أقل ما يقال عنها إنها مختلفة في درجاتها. وقد أبان ابن الجزري المعاني التي تنشأ عن السكت عندما قال:

وجه السكت في ((عِوَجا)) قصد به بيان أن قيماً بعده ليس متصلاً بما قبله في الإعراب. وفي ((مَرْقَدِنا)) بيان أن كلام الكفار قد انقضى وأن قوله ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرحمن﴾ ليس من كلامهم.

والحقيقة أن في كلتا السكتتين السابقتين نغمات مختلفة الأمر الذي لم يغفل عنه المحققون من علمائنا فوضحوه لئلا تلتبس المعاني ومن طريف ما ذكره محمود الطناحي عن أهمية الأداء وحسنه ما كان يفعله الشيخ عامر بن السيد عثمان بترويص المتعلمين لقراءة القرآن من إعطاء كل مقطع حقه من التنغيم وذلك بأن يقسم ((أضللن)) في قوله تعالى: ﴿رب إنهن أضللن﴾ (إلى مقطعين يقول "فكان شيخنا يقرأ أمامه ((أضللن)) على مقطعين هكذا ((أض)) ((للن)) ويكرر المقطعين منفردين ثم يقرأهما معاً حتى يخلص له الترقيق المراد".

أما النبر فقد ذكر الطناحي أنه سأل الشيخ عامر عنه فأجابه بقوله: ((إن القراء لم يذكروا هذا المصطلح ولكنه بهذه الصفة يمكن أن يسمى ((التخليص)) أي تخليص مقطع من مقطع)) وذكر أمثلة سمعها من شيخه منها قوله تعالى: ﴿فسقى لهما ثمّ تولّى إلى الظلّ﴾ (وقوله تعالى: ﴿فقست قلوبهم﴾ ، وقوله عز وجل: ﴿وساء لهم يوم القيامة حملاً﴾ ، يقول: "فأنت لو ضغطت على الفاء في الآية الأولى صارت من الفسق لا من السقي، وإن لم تضغط على الفاء في الثانية صارت من الفقس لا من القسوة أما في الآية الثالثة فلابد من أن تخلص ((ساء)) من ((لهم)) حتى يكون من السوء لا

من المساءلة لو خطفها خطفة واحدة".

التنغيم عند علماء النحو:

إنّ لعلماء النحو إشارات وملاحظات دقيقة تدل على إدراكهم لما يحدثه التنغيم من توضيح وبيان للإعراب. كما ورد عن ابن جني أنّه استعان بالتنغيم والحال في تفسير بعض قضايا الحذف في العربية، فقد تعرض لقضية حذف الصفة في قولهم "سير عليه ليل" يقول: "وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل وهم يريدون ليل طويل وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها. وذلك إنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل ونحو ذلك".
كما أنك عندما تمدح إنساناً وتثني عليه وتقول: "كان والله رجلاً فتزيد في قوة اللفظ ب ((الله)) هذه الكلمة وتتمكن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك".

إن قول ابن جني "فتزيد في قوة اللفظ ب ((الله)) وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها" هو نطق الكلمة منغمة. كما أن النحاة قد استخدموا مصطلح الترنم للدلالة على التنغيم، فالترنم إنما هو مد الصوت وإطالته وهو ظاهرة تنغيمية يقول ابن يعيش: "اعلم أن المندوب مدعو ..." ويقول: ولما كان مدعواً بحيث لا يسمع أتوا في أوله بياء أو واو لمد الصوت ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخراً للترنم.

وهذه إشارة صريحة على إدراك النحاة أهمية التنغيم، فالواو خصصت للندبة لما فيها من التفجع والحزن إذ "المراد رفع الصوت ومده لإسماع جميع الحاضرين". إن هذه العبارات التي فسر بها علماء العربية بعض الظواهر اللغوية تدل بوضوح على معرفتهم لما للتنغيم من أهمية في إيضاح المعاني.

فالفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية، إنما تأتي أنّ كل واحدة منهما تحتوي على أداء معين بها تتميز. والنحاة عند استنباطهم واستخراجهم قواعد اللغة اعتمدوا على سماع كلام العرب، ففرقوا بينهما على أساس ما تشتمل عليه من نغمات. ومثل هذا نجده في صيغ التعجب وأساليبه القياسية

والسماعية. فالنغمة التي في التعجب توحي بأن هنالك شيئاً خفياً حمل المتكلم على التعجب، وهو ضرب من الإيهام. وقد قال الزركشي نقلاً عن الرماني "وأصل التعجب إنما هو للمعنى الخفي" فصيغتا التعجب "ما أَفْعَلَهُ" و "أَفعلْ بِهِ"، تشتمل الأولى على نغمة صاعدة ثم مستوية ثم منحدرة. أما أفعل به فمستوية ثم منحدرة.

إن التنغيم هو الذي يفرق بين الإغراء والتحذير في قولك "الرجلَ الرجلَ" فإذا كانت النغمة مرتفعة فإنها تحذرك من الرجل وأما إذا نطقت بنغمة مستوية فإنها تدل على الإغراء. من هنا كانت إشارات ابن جني الذكية تدل على أهمية التنغيم فقد بين أن ".. لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً. وذلك قولك: مررت برجل أي رجل. فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً" والذي يدل على ذلك إنما هو التنغيم الذي يجعل المتحدث يمد صوته عندما يقول أي رجل مستخدماً النغمة العالية المنتهية بالمنحدرة. ويذكر السيوطي ما حدث بين الكسائي واليزيدي حين سأل اليزيدي الكسائي بحضرة الخليفة هارون الرشيد عن بيت من الشعر أنشده وقال له هل ترى فيه من عيب:

لا يكونُ العيرُ مهراً لا يكون. المهرُ مهرٌ

فقال الكسائي قد أقوى الشاعر، لابد أن ينصب المهر الثانية على أنه خبر كان، فقال اليزيدي الشعر صحيح إنما ابتدأ فقال المهر مهر.

هذه الحادثة تدل على أن المنشد قد سكت سكتة عند ((لا يكون)) الثانية ونطقها بنغمة عالية ومنتهياً بنغمة منحدرة ثم ابتدأ بقوله المهر مهر. ويظهر هذا جلياً عند التحدث والنطق عند إنشاد الشعر خصوصا. فالأصل في اللغة أن تكون متحدثة ومنطوقة؛ لأن النطق يأتي أولاً والكتابة تمثل المرحلة الثانية؛ لأنها ما هي إلا تمثيلٌ مرئي ومحاولة لرسم ما نطق. والكتابة غالباً ما تخفي بعض طرق النطق كالنبر والتنغيم لذا لجأ العلماء إلى وضع علامات ورموز عند الكتابة يسترشدون بها إلى النطق الصحيح.

ويتضح مما سبق أن العربية تهمل علامات الوقف أو الترقيم اعتمادا على التنغيم، وربما أهملت الأدوات اعتمادا على التعليق بالنغمة، كقولهم: "لا وشفاك الله" دون استعمال أداة الوصل اعتمادا على ما في تنغيم الجملة من وقفة واستئناف بعد الأداة "لا"، ومع ذلك لم يجيزوا أن تسقط الواو من الجملة لعدم وجود ذلك الترقيم أو التنغيم في الكتابة، فكان ذكر الأدوات ضروريا لأمن اللبس.

ومن الشواهد التي تتعلق بهذا السياق قول جميل بن معمر:

لا. لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي مواثقا وعهودا

فالشاعر أجاب عن سؤال بـ "لا"، ثم استأنف الكلام بعد وقفة، ولو استعل النحاة نقطة للوقف بعد "لا" الأولى، لأدرك القارئ أنّها جملة يوقف عليها لتمام المعنى، ولما اعتبرها أداة نفي مؤكد توكيدا لفظيا بأداة في مثل صورتها.

وفي أسلوب النفي نذكر قول عمر بن أبي ربيعة:

ثم قالوا: تحبها.؟ قلت: بهرا !؟ عدد النجم والحصى والتراب.

فقد أغنى التنغيم الاستفهامي في قوله: تحبها؟ عن أداة الاستفهام الهمزة، وبقي النفي مفهوما من السياق العام للخطاب. فالثابت أنّ هناك جملا تخلو من أداة الاستفهام ولكنها يجب أن تنطق بنغمة صوتية صاعدة تنوب عن الأداة المحذوفة وظيفة ومعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يا أيها النبيّ لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك﴾، والمراد: أتبتغي مرضاة أزواجك، ولو قرئت بنغمة مستوية لخرجت عن المعنى المراد.

وقد لجأ أهل الفن عند طباعة المصاحف الكريمة إلى وضع علامات ورموز اصطلاحية تعين القارئ على القراءة الصحيحة المجودة. لأن تلك الرموز والعلامات لها دور كبير في إبراز وبيان مظاهر التنغيم من سكت، ومد، ووقف، ووصل. كما أن علامات الترقيم في الكتابة العربية تقوم مقام التنغيم والأداء حيث إنها تيسر عملية الإفهام وتحدد "مواضع الوقف، حيث ينتهي المعنى أو جزء منه،

والفصل بين أجزاء الكلام، والإشارة إلى انفعال الكاتب في سياق الاستفهام، أو التعجب". فالفاصلة تدل على أن يقف القارئ وقفة خفيفة. ووضع هذه الفاصلة يدفع اللبس المحتمل. أما الفاصلة المنقوطة فإنها تتطلب أن يكون الوقف أطول. أما علامة الاستفهام فإنها توضح ما إذا كانت الجملة استفهامية أو تعجبية مثل قولنا "تعرف هذا وتسكت". وعلامة التأثر "!" تعبر عن الانفعالات النفسية، كالتعجب، والفرح، والحزن، والدعاء، والدهشة، والاستغاثة، ونحو ذلك.

خاتمة: نختم هذه المحاضرة بأهم النتائج التي توصل إليها بعض الباحثين[1] حول التنغيم فيما ما يلي:

1. التنغيم ركن أساسي في الأداء لا تخلو منه أي لغة من لغات البشر.
2. إتقان التنغيم ومعرفته أمر بالغ الأهمية لما له من صلة بالمعنى فهناك وظيفتان للتنغيم وظيفة أدائية ووظيفة دلالية.
3. لعلماء العربية إشارات ذكية تدل على تنبههم لما للتنغيم من أهمية في تفسير وتوضيح المعاني والإعراب.
4. التنغيم ليس محصوراً فقط في درجة الصوت وإنما هو مجموعة معقدة من الأداء الصوتي بما يحمل من نبرات، وفواصل، وتتابع مطرد للسكنات والحركات التي يتم بها الكلام.
5. التنغيم يقتصر على التراكيب المسموعة أما التراكيب المقروءة فقد استعاضت عنه ببعض رموز وعلامات الترقيم لتدل بها على الاستفهام والتعجب والاستغاثة والدهشة وغير ذلك.
6. أنواع الوقف في القراءات تحتاج إلى دراسة لأن النغمات التي تنشأ عنها متباينة وتؤدي معاني مختلفة.
7. إن أساليب الاستفهام والنداء والإغراء والتحذير التي تناولها النحاه بالدرس والتقعيد تحمل في طياتها عند النطق بها تنغيمات مختلفة.
8. النحاة عند استنباطهم قواعد اللغة العربية اعتمدوا على السماع ومشافهة الفصحاء، وعلى ضوء

[1] د عليان بن محمد الحازمي، التنغيم في التراث العربي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.

سماعهم وضعوا القواعد، والعربي عند تحدثه كان يستعمل طرقاً معينة في أدائه ((تنغيمات)) . فالنطق بالإغراء له نمط معين وللتحذير أداء محدد وكذلك التعجب.

المحاضرة العاشرة

التغيرات الصوتية التركيبية (1)

المماثلة الصوتية:

إنّ الأصوات اللغوية في تتابعها في السّلسلة الكلامية لا تبقى محافظة على كل مكوناتها الإفرادية؛ وذلك للتّضارب القائم بين بعضها في السّلسلة الكلامية [1]، كتوالي المِثلين والمتقاربين والمتعارضين[2]، حيث تتسبّب في إثقال العملية النطقية، فيتدخل جهاز النطق على مستوى المخارج والصفات لبعث التوافق والانسجام عن طريق إجراء بعض التّعديلات التي تختلف باختلاف الإشكال الصّوتي الذي ألمّ بالصّيغة، فيُقَرَّب صوتٌ ويُبعد صوت ويُحذَف آخر، وتُلبس صفة وتُخلع أخرى، حتّى تزولَ التّصدّعات الصّوتية ويبعثَ التوافق بين الأصوات في مجاميعها تخفيفاً للنّطق واقتصاداً في الجهد المبذول[3]. وتسمى هذه الظواهر التي تستعين بها اللغة في معالجة أنواع التّصدّعات التي تحلّ بأصوات التّركيب بالظّواهر التّوازنية [4]، والتي تعرف في درسنا العربي بالإدغام والإبدال والإعلال والقلب والحذف والزيادة ...، ويندرج جل هذه الظواهر في الدرس اللساني الحديث في قانوني المماثلة والمخالفة اللذين يعملان على إعادة التّوافق والانسجام لعناصر النّظام الصّوتي المستثقلة والمتنافرة.

أ/ المماثلة الصّوتية:

نقصد بالمماثلة الصّوتية ما استقرّ في الدّراسات اللسانية الحديثة أو ما يكاد يجمع عليه الدّارسون المحدثون على أنّها شاملة "لكلّ تأثير يحدث بين صوتين متجاورين فيقارب بينهما مهما كان

---

[1] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 46-47.

[2] ينظر: البيان في روائع القرآن، ص: 77/2.

[3] ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، مخطوط رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في اللغة، الطالب مهدي بوروبة، السنة الجامعية 2002/2001م، ص: 161.

[4] ينظر: نفسه، ص: 164.

مبلغه"[1]، فعرّفها دانيال جونز بأنّها: " عملية إحلال صوت محلّ صوت آخر تحت تأثير صوت ثالث قريب منه في الكلمة أو الجملة، ويمكنها أن تتّسع لتشمل تفاعل صوتين متواليين ينتج عنهما صوت واحد مختلف عنهما" [2]، وهي في نظر بعضهم تلك " التّعديلات التّكييفيّة للصّوت حين مجاورته لأصوات أخرى"[3]، ويرى آخرون أنّها " تحوّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة، إما تماثلاً جزئياً أو كلياً"[4]. فالمماثلة بهذا المفهوم "تستغرق كلّ التّقلّبات الصّوتية التي تتّجه في معرض استقرارها صوب التّقارب والتّماثل"[5]. وهي تستوعب بهذا المفهوم ظواهر الإبدال والإعلال والإدغام لأنها تعمل على التقريب بين الأصوات صوامت وصوائت كما تصوّره القدماء أمثال سيبويه وابن جني، فقد أطلق الأول مصطلح الإدغام والتقريب على إشمام الصّاد صوت الزّاي في (صدر) وعلى إمالة صوت الفتحة نحو الكسرة كما في قولك: (عابِد وعالِم، ومساجِد ومفاتيح) والإعلال في نحو: (ميزان وميعاد)[6].

وللمماثلة اصطلاحات تختلف باختلاف اتجاه التأثير ودرجته واتصال المؤثر والمتأثر أو انفصالهما، فإن تأثر الثاني بالأول فهي مماثلة مقبلة أو تقدمية، وإن تأثّر الأوّل بالثّاني فهي مماثلة مدبرة أو رجعية عكس ما حدث في النّوع الأوّل. أمّا درجة التأثّر فإن كانت المماثلة تامّة بين الصّوتين فالتأثّر(كلّي)، وإن كانت المماثلة في بعض خصائص الصّوت فقط فالتّأثّر (جزئي). وكذلك تنقسم المماثلة إلى قسمين بحسب اتّصال الصّوتين المتماثلين أو انفصالهما[7].

---

[1] أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي- أبو عمرو بن العلاء- د عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط1، 1987م، ص: 235.

[2] مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه، جيلالي بن يشو، مقال بمجلة التراث العربي- اتحاد الكتاب العرب-(دمشق)، سوريا، العددان 99 و 100 – 2005م وينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 30.

[3] دراسة الصوت اللغوي، ص: 378.

[4] نفسه، ص: 378 وينظر: مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه(مقال) و ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 185 .

[5] ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 185.

[6] ينظر: الكتاب، ص: 335/4..

[7] ينظر: الأصوات اللغوية، ص: 146- 147 و التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 31

المماثلة المقبلة(التقدمية):

من نماذج المماثلة المقبلة التي لجأت لها العربية لدرء التنافر والثقل الواقع بسبب الصفات الضدّية، وبعث التوافق والانسجام والتقليل من الجهد:

تتأثر تاء الافتعال بالصاد أو بالضاد أو بالزاي قبلها فتقلب طاءً في الحالتين الأوليين، ودالاً في الحالة الأخرى، مثل: اصطبغ، اصطبر، اضطجع، اضطرب، ازدجر، اظطلم الأصل فيها على التوالي: اصتبغ، اصتبر، اضتجع، اضترب، ازتجر، اظتلم [1]، وبتتبّع هذا التطور سواء كان مفترضاً أو حقيقياً، وُجد أنّ تاء الافتعال تأثرت بفائه فاكتسبت صفة الفاء في الأبنية المستعملة، وهي مبينة في الجدول التالي [2]:

الأصل الثلاثي	الميزان	الصيغة الأصلية المطابقة للميزان	المركب الصوتي المشكل أوالمتصدع	الصوت البديل	الصيغة المتحول إليها
صبغ	افتعل	اصتبغ	ص/ت	ط	اصطبغ
صبر	=	اصتبر	ص/ت	ط	اصطبر
ضجع	=	اضتجع	ض/ت	ط	اضطجع
ضرب	=	اضترب	ض/ت	ط	اضطرب
زجر	=	ازتجر	ز/ت	د	ازدجر
ظلم	=	اظتلم	ظ/ت	ط	اظطلم

[1] ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 35.

[2] ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 197.

وهذا العمل السابق يدخل ضمن التأثّر المقبل الجزئي في حالة الاتصال، وقد يكون التأثر كلياً، ومن أمثلته[1]: قلب تاء الافتعال دالاً أو طاءً تأثراً بالدال أو الطاء قبلها مثل: ادّرك، ادّهن، اطّلب، اطّرد، إذ الأصل فيها على التوالي: ادترك، ادتهن، اطتلب، اطتلع، اطترد.

قلب تاء الافتعال ذالاً أو ضاداً تأثراً بالذال أو بالصاد أو بالضاد قبلها، مثل: اذّكر، اضّجع، اصّبر، فالأصل فيها: اذتكر، اضتجع، اصتبر. وفي هذه الأمثلة غيّر الصوتُ المتأثر مخرجه إضافة إلى صفته ليتناسب مع الصوت المؤثّر، وفي هذا العمل مبالغة في تيسير النطق والعمل من جهة واحدة، وهذا تماشياً مع مبدأ إيثار الأخفّ الذي يعمل على ترك الأقل خفّة إلى الأكثر خفّة ما لم يؤدي إلى عيب في الكلام[2]. ويسمي بعض الباحثين هذا التقريب بـ (المماثلة التامة)[3].

ومن نماذج الأبنية التي تتجسّد بها المماثلة المقبلة: سيّد، وصيّت، وميّت، وأيّام، وديّار، وقيّام، والبناء التقديري لهذه الألفاظ –كما يمليه نظام الصياغة العربية– كما يلي: سيْوِد، صيْوِت، ميْوِت، أيْوام، وديْوار، وقيْوام[4].

المماثلة المدبرة (الرجعية):

من صور التماثل الرّجعي أو المدبر في حالة الاتصال، ما أورده سيبويه من أنّ بعض العرب يضارعون الصاد بالزاي عند مجاورتها للدال مجاورةً مباشرة في نحو مصدر، وأصدر، والتصدير [5]. إذ يشربونها قليلا من جهر الزاي الذي يشاركها في المخرج والرّخاوة والصفير، ليصير المنطوق زاياً مفخّمة.

---

[1] ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 33.

[2] ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 206.

[3] ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص: 231.

[4] الكتاب، ص: 365/4.

[5] ينظر: الكتاب، ص: 608/4.

ومن صور المماثلة المدبرة الجزئية ما يحدث للنون الساكنة إذا تلتها الباء، حيث تقلب إلى صوت من مخرج الباء وهو الميم، في نحو: شنباء وعنبر ومنبر [1]. ويَعدّ بعض المحدثين هذا النوع من التقريب بالمماثلة المخرجية؛ لأنّ النون تدع مخرجها في اللثة وتنتقل إلى مخرج الباء لتصبح ميماً في مثل انبعث وانبرى اللتين تنطقان امبعث وامبرى[2].

ومن أمثلة التماثل المدبر التام، ما يصيب الواو والياء، إذ يتمّ قلبهما تاء عند وقوعهما فاء في (افتعل). وذلك نحو قولهم: **متّقد، ومتّعد، واتّعد، واتّقد، واتّزن، يتّزن** ، وأصول هذه الألفاظ كما يقرّرها نظام الصياغة في العربية هي: **موتقد، وموتعد، واوتعد، واوتقد، واوتزن، يوتزن** [3]. وكذلك مع الياء في قولهم: **اتّبس، يتّبس** فهو **متّبس، واتّسر يتّسر** ، فهو **متّسر**، والبناء التقديري لهذه الكلمات هو: **ايتبس،يبتبس**، فهو **ميتبس**، و**ايتسر يبتسر**، فهو **ميتسر**[4]. ويردّ النحاة هذا التحوّل الذي يصيب الصوتين لاستثقالهما في ذينك الموضعين لكثرة ما يعتريهما من تقلبات نتيجة تغير ما قبلهما، لهذا أبدلهما بعض العرب صوتاً أجلد منهما لا يزول بتأثير ما سبقه، وكان ذلك أخفّ عليهم[5].

ومن أمثلته أيضا ما يحدث لتاء (تفعّل وتفاعل) عند إسنادها إلى المضارع، تتأثر بالفاء بعدها إذا كانت صوتاً صفيرياً أو أسنانياً، ثم يلحق الماضي بالمضارع قياسا عليه، نحو قولهم[6]:

يتطهّر > يتْطهّر > يطّهّر. اطّهّر

يتسمّع > يتْسمّع > يسّمّع . اسّمّع

---

[1] ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 46 وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 217. .

[2] دراسة الصوت اللغوي، ص: 326 و وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 217. .

[3] ينظر: الكتاب، ص: 478/4.

[4] ينظر: نفسه، ص: 482/4 و وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 221.

[5] ينظر: نفسه،ص: 478/4.

[6] التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 39 وينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 224.

يتدارأ > يتْدارأ > يدّ ارأ. ادّ ارأ

يتثاقل > يتْثاقل > يثّاقل. اثّاقل

يتذكّر > يتْذكّر > يذّ كّر. اذّ كّر

يتدارك > يتْدارك > يدّ ارك. ادّ ارك

ويلاحظ أنّهم ألحقوا صيغة الماضي ليشملها الإدغام قياساً على ما وقع في المضارع، مع إضافة همزة الوصل للتخلّص من البدء بالسّاكن.

ومن أشكال التماثل المدبر التام أيضاً ما يحدث للام التعريف، إذ تتأثر بما يليها، "من أصوات الصفير والأسنان والأصوات المائعة(الراء واللام والنون)، وهي ما تسمى عند اللغويين العرب بالحروف الشمسية، فتدغم فيها"[1]، وهي مجموعة في أوائل كلمات هذا البيت:

طب ثمّ صل رحما تفز ضف ذا نعم دع سوء ظن زر شريفا للكرم[2]

وهناك نوع آخر من المماثلة الصوتية، يتمّ على مراحل، ويتبادل فيه الصوتان المتماسان التأثير في الاتجاهين إقبالاً وإدباراً، ومن أمثلته ما يحدث لتاء الافتعال من ا **ذتكر** إذ تؤثر فيها الذال فتقلبها دالاً، فتصير: **اذدكر**، "وهذا من نوع التأثير المقبل الجزئي في حال اتصال. ثم تؤثر الدال في الذال، فتقلبها دالاً: **ادّكر**، وهذا من نوع التأثير المدبر الكلي في حال الاتصال"[3].

وهذه أمثلة تجسد التأثير المتبادل على شاكلة المثال السابق، مجموعة على وزن (افتعل) وما اشتق منه، وموضحة في الجدول التالي[4]:

---

[1] نفسه، ص: 40.

[2] نفسه، ص: 41.

[3] نفسه، ص: 49.

[4] ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 226- 227.

الفعل	البناء التقديري	التماثل المقبل التام	التماثل المدبر التام
ثرد	اثترد	اثّرد	اتّرد
ثغر	اثتغر	اثّغر	اتّغر
ذخر	اذتخر	اذّ خر	ادّخر
ظلم	اظتلم/ اظطلم	اظّلم	اطّلم
ظعن	اظتعن/ اظطعن	اظّعن	اطّعن
ظنّ	اظتنّ/ اظطنّ	اظّنّ	اطّنّ
ضجر	اضتجر	اضّجر	اطّجر

أ/ المماثلة بين الصّوائت:

من المستثقلات التي عملت اللغة على تماثلها تتابع صائتي الضمّ والكسر، فقد ورد في تعليق سيبويه على قولهم: (لم يُحرم من فُصْدَ له)، وقول أبي النجم: (لو عُصْرَ منه البانُ والمسكُ انعصر)، أنّهم: «كرهوا في (عُصِر) الكسرة بعد الضمّة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع. ومع هذا أنّه بناء ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل، فكرهوا أن يحوّلوا ألسنتهم إلى الاستثقال»[1].

ولم تقتصر المماثلة على تقريب الضم من الكسر أو العكس، بل توسّعت لتشمل التّقريب بين الفتح والضمّ أو الفتح والكسر، على الرّغم من خفّة الأول وسهولة الجمع بينه وبين مجاورَيْه، وذلك أمرٌ شائع في العربية ولهجاتها [2]. وكما رأينا سابقاً استثقال العرب الجمع بين الضمّ والكسر، فأهملوا لسببه البنائين (فُعِل و فِعُل) في صياغة الأسماء، كما لم يرضوا بـ (فُعِل) في الأفعال إلا في الثلاثي الذي لم يسمَّ فاعله[3].

[1] الكتاب، ص: 231/4.

[2] ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 231.

[3] ينظر الكتاب، ص: 231/4 و الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 116.

وفيما يلي بعض التتابعات التي ظهرت فيها تلك المستثقلات وما يحدث بينها من تقريب يدرج ضمن مبحث المماثلة:

من أمثلة المماثلة المقبلة أو التقدّمية بين الصّوائت ما يحدث لصائت الضمّ في ضمير النّصب والجرّ الغائب الذي يتأثر في كلّ مواقعه الإسنادية بصائت الكسر القصير و الطّويل قبله أو الياء، فيتحول إلى صائت الكسر استجابة لقانون المماثلة، نحو: ضَرَبْتِهُ، بِرِجْلِهُ، فيهُ، عَلَيْهُ، بِهُنَّ، بِهُما، فتصبح على التّوالي: ضَرَبْتِهِ، بِرِجلِهِ، فيهِ، عليْهِ، بِهِنَّ، بِهِما [1]. وقد حافظت القبائل الحجازية على الأصل في نطقها، الذي قرأ به حفص عن عاصم في موضعين هما : ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾ [2]، و﴿ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ ﴾[3]. وقد تطرّق سيبويه إلى هذا النّوع من التّأثير على أنّه كان للاستخفاف من ثقل الضمّة بعد الكسرة، لأنّهما لا يلزمان حرفاً أبداً، و أنَّ "الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة"[4]

ومن صور التّماثل المقبل أيضاً إبدال صائت الكسر القصير ضمّة استجابةً لتأثير صائت الضمّ قبله وذلك في نحو قول بعض العرب: **مُنْتُن في مُنْتِن**[5]، حيث لا يفصل بين الضم والكسر إلا ساكن، فكرهوا الجمع بينهما في بناء واحد غير الفعل.

ومن الصّور التي فيها فصل بين المتماثلين بأكثر من صامت قولهم: **مُنْحَدُر في مُنْحَدِر** [6] حيث أبدلت كسرة الدّال ضمّة تماثلاً مع ضمّة الميم لكراهة الخروج من ضمّ إلى كسر كما قالوا، وقد بلغ

---

[1] ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 34.

[2] الآية 63 من الكهف.

[3] الآية 10 من الفتح.

[4] الكتاب، ص: 310/4.

[5] الكتاب، ص: 226/4 وينظر: الخصائص، ص: 143/2.

[6] الكتاب، ص: 259/4.

هذا التّماثل حتى وصل عند بعضهم إلى تتابع ضمّتين بعد النون فصارت **مُنْحُدُر**[1]. وكلّ ذلك التّقريب طلباً للتّماثل، وإيثاراً للعمل من وجه واحد، وتخفيفاً للنّطق واقتصاداً في الجهد.

ومن التماثل المقبل الذي يحدث بين كلمتين والذي يسمى عند القدماء بالإتباع قلبُ كسرة اللام من لفظ الجلالة ضمّة تأثراً بضمّة الدّال التي قبلها من كلمة **الحمدُ** في قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[2]. وقد عدَّ ابن جني هذا الإجراء من ضروب الإدغام أو التقريب بين الصّائتين المتخالفين، مُرجعاً هذا التّغير لكثرة الاستعمال فقال: "فلمّا اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصّوتين الآخر وشبّهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدإ وخبر، فصارت **"الحمدُ لُله"** كعُنُق وطُنُب، و**"الحمدِ لِله"** كإبِل وإطِل"[3].

وقد يعدل عن الصّائت الخفيف إلى ما هو أثقل منه طلباً للمماثلة ورفع اللسان من موضع واحد كما جاء في إبدال بعض العرب الفتحة ضمّة لوجود ضمّة قبلها في نحو قولهم: **السُّؤدُد** والتي كان أصلها **السُّؤدَد**[4].

ومن صور التّماثل السّابقة ما حدث في جمع المؤنث السالم للاسم الذي على وزن **فعْلة** مثلث الفاء، ساكن العين، فحين يجمع تحرّك عينه بما يناسب حركة الفاء قبله كما يلي:

مماثلة الضمة للضمة وذلك نحو: خُطْوة، غُرْفة، ظُلْمة لتصبح بعد الجمع على التّوالي: خُطُوات، غُرُفات، ظُلُمات، يقول سيبويه في ذلك: «وأمّا ما كان (**فُعْلة**) فإنّك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد

---

[1] ينظر: الخصائص، ص: 143/2.

[2] الآية 02 من الفاتحة.

[3] المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف- عبد الحليم النجار- عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مطابع الأهرام، (القاهرة)، مصر،1994م، ص: 37/1.

[4] ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي ، ص: 237.

ألحقت التّاء وحرّكت العين بضمّة، وذلك قولك: رُكْبة ورُكُبات، وغُرْفة وغُرُفات، وجُفْرة وجُفُرات....»[1]

مماثلة الكسرة للكسرة نحو: سِدْرة سِدِرات، وكِسْرة كِسِرات، يقول سيبويه: « وما كان(**فِعْلة**) فإنّك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد أدخلت التّاء وحرّكت العين بكسرة، وذلك قولك: قِرِبات وسِدِرات وكِسِرات»[2].

مماثلة الفتحة للفتحة نحو: جَفْنة وجَفَنات وسَلْوة وسَلَوات، يقول سيبويه: «وأمّا ما كان على (**فَعْلة**) فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء، وفتحت العين، وذلك قولك: قَصْعة وقَصَعات وصَحْفة وصَحَفات وجَفْنة وجَفَنات وشَفْرة وشَفَرات، وجَمْرة وجَمَرات»[3].

إنّ غرض هذا التّماثل هو تخفيف النّطق، بتقريب الصّوائت والعمل من وجه واحد، وفي تحريك العين أيضاً وظيفة دلالية تتمثل في الفرق بين الاسم والصّفة وهو ما ذهب إليه سيبويه[4].

وقد تحدث مثل هذه المماثلة ولكن بدون أي مسوغ دلالي كالذي رأيناه في المثال السّابق، وتجمع بين ضمّتين في بناء واحد على الرّغم من استثقال العرب لهما، لما يكلفانه من جهد في إحداثهما، غير أنّ الذي جعلهم يرتضون هذه المماثلة هو التخلّص من وقيفة السّكون، لما ينجم عنها من إطالة في عملية التحقيق الإنتاجي للأصوات، وكذا العمل من وجه واحد، ومن ذلك قولهم: السُلُطان في السُلْطان، والقُرُفصاء في القُرْفصاء[5]

أمّا النّوع الثّاني من التّقريب والذي يسمّى بالمماثلة المدبرة أو الرّجعية فمن صوره ما يحدث مع حركة همزة الوصل، إذ المعروف أنّها مكسورة في الأصل، ولكنّها تتحوّل إلى الضمّ في أمر الثلاثي

[1] الكتاب، ص: 58/4.
[2] نفسه، ص: 59/4.
[3] نفسه، ص: 57/4.
[4] ينظر: الكتاب، ص: 104/4.
[5] ينظر: الخصائص، ص: 143/2.

مضموم العين في المضارع، نحو: **أُقتُلْ– أُخرُجْ**، حيث تماثل كسرة همزة الوصل ضمّةَ العين بعدها فتتحول إلى ضمّة، وهذا التّماثل من النّوع المنفصل، ويقول في هذه الظّاهرة سيبويه: « وذلك أنّك قرّبت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن، فكرهوا كسرة بعدها ضمّة، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما فعلوا ذلك في: **مُذُ اليوم يا فتى** وهو في هذا أجدر، لأنّه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثّاني مضموم...»[1]

ومن صور النّوع الثّاني ما حدث في لهجة تميم الذين أجروا المماثلة بين فتحة الفاء وكسرة العين من صيغتي: (فَعيل) و (فَعِل)، فانقلبت الفتحة كسرة استجابة لكسرة العين بعدها وذلك حين تكون العين من أصوات الحلق، كقولهم: **لِئيم وشِهيد وسِعيد ونِحيف ورِغيف وبِخيل وبِئيس، وشِهِد ولِعِب وضِحِك ونِغِل ووِخِم**[2]، وفي هذا يقول ابن جني: "ومن ذلك تقريب الصّوت من الصّوت مع حروف الحلْق، نحو شِعير، وبِعير، ورِغيف. وسمعت الشجريّ غير مرة يقول: زِئير الأسد، يريد الزَّئير"[3].

ومن صور المماثلة المدبرة والمطردة في اللغة الفصحى، وقانونها الصوتي هو: أنّ كلّ **فَعْلول** و**فَعْليل** صار **فُعْلولاً** و **فِعْليلا**، مثل: جُمهور وتِلميذ الأصل فيهما: جَمْهور وتَلْميذ [4]، حيث تؤثر الضمة أو الكسرة في الفتحة قبلها فتستجيب لهما وتماثلهما بانقلابها ضمة مع الضمة وكسرة مع الكسرة.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ بعض العرب قد استعانت بحذف أحد الصوائت لدفع التنافر الحاصل بينها، وذلك عند الانتقال من الصائت الأخفّ إلى الأثقل، ومن ذلك قولهم: فخْذ، وكبْد، وعلْم، ورجْل، عضْد، وكرْم، يريدون بها على التوالي: فخِذ، وكبِد، وعلِم، ورجُل، كرُم. ويفسّر سيبويه عملهم

---

[1] الكتاب، ص: 259/4.

[2] نفسه، ص: 225/4.

[3] الخصائص، ص: 143/2.

[4] ينظر: نفسه، ص: 63.

هذا بقوله: « وإنّما حملهم على هذا أنّهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخفّ عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخفّ إلى الأثقل» [1]، ويظهر أنّ هذا التخفيف والاقتصاد في الجهد العضليّ بطرح هذا الصائت المستثقل أدّى إلى الاقتصاد في عدد المقاطع أيضاً.

ونلاحظ أيضاً أنّ استعمالهم هذا الحذف التخفيفي للصائت قد تعدّى الكلمة إلى ما يشبهها، فقد ذكر ابن جني حروفاً تنزل مع ما بعدها كالجزء منه وهي فاء العطف، وواوه، ولام الابتداء. وهمزة الاستفهام، وأنّ دخول أيّ من هذه الحروف على الضميرين: (هو وهي) يجيز إسكان هاء الضمير فيقال: أهْو؟ ، أهْي؟ ، فهْو، فهْي، وهْو، وهْي، لهْو، لهْي، لأنّ التركيب يصير حينئذ موازناً لعَضُد أو كتِف اللتين أجيز إسكان وسطهما هما وما كان على صيغتهما من الأسماء والأفعال[2]. كما نلاحظ هذا الحذف في تتابع حروف العطف(الواو، الفاء، ثم) مع الفعل المضارع المتصل بلام الأمر، في نحو قولهم: وَلْتفعل، فلْتفعل، ثمَّ لْتفعل، للتخلّص من ثقل الخروج من الفتح إلى الكسر.

وللصّوائت دورٌ هام في بعث الانسجام باستبعاد الثّقل الذي يتسبّب فيه توالي الصّوائت وأشباه الصّوائت المتخالفة، وهذا ما نجده فيما يسمّى بالإعلال الذي يعمل على التجانس بين أنصاف الصوائت والصوائت التي قبلها، كقولهم: «إذا تحرّكت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً» [3]، نحو: قال وباع، وغزا ورمى. وكذلك تقلب الألف أو الواو ياءً لمناسبة الكسرة قبلها والتخلص من الثقل، نحو: مصابيح وميزان وميعاد [4]. والياء تقلب واواً لتناسب الضمّة قبلها أيضاً نحو: موقن وموسر.[5]

---

[1] الكتاب، ص: 231/4.

[2] ينظر: الخصائص، ص: 329/2-330.

[3] شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، أبو الفضائل ركن الدين الحسن الاستراباذي، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة)، مصر، ط1، 2004م، ص: 742/2.

[4] ينظر: الكتاب، ص: 479/4 و ظواهر التشكيل، ص: 233.

[5] الأصول، ابن السراج، ص: 266/3.

المحاضرة الحادية عشرة

التغيرات الصوتية التركيبية (2)

المخالفة الصوتية

المخالفة الصوتية قانون صوتي أو إجراء توازنيّ يسير في عكس اتّجاه قانون المماثلة ويعمل على التخلّص من ثقل المثلين أو الأمثال، وإعادة التّوازن للوحدة اللغوية أثناء مسيرتها في التيار الكلامي[1]. فهي "تأثّر صوت بصوت آخر تأثراً يفضي إلى التقليل من تشابههما أو انتفاء تشابههما"[2]، وهذا عكس ما تقوم به المماثلة، إلا أنّ الأمر الجامع بينهما هو الرّغبة في تسهيل النطق، على ما فيه من تفاوت بين الجماعات اللغوية واللهجية، وذلك لأنّ المخالفة في اللغات جميعاً، كثيراً ما تقع في الأصوات المتّصفة بصعوبة النطق [3]، وكذلك فإنّ الصوت الذي يحلّ مكان أحد المتماثلين يكون إمّا صوتاً من الصوائت الطوال، أو واحداً من أشباهها، وإمّا صوتاً من المجموعة المائعة، وهي جميعاً لا يتطلّب إحداثها مجهوداً عضلياً أكبر[4].

وعُرفت **المخالفةُ**[5] في دراسات الصّوتيين المحدثين بمصطلحات عدّة، منها: مصطلح **التّخالف**[6] وهو ما أقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة في العدد السّادس عشر من مجلّته. ومنها أيضاً: **التّباين**[7]، و**المُغايرة** و**التّمايز**، و**المفارقة**[8].

---

[1] ينظر: طلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 118 وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 243.

[2] فقه العربية المقارن، ص: 100.

[3] ينظر: نفسه، ص: 100.

[4] ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 248.

[5] ينظر: الأصوات اللغوية، ص: 169 و التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 57 و دراسة الصوت اللغوي، ص: 384.

[6] ينظر: ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى، (مقال).

[7] ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 72.

[8] ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 244.

أ/ المخالفة بين الصوامت:

هذه بعض الألفاظ التي وُجد فيها صوتان متماثلان أو أكثر وعمل العربي على التخلص منها بالمخالفة، وهي مقسّمة بحسب عدد المتماثلات، وموقعها فيما يلي[1]:

المجموعة الأولى: ما اجتمع في كلّ من ألفاظها صوتان متماثلان متماسّان لا يفصل بينهما فاصل، ثم تُخفّف بالمخالفة الصوتية بين المتماثلين. ومن أمثلتها:

دتّار > دينار، قرّاط > قيراط ، دِوّان > ديوان، دبّاج > ديباج، أمّا > أيما.

دمّاس> ديماس، أمللت> أمليت، العسّ > العوس، الجبّ > الجوب. ضرّة > ضارة، إجّانة> إنجانة، إجّاص> إنجاص. فطّح> فرطح، حدّق> حدلق، جلّط > جلمط.

المجموعة الثانية: ما اجتمع في كلّ من ألفاظها ثلاثة أصوات متماثلة، متصلة، ثم تَخفّفت بإبدال الثالث منها بصوت جديد، ومن أمثلتها:

دسّسها، دسّاها.تسرّر، تسرّى.تظنّنت، تظنّيت.تقضّض، تقضّى.تمطّط تمطّى.

المجموعة الثالثة: ما اجتمع في كلّ من ألفاظها صوتان متماثلان يحجز بينهما حاجز، وعوملا معاملة المتجاورين، فأبدل أحدهما لتحقيق المخالفة الصوتية بين المتماثلين على تباعدهما. ومن أمثلتها:

حداد، حداء. سادس، سادي. هـذه، هذي. صهصهت، صهصيت. دهدهت، دهديت.

[1] ينظر: نفسه، ص: 58-59 و الأصوات اللغوية، ص: 170-171 وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 248 وما بعدها و ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى، (مقال)، ص: 368-369.

المجموعة الرابعة: ما اجتمع في كلّ من ألفاظها ثلاثة أصوات متماثلة، وسُلّط الإبدالُ عند إجراء المخالفة بينها على أواسطها. ومن أمثلتها: المشفّف > المشفشف. تبشّش > تبشبش. حتّث > حثحث. رقّق > رقرق. كبّب> كبكب. صرّر> صرصر. زلّل > زلزل.

إنّ أصل ألفاظ هذه المجموعة قد اجتمع فيه ثلاثة أصوات متماثلة، وكانت المخالفة مسلّطة على أوسطها بإبداله بصوت مماثل لفاء الكلمة وكأنهم قصدوا إلى معادلة الأصوات التي تتألف منها اللفظة[1]، وفي هذا قال ابن السكيت:« وقولهم: ريح صرصر...أصلها صَرّر فأبدلوا مكان الراء الوسطى فاء الفعل. وكذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ فكبكبوا فيها ﴾، أصلها: فكبّبوا. ويقال: تجفجف الثوب، وأصلها: تجفّف....ويقال: لقيته فتبشبش بي، أصلها: فتبشّش بي» [2]، ويبدو أنّ الجنوح للمخالفة قد سبّبه اجتماع ثلاثة أصوات متماثلة، للتخلص من ثقل النطق، وإعادة بعث إيقاع جديد تقبله أذن السامع العربي، وفي ذلك يقول الفراء بعدما رصد مجموعة من ألفاظ هذه الظاهرة: «وإنما فعلوا ذلك كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد»[3].

وتحتل الياء النسبة الأكبر ضمن الأصوات البديلة التي لجأ إليها النطق العربي للتخلص من ثقل اجتماع المثلين أو الأمثال، ويبدو أنها تنحو في ذلك عند بعض العرب منحى الاطراد[4]، ثم تليها بقية الصوائت الطويلة، والأصوات المائعة.

ومن توالي الأمثال الذي بلغ مبلغاً بعيداً في الاستثقال تجاور الهمزتين، إذ يؤدي ظهوره في الصوغ العربي إلى التصرّف فيه بألوان من التخفيف، وفي ثقل هذا التجاور يقول سيبويه: «فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحقّقا» [5]؛ فإن توالت في كلمة واحدة، "فالوجه قلب الثانية إلى

---

[1] ينظر: ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى، (مقال)، ص:373.

[2] إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتعليق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، سلسلة ذخائر العرب، دار المعارف (القاهرة)، مصر، (د.ر. ت، ط)، ص: 319-320.

[3] معاني القرآن، ص: 114/3.

[4] ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 251.

[5] الكتاب، ص: 548/3.

حرف لين كقولهم في أأدم، آدم وفي أئمة أيمة، وفي أأيدم أويدم" [1]، أما المتجاورتان في كلمتين فقد تخفف الأولى وتحقق الآخرة نحو قولهم: "فقد جا أشراطها". ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة[2].

وأهل الحجاز يخففون الهمزتين، نحو (أقريباك السلام) في: (أقرئ أباك السلام)، ويخففون (اقرأ آية) بإبدال الأولى ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، وتسهيل الثانية بين بين. ومن العرب من يخالف بين الهمزتين بإدخال ألف، ليخفّف من أعباء النطق بهما متجاورتين[3].

وقد تلجأ العربية للمخالفة بأصوات أخرى(غير الصائتة والمائعة) لتحقيق الغرض نفسه، مثل اختيارها السين بديلاً للتاء في نحو قول بعضهم:« استخذ فلان أرضاً، يريد اتخذ أرضاً» [4]، ويعلّل سيبويه سبب هذا الإجراء بأنهم "أبدلوا السين مكانها...كراهية التضعيف." [5]، ويعود سبب اختيار السين لقربها للتاء في المخرج، ومشاركتها لها في الهمس، إضافة لاستحسان العرب لها في أبنيتهم واستلذاذهم لجرسها[6].

ومن ذلك أيضاً **ستّ**، إذ قالوا أنّ أصلها **سدس**. وما دعاهم إلى ذلك أنها "مما كثر استعماله في كلامهم، وأنّ السين مضاعفة، وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدّال فيزداد الحرف سيناً، فتلتقي السينات....فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا. وذلك الحرف التاء، كأنه قال سدت، ثمّ أدغم الدال في التاء" [7]، وهناك صور أخرى يستعان فيها بصوت التاء لإجراء

---

[1] الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية، ص: 270.
[2] ينظر: نفسه، ص: 274.
[3] ينظر: نفسه، ص: 274.
[4] الكتاب، ص: 613/4.
[5] نفسه، ص: 613/4.
[6] ينظر: العين، ص: 54/1.
[7] الكتاب، ص: 612/4.

المخالفة، منها تلك الكلمات التي تبدأ بواو مضمومة نحو **تراث**، و **تخمة**، و **تجاه**، و **التكلان**[1]. "والبناء التقديري لهذه الألفاظ كما يقرّره نظام الصياغة الأصلي هو **وُراث**، و **وُخمة**، و **وُجاه**، و **الوُكلان** فقد استثقلت العرب القران بين المتجانسين الواو والضمة لأنهما في حكم المتماثلين" [2]، واستثقال العرب لهذا التماثل (الواو المضمومة) وخاصّة إذا كان في أول الكلمة، قد جعلهم يستعملون محلها الهمزة، ومن ذلك: **أُجوه** في **وُجوه**، و **أُوري** في **ووري**، و **أُعد** في **وُعد**، وقوله تعالى:﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ ﴾ [3]، وما يدلّ على أنّ هذا التماثل أكثر استثقالاً هو كثرة التصرّف التصرّف فيها في الاستعمال كما رأينا، وأنّ قلبها إلى غيرها أكثر من قلب غيرها إليها[4].

وتتجاوز العربية تطبيق ظاهرة المخالفة على ثقل التماثل، لتوسع من دائرة استعمالها لتشمل المخالفة بين المطبقين المتواليين. وقد نقل سيبويه قول بعض العرب: « **الطجع** في **اضطجع**، أبدل اللام مكان الضاد كراهية التقاء المطبقين، فأبدل مكانَها أقربَ الحروف منها في المخرج والانحراف»[5].

ب/ المخالفة بين الصوائت:

إنّ المخالفة بصفة عامّة أقلّ بكثير من المماثلة من حيث استعمال العربية لهما، والمخالفة بين الصّوائت كذلك أقلّ من المخالفة بين الصّوامت، وذلك لأنّ تخالف الصّوائت له أهمية كبيرة في التفريق بين الصّيغ[6]، ولهذا يكون موجوداً ابتداءً. ومن أمثلة المخالفة بين الصّوائت التي تخلصت بها بها العربية من النّطق بمجموعة من الحركات المتّحدة الطّابع[7]:

---

[1] ينظر: نفسه، ص: 475/4.

[2] ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 256.

[3] الآية 11 من المرسلات.

[4] ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 258.

[5] الكتاب، ص: 613/4.

[6] ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 73.

[7] ينظر: دراسة الصوت اللغوي، 385.

إبدال الفتحة كسرة في الكلمات التي يتتابع فيها صائتان للفتح، والأول منهما من النّوع الطّويل، وذلك تيسيراً للنّطق واقتصاداً في الجهد المبذول، ومن أمثلة هذا النّوع: كسر نون المثنّى على عكس جمع المذكر السالم الذي فتحت نونه، وكذلك كسر التاء في جمع المؤنث السّالم بدل الفتحة[1].

وما يرجّح هذا التّغيّر هو وجود ألفاظ بقيت محافظةً على نونها مفتوحةً، كالتي وردت في قول رؤبة[2]:

أَعْرِفُ مِنْها الأَنْفَ والعيْنانا * وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيانا

ومن تلك الألفاظ أيضاً قول العرب: «شَتَّانَ أَخوكَ وَأَبوك»، أي هما متفرقان، فشتّان هو تثنية شَتَّ[3]. كذلك ورد عن العرب بعض الألفاظ التي جاء فيها جمع المؤنّث السّالم مفتوح النّون، كقولهم: «**استأصل الله عِرْقَاتَهم**»، و« **أخذت إراتَهم**»، و«**سمعت لُغاتَهم**». إنّ ما يحدث لنون التّوكيد الثّقيلة عند التّثنية يؤيّد أنّ كسر نون المثنّى كان استجابةً لتأثير قانون المخالفة، فهي مفتوحة مع الفعل المضارع في حال الإفراد، في مثل قولهم: لا تَفْعَلَنَّ ذاك واضْرِبَنَّ زيداً[4].

وأبقت العرب النون مفتوحة عند إسناد الفعل إلى جمع الذكور، كما في قولهم: اضربُنَّ زيداً وأَكْرِمُنَّ عمراً، ولتُكرمُنَّ بشراً [5]، ومن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: فليبتكن آذان الأنعام، ولآمرنّهم فليغيرن خلق الله.

ولكن لما تتابعت فتحة النّون مع ألف المدّ(صائت الفتحة الطّويل) في المثنّى، استنجدت العربية بقانون المخالفة وأبدلت الفتحة كسرةً، كما في قولهم: افْعَلانِّ ذلك، وهل تفْعَلانِّ ذلك [6]، كما تكسر هذه

---

[1] ينظر: نفسه، ص: 385 وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 261-262.

[2] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت)، لبنان، ط1، 1998م، ص: 160/1.

[3] ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 42.

[4] ينظر: الكتاب، ص: 568/3.

[5] ينظر: الكتاب، ص: 5/4.

[6] ينظر: نفسه، ص: 8/4.

النون كذلك استجابة لنفس القانون عند إلحاقها بالفعل المسند إلى جمع الإناث، ويقول فيها سيبويه: "وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النّساء قلت: اضْرِبْنانِّ، و هل تَضْرِبْنانِّ، و لتَضْرِبْنانِّ"[1].

ووجود الألف هنا هو نوع من المخالفة للحدّ من توالي الأمثال، حيث توالت ثلاث نونات ولم تحذف نون النّسوة أمناً للبّس، ويوضّح ذلك سيبويه فيقول: « فإنّما ألحقت هذه الألف كراهية النّونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها، كما حذفوا نون الجميع للنّونات ولم يحذفوا نون النّساء كراهية أن يلتبس فعلُهن وفعل الواحد»[2].

غير أنّ هذه المخالفة التي فصلت بين الأمثال بالألف قصد التّخفيف من مؤنة النّطق بها متتابعة قد أوقعتهم في ثقل آخر وهو تتابع صائتي الفتح، فتخلّصوا منه بالمخالفة بالإبدال وذلك بقلب الفتحة كسرة، وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله: « وكسرت الثّقيلة ههنا لأنّها بعد ألف زائدة فجعلت بمنزلة نون الاثنين. وهي فيما سوى ذلك مفتوحة»[3].

* من أمثلة المخالفة كذلك: "إبدال الضّمّتين المتتاليتين إلى ضمّة + فتحة، كما يقال في سُرُرٌ: سُرَرٌ، وفي ذُلُلٌ: ذُلَلٌ لاستثقال اجتماع ضمّتين مع التّضعيف"[4].

وقد تستعمل المخالفة بالحذف فيما توالت فيه ضمتان في صيغة فُعُل كعُنُق وطُنُب و نحوهما، يقول سيبويه: «وإذا تتابعت الضّمّتان فإنّ هؤلاء يخفّفون أيضاً، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنّما الضّمّتان من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضّمّتان، لأنّ الضّمّة من الواو. وذلك قولك:

[1] الكتاب ، ص: 10/4.
[2] نفسه، ص: 10/4.
[3] نفسه، ص: 10/4.
[4] دراسة الصوت اللغوي، ص: 385.

الرُّسْل، والطُّنْب، والعُنْق تريد الرُّسُل، والطُّنُب، والعُنُق» [1]. وقد قرئ بذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿عُرْباً أترابا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿خُشْب مسندة﴾[3].

ونفس الشّيء فُعل بتوالي الكسرتين، ورغم ندرته فقد خولف بينهما بتسكين الثّانية منهما عند بعض العرب لدفع الثقل النّاتج عن تتابعهما، ومن أمثلته: إبْل، وإطْل، وبِلْص في: إبِل، وإطِل، وبِلِص، يقول سيبويه: «وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءان في مواضع، وإنّما الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان»[4].

إنّ المخالفة في جوهرها تنويعٌ للعناصر الصوتية للكلمة، ولها أثرٌ كبير في تنمية المعجم العربي بأبنية جديدة، شأنها في ذلك شأن المماثلة. فبعضها يختصّ فيه كلّ بناء بمعنى مع بقاء العلاقة الدلالية بين الأصل والفرع، ولعلّ من ذلك: **عرقل** من **عقّل**، و **جندل** من **جدّل**، و **فرقع** من **فقّع**[5]. وبعضها الآخر يمكن عدّه من قبيل المترادف، إذ ترد فيه الكلمتان في العربية الفصحى بنفس المعنى، وأصواتهما متفقة فيما عدا الصوت الأول منهما؛ مثل[6]: أمغرت الشاة وأنغرت إذا احمرّ لبنها، ومثل: ومثل: مأر ونأر بمعنى: فسد، ومذع ونذع بمعنى: سال.

[1] الكتاب، ص: 230/4.

[2] الآية 37 من الواقعة.

[3] الآية 4 من المنافقون.

[4] الكتاب، ص: 231/4.

[5] ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 103.

[6] التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 67.

المحاضرة الثانية عشرة

التغيرات الصوتية التركيبية (3)

الحذف والتقصير:

1. حذف الصوامت:

الحذف الذي نقصده في هذه المحاضرة هو ما تتنازل عنه الكلمة أو يسقط منها، سواء كان ذلك لسبب داخلي أفرزه تفاعل أصواتها، أو سياقي يطرأ بمجاورتها لبعض الأصوات في المستوى التركيبي، وقد رأينا سابقاً أنّ بعض هذا الحذف يعدّ من باب المخالفة بين المتماثلات، مع أنّه يتعدّى الصوت إلى المقطع؛ لأنه يتم بحذف الصامت مع صائته، والغرض من النوعين واحد، وهو الاقتصاد في الجهد العضلي والتخفّف من بعض أعباء النطق التي سبّبها توالي الأمثال، أو كثرة الاستعمال.

والحذف يكون على ثلاثة أنواع باعتبار مكانه في الكلمة، بدئي، ووسطي، ونهائي[1].

ومن أمثلة الحذف في بداية الكلمة أو البدئي، ما حدث للصيغ: **تفعّل**، و**تفاعل**، و**تفعلل**، فقد تحذف منها تاء المضارعة بحركتها، وتكتفي بتاء واحدة، مثل:تتقدّم وتتقاتل وتتبختر، وفي القرآن الكريم أمثلة كثيرة لذلك [2]، ففيه مثلاً: ﴿ **تذكّرون**﴾وردت 17 مرة بالحذف، في مقابل: ﴿**تتذكّرون**﴾3 مرات بلا حذف، وفيه أيضاً:﴿ **تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ** ﴾[3]بدلاً من: (تتميّز)، و﴿**فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّى**﴾[4]، بدلاً من: (تتلهّى)، و﴿**فَأَنذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى**﴾[1]، بدلاً من: (تتلظّى).

---

[1] ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 112

[2]ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص:73، والتطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس (المقال)، ص:118.

[3] الآية 08 من الملك.

[4] الآية 10 من عبس.

ومنه أيضاً:﴿**وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ**﴾[2]. فإنّ (تزاور) أصلها: (تتزاور) على وزن (تتفاعل)، وقد قرأ بهذا الحذف عاصم و حمزة و الكسائي وغيرهم [3]. وهذا الحذف قد حقّق المخالفة بين المثلين بالإبقاء على تاء واحدة التي تدغم فيها تاء(طلعت) في الوصل.

غير أنّ هذه الصيغة قد خفّفت من وجه آخر بواسطة المماثلة بين التاء الثانية والزاي، فقلبت التاء زاياً وأدغمت في الزاي، لتتحول بذلك من (تتزاور) إلى (تزّاور). وبهذا الوجه قرأ ابن كثير وأبوعمرو ونافع وأبو جعفر[4].

يتحقق الاقتصاد في الجهد العضلي بالتخفّف من بعض أعباء النطق التي يسبّبها توالي الأمثال أو كثرة الاستعمال، عن طريق حذف صوت أو أكثر من الكلمة،فتكلّف بذلك جهداً أقل وزمناً أقصر ممّا لو كانت تامة غير منقوصة.

ومن صور الحذف الذي يخفّ اللفظ به، حذف التاء من (استفعل) في الماضي والمضارع، ما حدث للفعل استطاع في قوله تعالى: ﴿ **فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْباً** ﴾ [5]، وقوله: ﴿**ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْراً**﴾[6].

فقد حُذفت التاءُ تخفيفاً للفظ من الفعلين: (اسطاعوا)، و(تسطع)، وذلك لاشتراك التاء والطاء في مخرج واحد [1]، وقرّب بعضهم السين من الطاء بعد الحذف ففخمها فصار اللفظ (تصطع)، وقرأ به أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع[2].

---

[1] الآية 14 من الليل.

[2]الآية 17 من الكهف.

[3]ينظر: معجم القراءات، د عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، (القاهرة)، مصر، ط1، 2002م، ص: 166/5.

[4] ينظر: معاني القرآن (الفراء)، ص: 136/2.

[5] الآية 97 من الكهف.

[6]الآية 82 من الكهف.

ومن الحذف البدئي أيضاً ما يكون في صيغة الأمر من الأفعال المبدوءة بهمزة أو واو [3]، نحو: خُذ، وكُل، وعِد، وزِن. وقد حذفوا النون في الأمر من **نَعِمَ**، فقالوا: (عِمْ صباحاً)، قياساً على حذف الهمزة والواو، وقالوا: (مُ الله) في: (أيمن الله)، كما حذفوا أيضاً الهمزة في درج الكلام، فقد نقل عن بعض العرب قولهم:" أحلبْني بِلِك"، أي: إبلك، و" أبومِّك" أي: أُ مِّك[4]، وقولهم في المثل: « أساء سمعاً فأساء جابة»[5] بدلاً من أساء إجابة. وحذف همزة الوصل يكون في درج الكلام مطّرداً، لزوال سبب وجودها(الابتداء بالساكن).

ومن أمثلة الحذف الوسطي في العربية، حذف الهمزة و الصائت الذي يليها من صيغتي (يُفْعِل) و(يُفْعَل)، والأصل: (يُؤَفْعِل) و(يُؤَفْعَل)، وهو من الحذف المطّرد[6].

ومن أمثلته أيضاً: "نون الأفعال الخمسة مع نون الوقاية، قبل ياء المتكلم، أو مع ضمير المتكلمين المنصوب، وكذلك الفعل المسند إلى نون النسوة، قبل هاتين الحالتين" [7]، وقد رصد لنا الدكتور رمضان عبد التواب أمثلة من كتب القدماء على ذلك، وهي[8]:

تُخوّفيني، فليَنْي، ترَيْني، تهنّئونا به، تعطوني، يعرفاني، يقتلونا، وهي بدون حذف كما يلي: تُخوّفيَنَني، فليَنْني، ترَيْنَني، تهنّئوننا به، تعطونني، يعرفانني، يقتلوننا.

ومن أمثلة هذا الحذف الذي لجأت له العربية اقتصاداً للجهد العضلي وتيسيراً للنطق كذلك: إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ، مع نون الوقاية قبل ياء المتكلم، أو ضمير المتكلمين المنصوب. وهو حذف

---

[1] ينظر: معاني القرآن (الأخفش)، ص: 525.

[2] ينظر: معجم القراءات، ص: 288/5.

[3] ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 112.

[4] فقه العربية المقارن، ص: 112.

[5] إصلاح المنطق، ص: 282، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص:74.

[6] ينظر: فقه العربية المقارن ، ص: 113.

[7] التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص:73-74.

[8] ينظر: نفسه، ص: 73-74.

شائع في القرآن؛ إذ ورد فيه مثلاً: (إنّي) 124 مرّة، في حين لم ترد (إنّني) سوى 6 مرّات، كما ورد فيه: (وإنّا) 33 مرّة، ولم ترد (وإنّنا) سوى مرّة واحدة[1].

وقد حذفت إحدى النّونين أيضاً في مثل قوله تعالى: ﴿ **وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْماً**﴾[2]، و﴿**قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْراً** ﴾[3].فقد قرأ في الأولى أبو زيد عن أبي عمرو(من لدُنا)، وقرأ في الثانية نافع وأبو بكر عن عاصم وغيرهم (من لدُني). ووجه التخفيف في الأولى أنّ الأصل فيها (لدننا) ثم أدغمت النون الأولى في الثانية لتصير: (لدُنّا)، ثمّ تخفف منها بعض العرب بحذف النون الثانية، لتصير: (لدُنا). وقيل: إنّه يحتمل أن تكون (لَدُ) لغةً في (لدُن) [4]، وبذلك تكون (لدنا) مخفّفة على الأصل.

أمّا تخفيف الثانية فقد يكون بالتخلّص من نون الوقاية مروراً بالمراحل التالية: لدُنني ـ لدُنّي ـ لَدُني[5]. وقيل أنّ نطقها بهذا التخفيف هو الأصل؛ لأنّ أصل الأسماء إذا أضيفت إلى المتكلم ألا تلحقها نون الوقاية نحو: غلامي [6]. وقد تخلّص بعض القراء من تنافر الصوائت في هذا اللفظ، فقد روي عن أبي بكر أنّه قرأ باختلاس ضمة الدال، وقرأ يحيى بفتح اللام مع سكون الدال [7]، كما حذفت نون الوقاية كذلك: ﴿**فَلَا تَسْأَلْنِي**﴾[8].

---

[1] ينظر: نفسه، ص: 74.

[2] الآية 65 من الكهف.

[3] الآية 76 من الكهف.

[4] ينظر: معجم القراءات، ص: 272/5.

[5] ينظر: الحجة في القراءات السبع، ص: 228.

[6] ينظر: معجم القراءات، ص: 271/5.

[7] ينظر: نفسه، ص: 272/5.

[8] الآية 70 من الكهف.

كذلك من أمثلة هذا الحذف الذي لحق أحد المتماثلين قصد التخفيف لكثرة الاستعمال، مثل قولهم: " **أحَسْتُ**، و**مَسْتُ**،و**ظَلْتُ**، لما كثر في كلامهم كرهوا التّضعيف" [1]، كما حذفوا أيضاً لنفس السبب التاء من قولهم: **يستطيع**، فقالوا **يسطيع**، وقد يحذفون الطاء فتصير: **يستيع**[2].

أما الحذف النهائي فهو حذف صوت(صامت أو صائت) أو أكثر من آخر الكلمة. وهو في كلّ اللغات "أكثر المواضع تعرّضاً للحذف نظراً لأنّ ما قبل ذلك الموضع ربّما استغرق جهداً عضلياً كبيراً يستتبع الحذف تخفيفاً"[3]، ويسمى أيضاً بقطع اللفظ[4]، ومن أمثلته:

الترخيم الذي يتخلّص فيه من أكثر من صوت نحو: يا كرا في نداء كروان، ويا عثمُ، ويا منصُ، ويا مسكُ، ويا صاح، ويا حَكَ في نداء عثمان، ومنصور، ومسكين، وصاحبي، وحكم[5].

وهذا الحذف لم يلتزم بالمنادى فقط، فقد شاع في اللهجات القديمة، خاصّة لدى تلك القبائل البدوية التي تميل إلى السرعة، وأشهرها في هذا النوع من الحذف قبيلة طيء، ومنه قول لبيد بن ربيعة[6]:

درسَ المَنا بمُتالع فأبان * فتقادمت بالحُبسِ والسوبانِ

أي: المنازل.

---

[1] الكتاب، ص: 613/4.

[2] ينظر: نفسه، ص: 613/4.

[3] فقه العربية المقارن، ص: 114.

[4] ينظر: من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، د حمزة عبد الله النشرتي، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر1986م، ص: 161.

[5] ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 114 و همع الهوامع، ص: 61/2.

[6] همع الهوامع، ص: 237/3.

وقول أبي النجم[1]:

تضل منه أبلى بالهوجل * في لـجّة أمْسِكْ فلاناً عن قُلِ

أي: عن فلان

كذلك قولهم: (مشا الله) في (ما شاء الله) [2]، و(ليس حيٌّ على المنون بخال) أي: بخالد، (وألفا مئة من ورق الحمى)، أي: الحمام[3].

وفي القرآن أيضاً قوله تعالى:﴿**وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ**﴾[4]، في في قراءة من قرأ بحذف الكاف من مالك.

ومن صور الحذف النهائي حذف النون في بعض المواضع، ومنها:

* حذف النون من مضارع كان المجزوم، استخفافاً لكثرة الاستعمال في مثل قوله تعالى: ﴿**وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً**﴾[5].وقوله تعالى:﴿**قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ**﴾[6]،وقوله:﴿**إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً لِلّهِ حَنِيفاً وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾[7]، **الْمُشْرِكِينَ**﴾[7]، وقوله:﴿**وَلاَ تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ**﴾[8].

---

[1] ينظر: نفسه، ص: 45/2.

[2] ينظر: من مظاهر التخفيف في اللسان العربي ، ص: 163.

[3] همع الهوامع، ص: 57/2.

[4] الآية 77 من الزخرف.

[5] الآية 20 من مريم

[6] الآية 43. 44 من المدثر.

[7] الآية 120 من النحل.

[8] الآية 127 من النحل.

والأصل لم يكن، واشترط له النحاة أن يكون مجزوماً بالسكون،غير متصل بضمير نصب ولا ساكن[1].

*تخفيف نون التوكيد الثقيلة، على رأي من قال بأنّ نون التوكيد الخفيفة فرع عن الثقيلة[2].

* حذف التنوين قبل (ابن)، نحو: (عمرو بن العاص)، و(قيس بن الملوّح)

*حذف النون من ألفاظ كثيرة أخرى[3]، نحو قولهم: (ولكِ اسقني) أي:(ولكن)، و(لدُ غدوة) غدوة) أي: (لدُن)، و(أيمُ الله)، وقد حذفت مع صائتها في قولهم: " بلعنبر" و " بلحارث" في "بني العنبر" و" بني الحارث"، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة[4].

يبدو من الأمثلة السّابقة أنّ الحذف ظاهرة متجذّرة في اللغة العربية وليست مختصّة بلهجة أو قبيلة دون أخرى، ويمكن أن نفسّر به تطور بعض الألفاظ وإدراك العلاقة الموجودة بينها، نحو تلك الألفاظ التي يجمعها نفس المعنى وقد لحق الفرعَ منها حذفُ صوت أو أكثر؛ ومن أمثلته ما حذف من آخرها الصامت الأخير وأطيل فيها الصائت الذي قبله، مثل:

الحصب، والحصى. والشجن، والشّجى: بمعنى: الحزن.

أقهم عن الطعام، أقهى: أي: أمسك.

ومنه أيضاً الألفاظ التي أصابها البلى كما يقولون، مثل[5]:

سوف أفعل، سو أفعل، سف أفعل، سأفعل: للدلالة على الاستقبال.

---

[1] ينظر: معاني النحو(فاضل السامرائي)، ص: 209.

[2] ينظر: من مظاهر التخفيف في اللسان العربي ، ص: 126.

[3] فقه العربية المقارن، ص: 116.

[4] ينظر: الكتاب، ص: 614/4.

[5] ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 141.

أيمُن الله، أيمُ الله، أمُ الله، مُنُ الله، مُ الله: للدّلالة على القسم.

2. حـذف الصوائت وتّقصيرها:

عند الوقف أو ظهور بعض المقاطع المستثقلة في السّلسلة الكلامية، تسعى العربية إلى التّخلّص من تلك المستثقلات عن طريق التصرّف في الصّوائت بنوعيها الطّويلة والقصيرة، وذلك يكون إمّا بحذف الصّائت كلياً وهو ما يسمّى بالإسكان أو السكون، أي عدم الحركة، وإنتاج الحركة (الصّائت) يحتاج إلى جهد أيضاً. ولا شكّ أنّ أداء الكلام بكامل فائدته مع الاختصار في الجهد بحذف بعض الحركات أولى وأخفّ. أو يكون التخفيف بتقصير الصّائت فقط بنسبة معيّنة دون حذفه، وهذا له دوره في إعادة التّوازن والانسياب للسّلسلة الكلامية.

ويُردّ هذا الحذف أو التّقصير إلى ما يتميّز به نظام اللغة العربية، إذ لا يقبل الابتداء بساكن ولا الوقوف على متحرّك، كما لا يجيز التقاء السّواكن إلا في ظروف خاصّة، قد تطرّقنا لها في حديثنا عن المقاطع، وممّا لا يقبله هذا النّظام أيضاً هو توالي أربعة مقاطع مفتوحة في الكلمة الواحدة، وينفر من توالي أربعة مقاطع متحرّكة فيما هو كالكلمة [1]، وهذا ما أشار إليه سيبويه بأنّه لا تتوالى أربعة أحرف متحرّكة إلاّ ويكون فيها ساكن محذوف [2]، ويتابعه المبرّد في ذلك بقوله: "واعلم أنّه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلّها متحركة إلاّ وأصله في الكلام غير ذلك فيحذف. وذلك قولهم: عُلَبِط ونحوه، وإنّما أصله عُلابِط. وكذلك هُدَبِد إنّما أصله هُدابِد، وذلك جميع بابه"[3].

لقد أشار الدّكتور إبراهيم أنيس إلى هذا الأمر بقوله: "إنّ اللغة العربية تميل عادة في مقاطعها إلى المقاطع السّاكنة، وهي التي تنتهي بصوت ساكن، ويقلّ فيها توالي المقاطع المتحرّكة، خصوصاً حين تشتمل على أصوات لين قصيرة"[4].

---

[1] الأصوات اللغوية، ص: 134.

[2] ينظر: الكتاب، ص: 423/4.

[3] المقتضب، ص: 205/1.

[4] الأصوات اللغوية، ص: 133.

كما أكّد هذه الملاحظة الدّكتور أحمد مختار عمر إذ وجد من خلال تحليل أوزان اللغة العربية أنّ أكثر المقاطع وقوعاً هو المقطع المتوسّط المغلق (ص م ص).[1]

إنّ التّخلّص من توالي هذه المقاطع المفتوحة هو من قبيل المخالفة لكراهية توالي الأمثال أيضاً، ولكنّها تتجاوز الصّوت المفرد إلى المقطع على اختلاف كمّياته.[2]

1.2. حذف الصوائت:

من وسائل التخلّص من الثقل وإعادة الانسجام للسلسلة الكلامية كما قلنا، حذف الصّائت أو الإسكان الذي يؤدّي إلى تقليل المقاطع، وبالتّالي إلى الاقتصاد في الجهد المبذول، والاختصار في زمن نطق الكلمة.[3]

من صور تتابع المقاطع المفتوحة الفعل المسند لضمائر الرّفع المتحركة، والتي تخلّصت منها العربية تخلصاً مطّرداً، وذلك بحذف الصّائت من لام الفعل في مثل قولك: ضَرَبْت، وضَرَبْتُما، وضَرَبْتم، وضَرَبْن، وضَرَبْنا، وضَرَبْتن. ويذهب أكثر القدماء إلى أن علّة هذا الحذف هو كراهة توالي أربع صوائت (حركات)، غير أنّهم نقلوا عن ابن مالك أنّها للفرق بين الفاعل والمفعول في الفعل المسند إلى الضّمير(نا) نحو أكرمْنا، وأكرمَنا، ثمّ طرد الباب على وتيرة واحدة.

كما يوجد حذف آخر، وهو غير لازم، لأنّه يتعلق بحذف العلامة الإعرابية لغير ضرورة، كالذي ورد في قراءة أبي عمرو بن العلاء من إسكان لامات بعض الأفعال والأسماء، مثل: ﴿ **يَأْمُرْكُمْ** ﴾[4]، و﴿**يُشْعِرْكُمْ**﴾[5]، و﴿**إِلَى بَارِئْكُمْ**﴾[6]، وقد ذهب النّحاة إلى أنّ أبا عمرو كان يختلس ولم

---

[1] ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 307.

[2] ينظر: طلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 256.

[3] ينظر: نفسه، ص: 256.

[4] الآية 67 من البقرة.

[5] الآية 109 من الأنعام.

[6] الآية 54 من البقرة.

يسكّن سكوناً تاماً، واختصّ هذا بالرفع والجرّ دون الفتح لأنّه أخفّ عليهم [1]، غير أنّ هذا لا ينفي الاقتصاد في الجهد، كما فيه إشارة إلى أنّ العربية كانت تهمل الإعراب أحياناً[2].

ومن صور الحذف كذلك، ما يسبّبه الوقف من تفريغ الصّامت الأخير من الصّوائت الثّلاثة، والوقوف عليه، لأنّ الواقف في الغالب يطلب الاستراحة، وحذف الصّائت أبلغ في تحصيل الرّاحة[3].

كما يحذف عند الوقف مع هذه الصّوائت الثّلاثة تنوين المرفوع والمجرور، أمّا تنوين الفتح فيبدل ألفاً مثل: قرأت كتابا، وكذلك يحذف ذلك التمطيط أو الإشباع الذي يلحق الضّمّة والكسرة ويسمى في اصطلاح القرّاء بصلة هاء الضّمير وميم الجمع [4]، ويعود سبب هذا الإشباع إلى تطويل المقطع الأخير إذا كان الذي قبله قصيراً كراهية الجمع بين مقطعين قصيرين، فقالوا مثلاً: ضربهو زيد، وعندهو رجل، وجاءني غلامهو، ومررت بهو، ومررت بهي، ونزلت بدارهي [5]، وكذلك مع ميم الجمع الجمع في نحو قولهم: عليكمو، وأنتمو ذاهبون.

يسمّى هذا العمل في الدّراسات الصّوتية الحديثة **بالمخالفة الكميّة**، التي تكره اجتماع مقطعين قصيرين فتعمل على تطويل الثاني، وتكره تتابع مقطعين طويلين فتمنع ذلك الإشباع إذا كان الأول من النّوع الطّويل، ومثال ذلك الآيتان: ﴿**وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً**﴾[6]، و﴿**خُذُوهُ فَغُلُّوهُ**﴾[7].

ويظهر أنّ العرب استعانت بالمخالفة الكمّية بين المقاطع تيسيراً للنّطق واقتصاداً في الجهد المبذول، والذي يبلغ ذروته مع الوقف حين ينقص عدد المقاطع، وسنوضّحه ببعض الأمثلة كالآتي:

---

[1] ينظر: الكتاب، ص: 4/ 317 والخصائص: ص: 340/2.

[2] ينظر: اللهجات العربية في التراث، ص: 315/1.

[3] الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: 45.

[4] ينظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: 49.

[5] ينظر: الكتاب، ص: 310/4.

[6] الآية 106 من الإسراء.

[7] الآية 30 من الحاقّة.

في الوصل	في الوقف
بهي	بِهْ
بِ/هي: مقطعان: ص م + ص م م	بِهْ: مقطع واحد (ص م ص)
أَنْتُمو	أَنْتُمْ
أَنْ/تُ/مو: ثلاثة مقاطع:ص م ص+ص م+ص م م.	أَنْ/ تُمْ:مقطعان:ص م ص+ص م ص
خُذوهُ	خُذوهْ
خُ/ ذو/ هُ: ثلاثة مقاطع:ص م + ص م م+ ص م.	خُ/ ذوهْ: مقطعان:ص م + ص م م ص

ومن ذلك مثلاً ما جاء على وزن: فعوللان، ويتفاعل ويتفعّل التي يحتوي كل منها على خمسة مقاطع وتنقص في الوقف إلى أربعة بعد حذف الصّائت.[1]

ما يلاحظ أنّ الوقف يتسبّب في تقليل عدد المقاطع وطرح بعض الأصوات لتحقيق الاقتصاد في الجهد المبذول، والاستراحة للاستئناف في إنتاج الكلام من جديد.

ممّا يمكن حذفه عند الوقف ياءات الزّوائد، وهي في اصطلاح القرّاء "عبارة عن الياء المتطرّفة المحذوفة رسماً للتّخفيف لفظاً" [2]، والتي في الوقف تحذف كاملة، في مثل:الداعْ، والمهتدْ، ونبغْ، نحو قوله تعالى: ﴿**فَلاَ تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾ [3]،وقوله تعالى:﴿**قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ** ﴾[4]،وفي الوصل قد تقصر هذه الياءات إلى الكسرة لتوصل بما بعدها، وقد تحذف كاملة، وهذا الاختلاف يرجع لتنوّع القراءات القرآنية.

---

[1] ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 307.

[2] الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: 53.

[3] الآية 46 من هود.

[4] الآية 64 من الكهف.

2.2 تقصير الصوائت:

التّقصير له مظاهر كثيرة منها ما يسمّى بالرّوم، وهو من وجوه الوقف ويعرف بأنّه "تضعيف الصّوت بالحركة(الصّائت) حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسّة سمعه"[1]، أو هو: "النّطق ببعض الحركة" [2]، وقيل هو: "الإتيان بأقلّ الحركة (الصائت) وقفاً، وقدّره بعضهم بثلثها"[3]، ولكنّ الأكيد أنّ الثّابت في الرّوم من الصّائت أقلّ من الذّاهب، ولا يكون على قول القرّاء في فتح ولا نصب، وذلك "لأنّ الفتحة خفيفة فإذا خرج بعضها خرج سائرها لأنّها لا تقبل التّبعيض كما يقبله الكسر والضّمّ بما فيهما من الثّقل"[4].

من صور التّقصير أيضاً الاختلاس، وهو "الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السّامع أنّ الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن" [5]. وقيل هو النّطق بثلثي الحركة (الصّائت)، والمتّفق عليه أنّ الاختلاس متعلقٌ بالوصل، وأنّ الثّابت فيه من الصّائت أكثر من الذاهب[6].

ومن أمثلة التّقصير المطّرد تقصير المقطع الطّويل المغلق(ص م م ص)، وهو من المقاطع المستثقلة التي كلّما ظهرت داخل السّياق عملت العربية على التخلّص منها بتقصير الصّائت الطّويل الذي يمثّل قمّة المقطع، لتحصل على مقطع متوسّط مغلق(ص م ص)، ومن أمثلته[7]:

* الجزم أو الأمر في مثل: لم يخافْ > لم يخَفْ. لم يبيعْ > لم يبِعْ. لم يقومْ > لم يقُم.

---

[1] التيسير في القراءات السبع، الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2005 م، ص: 59.

[2] النشر في القراءات العشر، ص: 93/2.

[3] الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: 46.

[4] النشر في القراءات العشر، ص: 96/2.

[5] الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: 31.

[6] نفسه، ص: 46.

[7] ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص:291-292، وطلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 251-252، ومبادئ اللسانيات، ص: 115.

خافْ > خَفْ . بيعْ > بِعْ – قومْ > قُمْ

* اتّصال تاء التأنيث بمعتل الآخر، مثل: رماتْ > رمَتْ . سعاتْ > سعَتْ. دعاتْ> دعَتْ.

* اتّصال نون التّوكيد الثّقيلة أو الخفيفة بالأفعال الخمسة المسندة للضمائر(أنتم، هم، أنتِ)، مثل: لتسألونّ > لتسألُنّ. ليسألونّ > ليسألُنّ. لتسألينّ > لتسألِنّ.

* ظهور هذا المقطع بعد الإقفال أو الحذف الذي طرأ للتخلّص من توالي المقاطع المفتوحة، مثل: أرادَتُ أرادْتُ أرَدْتُ– قَوَلَتُ قولْتُ قُلْتُ– بَيَعَتُ بيعْتُ بعْتُ.

* التقاء صائتين طويلين داخل السياق وهو تعاقب لا تستسيغه العربية فتعمل على التّخلّص منه بإبدال الثّاني منهما نصف صائت، فيظهر إثره مقطع طويل مغلق وهو أيضاً مقطع مستثقل تتخلّص منه العربية بتقصير صائته الطّويل. ومن أمثلة هذا العمل:

– إضافة واو الجماعة إلى الأفعال المعتلة الناقصة التي لامها ألف، نحو:

رأيوا> رأيوْا > رأوْا. يريون > يريوْن > يرَوْن.

دعاوا> دعاوْا > دعوْا. ينسيون> ينسيوْن > ينسَوْن.

– إضافة واو الجماعة إلى الأفعال المضارعة المعتلة الناقصة التي لامها ياء، نحو:

يمشيون> يمشِوْن > يمشُوْن> يمشون.

يبكيون > يبكِوْن > يبكُوْن > يبكون.

ونلاحظ إضافة إلى ما حدث من إبدال وتقصير، قد تمّ قلب الكسرة ضمّة لتماثل نصف الصائت (وْ)[1]، لتحقيق الانسجام وتخفيف النطق.

* إذا كان الصّائت الطّويل آخر الكلمة وهمزة الوصل في بداية الكلمة الموالية، فعند وصل الكلام تسقط الهمزة ويُقصّر الصّائت ليُتمكّن من النّطق بالسّاكن بعده مشكلاً معه مقطعاً من النّوع المتوسّط المغلق، صامته الأول نهاية الكلمة الأولى ونهايته بداية الكلمة الموالية، ومثاله:

رمى الرّجل – غلاما الرّجل– يقضي الحقّ– لم تضربي ابْنَك– قاضي البلدة– يغزو القوم – لم يضربوا الآن[2].

غير أنّ هذا التّقصير الأخير مقتصرٌ على المواطن التي لم يقع بها التباس، أمّا إذا خيف اللبس فإنّهم يستعملون القلب في مثل: رميا، وغزوا، يقول ابن يعيش: "فقلبوا ولم يحذفوا لئلاّ يلتبس الاثنان بالواحد، فكان احتمال ثقل ردّها إلى الأصل أسهل من اللبس" [3]. كذلك فعلوا في تثنية المؤنّث المختوم بالألف المقصورة فقالوا حبليان وذفريان، فلو حذفوا وقالوا: حبلان وذفران لالتبس بما ليس للتأنيث[4]، وكذلك قولهم: "اخشَوُا القوم، ورَمَوُا الرّجل، واخْشَيِ الرّجل، فإنّهم لو حذفوا، لالتبس الواحد بالجميع، والأنثى بالذّكر"[5].

عموماً فقد توجد قرائن سياقية تزيل غموض المعنى الذي يسبّبه الاقتصاد، ومن ذلك مثلاً ما ذكره الدّكتور تمام حسانفي الفرق بين الجملتين[6]:

أُذكُرِ الله و أُذكُري الله

---

[1] ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 292.

[2] ينظر: الكتاب، ص: 270/4، وطلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 252.

[3] شرح المفصل، ص: 123/9، وينظر: الكتاب، ص: 270/4.

[4] ينظر: شرح المفصل، ص: 123/9.

[5] الكتاب، ص: 271/4.

[6] اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 308.

هو أنّ النّبر في الجملة الأولى يكون على مقطع همزة الوصل(ص م ص)، وفي الثّانية وصلاً يكون على المقطع القصير(كُ)، "فيكون النّبر هنا ذا وظيفة تشبه وظيفة حركة الدّليل على المحذوف في تسْعَون حيث تدلّ الفتحة على ألف (سعى) المحذوفة"[1].

إضافةً إلى ما سبق نشير إلى أنّ تقصير الصّوائت قد استعمل استعمالاً نحوياً، إذ إنّه صار يمثّل علامةً إعرابية على جزم الأفعال المضارعة النّاقصة في مثل قولنا[2]:

لم يرمِ ، ولم يغزُ ، ولم يرَ.

هذه بعض مظاهر الحذف والتقصير التي ظهرت على ألسنة النّاطقين عند تحقيقهم للغّة على مستوى الكلام، حيث يستعان بهما متى أُمِن اللبس وتَحقَّق التّواصل – إضافة إلى الإجراءات التوازنية الأخرى- في التخلّص من بعض أعباء الكلام ، ودفع التنافر الواقع بين الأصوات أثناء مسيرتها في التيار الكلامي، والتعثّرات النّطقية التي تعترض آلة النّطق في إنتاجها للأصوات داخل التّشكيل. ومن بين الإجراءات التوازنية التي يلجأ لها لتيسير النطق، وتحقيق الكلام ببذل أقلّ جهد ممكن ما رأيناه في المحاضرتين السابقتين: المماثلة وما يدخل تحتها من إدغام وتقريب وبعث الانسجام بين الأصوات. والمخالفة لدفع التقارب المستثقل بين الأصوات.

[1] نفسه، ص: 308.

[2] ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 293.

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق وتعليق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 2004م.
- أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي– أبو عمرو بن العلاء– د عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط1، 1987م.
- إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتعليق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، سلسلة ذخائر العرب، دار المعارف (القاهرة)، مصر، (د.ر. ت، ط).
- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، ط3، 1999م.
- الأصوات اللغوية، عبدالقادر عبد الجليل.
- الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمد الضبّاع، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة مصر، ط1، 1999م.
- إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، تعليق صلاح بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- الإعراب سمة العربية الفصحى، محمد إبراهيم البنا، القاهرة، دار الإصلاح 1401 هـ – 1981م.

الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، فخر الدين قباوة.

- البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر 1400 هـ – 1980 م.
- البرهان في تجويد القرآن، محمد الصادق قمحاوي، عالم الكتب، بيروت 1414 هـ – 1994 م.
- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 249/2– 250.

- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د الطيب البكوش، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط2، 1987م.
- التطور اللغوي وقانون السّهولة والتيسير، رمضان عبد التواب، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية– القاهرة–الجزء 36، نوفمبر 1975م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السّلام هارون، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة مصر، 1964م.
- جمهرة اللغة، ابن دريد، مطبعة مجلس دار المعارف، حيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1344هـ.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، حققه محمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1376هـ - 1956 م.
- الدراسات المقطعية في التراث، د المهدي بوروبة، مقال بمجلة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، العدد:01، ماي 2005م.
- دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، د.ط، 1998م.
- دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، د يحي عبابنة، دار الشروق، (عمان)، الأردن، ط1، 2000م.
- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح.
- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1997م.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د أحمد حسن فرحات، دار عمار، (عمان)، الأردن، ط3، 1996م.
- سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1982م.
- شرح المفصّل، ابن يعيش، تحقيق أحمد السيد سيّد أحمد، راجعه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

- شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني، ت عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م.
- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، أبو الفضائل ركن الدين الحسن الاستراباذي، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة)، مصر، ط1، 2004م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1997م.
- ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، مخطوط رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في اللغة، الطالب مهدي بوروبة، السنة الجامعية 2002/2001م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السّبكي، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ط، د.ت.
- علم التعمية واستخراج المعمّى عند العرب (التشفير وكسر الشفرة)، محمد مراياتي، يحيى مير علم، محمد حسان الطيان،مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق سورية.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د مهدي المخزومي– د إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، د.ط، د.ت.
- فقه اللغة وخصائص العربية.
- كتاب القوافي، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، د، ت. د، ط.
- كتاب الموسيقى الكبير، أبو نصر الفارابي، تحقيق: غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة وتصدير: محمود أحمد الحفني، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق سوريا، د.ط، 1974م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة)، مصر، (د.ط)، 1979م.
- المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف- عبد الحليم النجار- عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مطابع الأهرام، (القاهرة)، مصر، 1994م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط3، 1997م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، الإمام جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 1998م.
- مستقبل الثقافة العربية، محمود الطناحي، كتاب الهلال، القاهرة، العدد 581.
- مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه، جيلالي بن يشو، مقال بمجلة التراث العربي- اتحاد الكتاب العرب-(دمشق)، سوريا، العددان 99 و 100 – 2005م.
- المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، مخطوط رسالة ماجستير، يحي مير علم، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة دمشق، 1983م.
- معجم علم الأصوات، د محمد علي الخولي، مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1982م.
- من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، محمد رشاد الحمزاوي، تونس، دار الغرب الإسلامي 1986م.
- مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، محمد يحي سالم الجبوري، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 2006م.

- من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، د فوزي الشايب، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، العدد 30، الأردن، 1986م.
- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، الدار البيضاء، دار الثقافة 1974 م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1980م.
- من وظائف الصوت اللغوي، أحمد كشك، القاهرة، مطبعة المدينة 1403هـ - 1983م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط1، 2002م.
- نظرية العروض وموسيقى الشعر في الفكر الفلسفي النقدي عند العرب قديما وحديثا، مخطوط أطروحة دكتوراه دولة، إعداد: د. محمد خليفة، وإشراف: أ. د. عبد القادر دامخي، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2004. 2005م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت)، لبنان، ط1، 1998م.